

الجمهورية اليمنية

الصندوق الاجتماعي للتنمية

التقرير السنوي

لعام 2001م

قائمة المحتويات

5	مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية
6	كلمة رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الإدارة.....
7	كلمة المدير التنفيذي
9	اولا: لمحة عن الأوضاع الاجتماعية في اليمن ودور الصندوق
9	1-الوضع التعليمي
14	2-الوضع الصحي
16	3-الوضع المائي.....
18	4-منظمات المجتمع المدني في اليمن
20	ثانيا: سياسات ومنهجيات وآليات الصندوق.....
20	1-استخدام البيانات والمعلومات
23	2-الاستهداف.....
24	3-الصندوق وحقوق الانسان
29	4-تفعيل مشاركة المجتمعات المحلية
29	5-استمرارية الخدمات التي تقدمها المشروعات
30	6-تطوير نظام للمتابعة والتقييم
30	7-التطوير المؤسسي.....
30	7-1 نظام المعلومات الإدارية.....
31	7-2- تطوير ادلة العمل وقدرات العاملين
31	7-3- دعم قدرات الصندوق
31	7-5-تكلفة المشاريع

32 ثالثاً: عمليات الصندوق خلال العام

32	التوزيع على البرامج
32	التوزيع القطاعي
33	التوزيع الجغرافي
34	العمالة والمستفيدون خلال العام 2001
34	أولاً: وحدة البنية الأساسية
35	1- قطاع التعليم
37	2- قطاع الطرق
38	3- قطاع الموروث الثقافي
41	ثانياً: وحدة المياه والبيئة
41	1- قطاع المياه
42	2- قطاع البيئة
44	ثالثاً: وحدة الحماية الاجتماعية
44	1- قطاع الصحة
45	2- قطاع الفئات ذات الاحتياجات الخاصة
48	3- قطاع التدخل المتكامل
51	رابعاً: وحدة التدريب
52	1- قطاع التدريب
53	2- قطاع الدعم المؤسسي
55	خامساً: وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر
55	1- المنشآت الصغيرة
55	2- المنشآت الأصغر

60 رابعاً: مصادر تمويل العمليات

62	جدول 15 مصادر تمويل المرحلة الأولى*
63	جدول 16 مصادر تمويل المرحلة الثانية*

64 خامساً: ملاحق إحصائية

64	التوزيع على البرامج والتوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار للمشاريع (تراكمي)
64	العمالة والمستفيدون
64	قائمة المصادر والاستخدامات
64	الهيكل التنظيمي للصندوق
64	فروع الصندوق

64	توزيع المشاريع بحسب الممولين
69	المراجع

نبذة عن الصندوق الاجتماعي

§ تأسس الصندوق عام 1997 كمؤسسة مستقلة مالياً وإدارياً تحت إدارة مجلس إدارة برئاسة رئيس مجلس الوزراء.
§ يهدف الصندوق إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات الفقيرة وتوفير فرص العمل عبر تعزيز الخدمات الأساسية وخلق فرص العمل عن طريق تنفيذ:

1. برنامج تنمية المجتمعات الخلية (Community Development) في مجالات التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، ومشاريع المياه، والطرق الريفية، والبيئة، والموروث الثقافي..... الخ.
2. برنامج بناء القدرات (Capacity Building) للشركاء: مجتمعات محلية، منظمات غير حكومية، أفراد، استشاريين، مقاولين.
3. برنامج لتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.

تنفذ هذه البرامج عبر خمس وحدات تنفيذية، وهي: وحدة البنية الأساسية، ووحدة الحماية الاجتماعية، ووحدة التدريب، ووحدة المياه والبيئة، ووحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.

§ يتبع الصندوق - من تقديم الطلب إلى التنفيذ - دورة مشروع (Project Cycle) مطابقة لأفضل الممارسات المتبعة في الصناديق الاجتماعية، وهذه الدورة تستجيب لاحتياجات المجتمعات الخلية (Demand Driven Approach)، وتعمل على تفعيل مشاركتها من خلال سياسات وآليات استهداف ملائمة (Targeting Mechanisms).

§ بلغ عدد المشروعات التي تم التعاقد على تمويلها، منذ إنشائه في منتصف عام 1997 وحتى تاريخ 2001/12/31م، 1990 مشروعاً، وبلغت استثمارات (الزمامات) الصندوق حوالي \$138.6 مليون دولار أمريكي في قطاعات التعليم والصحة والمياه والأنشطة البيئية والطرق الريفية، وبرامج الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وقطاع الموروث الثقافي، وقطاع القروض الأصغر، والأنشطة المدرة للدخل، وتدريب وبناء القدرات، والنفقات الأخرى. وبلغ حجم المنصرف الفعلي على المشروعات (حتى نهاية عام 2001م) حوالي 76 مليون دولار أمريكي، وبلغ إجمالي عدد المستفيدين المباشرين ما يزيد عن 4.1 ملايين مستفيد، تشكل نسبة المستفيدين الإناث منهم حوالي 49% مقابل 51% للذكور. كما بلغ عدد أيام العمل المتولدة حوالي 5 مليون يوم عمل.

العنوان :

الصندوق الاجتماعي للتنمية

30 شارع القدس

ص ب : 15485، صنعاء، الجمهورية اليمنية

تليفون : 240417 (1-967)

فاكس : 243173 (1-967)

بريد إلكتروني: sfd@y.net.ye

الموقع على الشبكة العالمية: sfd-yemen.org

مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية

رئيس مجلس الوزراء - رئيس مجلس الإدارة	عبد القادر عبد الرحمن باجمال
نائب رئيس الوزراء وزير المالية - عضوا	علوي صالح السلامي
وزير التعليم الفني والتدريب المهني - عضوا	محمد عبد الله البطاني
وزير الإدارة المحلية - عضوا	صادق أمين أبوراس
وزير التخطيط والتنمية - عضوا	أحمد محمد صوفان
وزير التربية والتعليم - عضوا	د/ فضل محمد أبوغانم
عن المنظمات غير الحكومية - عضوا	د/ أبوبكر عبد الله القربي
من ذوي الخبرة - عضوا	محمد أنعم غالب
عن القطاع الخاص - عضوا	محمد حسن الزبيري
عن القطاع الخاص - عضوا	عبد الله سالم الرماح
عن المنظمات غير الحكومية - عضوا	د/ طارق سنان أبو لحوم
عن القطاع المصرفي - عضوا	عبد الله حميد العلفي
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل - نائب رئيس مجلس الإدارة، المدير التنفيذي للصندوق	عبد الكريم إسماعيل الأرحبي

كلمة رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد القادر عبد الرحمن باجمال

ما زلت أذكر كيف بدأنا بحماس في الحكومة عندما كنت وزيراً للتخطيط والتنمية لتأسيس شبكة الأمان الاجتماعي الذي يشكل الصندوق الاجتماعي أحد مكوناتها الرئيسية.

كنا حينها لا نأمل فقط أن تتمكن مكونات الشبكة من التخفيف من الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بل و أن تقدم نماذج جديدة لكفاءة الجهد الحكومي المسئول والقادر على تفعيل الدعم الخارجي والمشاركة الشعبية لبناء اليمن الحديث.

لقد أثبتت معظم مكونات الشبكة كفاءة في الأداء وتطورت قدراتها في استهداف الفئات الأكثر احتياجاً وفقراً إلا أن أثرها يظل محدوداً بسبب الاحتياج الهائل ومحدودية الموارد المتاحة.

وتظهر عمليات الصندوق تطوراً مستمراً ، نأمل أن يستمر هذا التطور كي يتمكن الصندوق من المساهمة بشكل أكبر في تحقيق الأهداف المناطة بشبكة الأمان الاجتماعي كمنطلق أساسي في محاربة الفقر.

كلمة المدير التنفيذي عبد الكريم إسماعيل الأرحي

أثناء الإعداد للمرحلة الثانية من عمليات الصندوق كان السؤال الكبير هل بالإمكان تحقيق نقلة نوعية وكمية هامة في عمليات الصندوق مقارنة بعمليات الصندوق خلال المرحلة الأولى والتي كانت في حد ذاتها تعتبر متميزة بنظر الشركاء من جهات حكومية ومولين ومستفيدين ، إلا أن حماس وطموح فريق الصندوق الاستثنائي كان قويا بحيث أدى في نهاية المطاف إلى تطوير رؤية طموحة للمرحلة الثانية حملت بين ثناياها عناصر نقلة هامة في أداء ومحرجات الصندوق .

ويسرني أن اقدم هنا نتائج عمليات عام 2001 ، العام الأول من المرحلة الثانية ، والتي لم تأت مخيبة لتلك الآمال الطموحة. فعلى المستوى الكمي بلغت الالتزامات عام 2001، حوالي 56.5 مليون دولار مقابل 30 مليون دولار في عام 2000م و بزيادة قدرها 80%. وبلغ المنصرف خلال هذا العام 32.5 مليون دولار مقابل 20 مليون دولار في عام 2000م بزيادة قدرها 65% ، وعلى المستوى النوعي تحسنت وتنوعت سياسات الاستهداف ، ووسع الصندوق وطور أساليب عمله على مستوى القطاعات ، وتوسع نشاط الصندوق في مجال التدريب والبناء المؤسسي.

وقد كان ذلك ممكنا بفضل التوسع المستمر في قدرة الصندوق الاستيعابية وتحسين القدرة على تطوير قواعد البيانات واستخدام تقنيات المعلومات المتقدمة وتحسين نظام المعلومات الإدارية وتدريب وتأهيل موظفي الصندوق والاستشاريين على حد سواء.

خلال العام استأثر التعليم مجدداً بنصيب الأسد نظرا للطلب الهائل عليه والعجز الكبير في المباني المدرسية، وقد تبنى الصندوق برنامجا خاصا لتخفيف التزاحم الخائق للطلاب في مدارس المناطق الحضرية وهي المشكلة التي ظلت تتفاقم باستمرار (منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي) حتى وصل عدد الطلاب في بعض الحالات إلى أكثر من مئتي طالب في الفصل الواحد، الأمر الذي أسهم بشكل كبير في تدهور مستوى التعليم الى جانب المشكلات العديدة الأخرى التي تنجم عن ذلك، ويعتزم الصندوق التوسع في هذا البرنامج خلال المرحلة الثانية للإسهام في خفض متوسط عدد الطلاب في الفصل الواحد .

توفر المياه يشكل هماً كبيراً يشغل بال كل اليمنيين بسبب تفاقم الازمة من جراء زيادة الطلب وشحة الموارد والاستغلال الجائر. وقد تبنى الصندوق استراتيجية جديدة أساسها تجنب المشاريع المعتمدة على استنزاف المياه الجوفية القليلة والتركيز على الطرق التقليدية لحصاد مياه الأمطار واعطاء الأولوية للقرى والتجمعات السكانية الأشد احتياجا والأكثر تضررا بالأزمة على المستوى الوطني، وذلك عن طريق إعادة تأهيل وتوسيع البرك التقليدية وبناء برك جديدة وخزانات وحواسر وكرفان سواء في المناطق الجبلية او مناطق التجمعات السكانية في السهول الشرقية المتناثرة على اطراف الصحراء .

قطاع الطرق الريفية يكنسب أهمية خاصة بسبب تشتت وعزلة التجمعات السكانية الأمر الذي يعيق وصولها الى الأسواق، ويرفع كلفة المستلزمات الضرورية ويجرمها من الحصول على الخدمات الأساسية مما يؤدي الى ترددي أوضاعها المعيشية وتوسيع وتعميق ظاهرة الفقر الريف، وقد اظهر الصندوق اهتماما خاصا بقطاع الطرق الريفية لما له من أهمية في محاربة الفقر ولشدة الطلب على مشاريع الطرق وقد وسع الصندوق تدخله في هذا القطاع خلال العام، الا ان الكلفة العالية لمشاريع الطرق وعدم كفاية موارد الصندوق تحول دون المزيد من التوسع رغم الحاجة الوطنية الهائلة لمشاريع الطرق الريفية. لذلك يسعى الصندوق لتوفير موارد مالية كافية لتمويل برنامج خاص للطرق الريفية .

خلال العام توسع الصندوق في تقديم الدعم المبرمج للفئات ذات الاحتياجات الخاصة متبعا افضل السبل في الدمج الاجتماعي وتنوعت الفئات والجهات والمرافق المستفيدة من تدخلات الصندوق بما في ذلك تطوير استراتيجيات وسياسات جديدة لتحسين الخدمات. وفي مجال الصحة توجه

جهد الصندوق إلى بناء القدرات المؤسسية للوحدات والمراكز الصحية وكذا توسيع الطاقة الاستيعابية للمعاهد الصحية وبناء معاهد جديدة لتدريب الكوادر الصحية المساعدة في المناطق الريفية مع التركيز على الكوادر النسائية.

وقد واصل الصندوق دعم قدرات منظمات غير حكومية ومؤسسات حكومية تعمل في مجال التنمية ومكافحة الفقر بما يمكنها من تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية أكبر لكي تكون قادرة على مشاركة الصندوق في تنفيذ برامجه. وخلال العام تم تصميم وتنفيذ عدد من برامج التدريب الجديدة استفاد منها عدد من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والأفراد على حد سواء.

قطاع المنشآت الأصغر شهد تطوراً خلال العام بالتوقيع على عدد من البرامج الجديدة في مناطق مستهدفة في مدينة صنعاء وبيت الفقيه ومدينة عدن، كما تم التوسع في بعض البرامج القائمة.

أما إدماج المرأة في عملية التنمية فقد كان أحد اهتمامات الصندوق الرئيسية، وقد شهد هذا العام توسعاً مهماً في توظيف الكوادر النسائية في فروع الصندوق ومركزه الرئيسي للمساهمة في رفع مستوى مشاركة المرأة والاستجابة لأولويات احتياجاتها. كما ظلت قضية تعليم الفتاة إحدى القضايا الخورية في كافة تدخلات الصندوق في المشاريع التعليمية .

خلال العام توسع الصندوق في تفعيل مشاركة المجتمع وتدريب الموظفين والاستشاريين في تقنياتها وتوسع في البرامج والمشاريع التي يلعب فيها المستفيدون الدور الرئيسي في التنفيذ والإدارة، الأمر الذي يؤكد تطور الصندوق ليصبح مؤسسة مجتمعية تستجيب للفئات الأكثر احتياجاً وتعمل بالشراكة معها لتحسين ظروفها المعيشية.

إنني على ثقة بأن تدخلات الصندوق تتحسن بإطراد عاماً بعد عام وذلك بفضل جهد الفريق الاستثنائي والتميز الذي أحظي بقيادته. كما أنني على ثقة بأن كل العاملين في الصندوق سيواصلون العمل لأداء مهامهم بروح عالية وبمستوى أداء رفيع وعزم لا يلين.

في الأخير... كل الشكر والعرفان للقيادة السياسية بزعامة فخامة الرئيس / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية، وللحكومة ومجلس إدارة الصندوق برئاسة الأستاذ / عبدالقادر عبد الرحمن باجمال على الدعم والرعاية التي حظي بها الصندوق، كما أقدم الشكر للبنك الدولي والصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي والحكومة الهولندية والاتحاد الأوربي والحكومة الأمريكية وصندوق الأوبك، والبنك الإسلامي للتنمية على المساندة والدعم المقدم للصندوق خلال الفترة الماضية، وكل شركائنا في التنمية من أجهزة حكومية ولجان مجتمعية ومنظمات غير حكومية، وكذا كافة زملائي الموظفين على الجهد الاستثنائي الذي يبذلونه لتحقيق أهداف الصندوق.

اولاً: لمحة عن الأوضاع الاجتماعية في اليمن ودور الصندوق

يركز الصندوق جهوده في القطاعات الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ويستعرض هذا الجزء من التقرير في أربعة قطاعات وهي وضع التعليم والصحي ووضع المياه وقطاع المنظمات غير الحكومية.

1- الوضع التعليمي

يتصف الوضع التعليمي في اليمن بمؤشرات تعتبر من بين الأسوأ في العالم من حيث تدني معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي، وارتفاع نسب الأمية واتساع الفجوة في التعليم بين الذكور والإناث وكذلك بين الريف والحضر. فبالإضافة إلى شحة الموارد وضعف الكفاءة في استخدامها ومحدودية التغطية ومشكلات توزيع المرافق التعليمية ومدخلات التعليم وتدني نوعيته وضعف الإدارة التعليمية وقضايا أخرى، فإن ثمة مصاعب اجتماعية واقتصادية أيضاً تؤثر على جانب الطلب على التعليم. وباعتبار التعليم المدخل الأوسع لتحسين الظروف المعيشية وتحقيق التنمية فإن المعنيين بشؤون التعليم يواجهون تحديات كبيرة على طريق ردم الهوة الكبيرة بين الحد الأدنى من الاحتياجات اللازمة والأساسية وما هو متوفر حالياً من الخدمات التعليمية نوعاً وكماً.

الالتحاق بالتعليم الأساسي

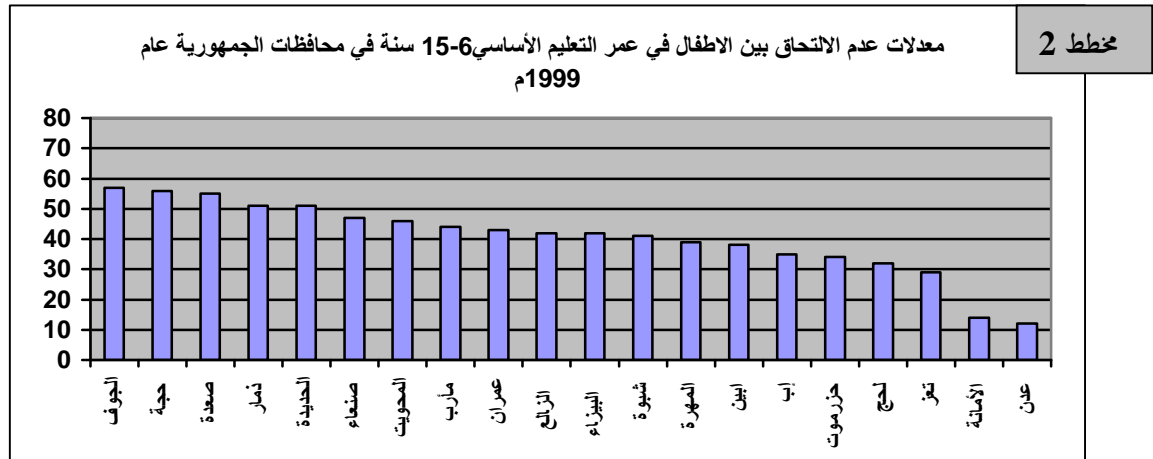
من بين خمسة ملايين طفل يمضي في سن التعليم الأساسي لا يزال أكثر من مليونين منهم خارج إطار التعليم، أي ما نسبته 40% تقريباً، وتسدل المؤشرات على أن هذه النسبة هي الأسوأ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، (الحكومة اليمنية وآخرون، 1998)¹. وهناك تفاوت كبير بين معدلات عدم الالتحاق لكل من الذكور والإناث حيث مازالت الفجوة بين الجنسين كبيرة لصالح الذكور حيث بلغت على مستوى الجمهورية 29%، فهناك 26 بين كل 100 من الذكور خارج التعليم الأساسي أي غير ملتحقين بالتعليم ويزيد العدد بين الإناث، حيث يوجد حوالي 55 بين كل 100 فتاة خارج التعليم الأساسي في الأعمار (6-15) سنة، وتتفاوت معدلات وفجوة الالتحاق بين المحافظات حيث تبلغ أعلى نسبة لفجوة الالتحاق 47% في محافظتي عمران وصعدة وأقل نسبة في الأمانة ومحافظه عدن 3%، 4% على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء، 1999)²، وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدل النمو السكاني السنوي العالي والذي يبلغ في المتوسط 3.5% سنوياً يحد من تأثير الجهود المبذولة لتحسين هذا الوضع. ويزداد الأمر تعقيداً بفعل الأوضاع الطبوغرافية الصعبة والتشتت السكاني حيث يتوزع 18 مليون نسمة على أكثر من مائة ألف تجمع سكاني.

كما يوضح الجدول والشكل البياني التالي معدلات عدم الالتحاق على مستوى المحافظات مع العلم أنه في تلك المحافظات تقترب معدلات عدم الالتحاق بين الإناث في بعض المديريات والعزل من 100%. وهناك أكثر من 100 مديريةية (تمثل ثلث مديريةيات الجمهورية اليمنية تقريباً) تقترب فيها معدلات عدم التحاق الجنسين من 60%، (الجهاز المركزي للإحصاء، 1999)³!

جدول 1 معدلات عدم التحاق الأطفال في عمر التعليم الأساسي (6-15 سنة) حسب النوع والفجوة بين الجنسين في محافظات وإجمالي الجمهورية عام 1999م

المحافظة	ذكور	إناث	إجمالي	الفجوة بين الجنسين	المحافظة	ذكور	إناث	إجمالي	الفجوة بين الجنسين
عمران	21	68	43	47	إب	20	51	35	31
صعدة	32	79	55	47	البيضاء	28	56	42	28
صنعاء	27	69	47	42	لحج	19	46	32	27
ذمار	30	72	51	42	أبين	25	52	38	27
الخويت	27	64	46	37	الحديدة	39	63	51	24
الضالع	24	60	42	36	تعز	18	40	29	22
شبوة	24	59	41	35	حضرموت	27	42	34	15
مأرب	31	66	44	35	المهرة	36	42	39	6
الجوف	40	73	57	33	عدن	10	14	12	4
حجة	41	73	56	32	الأمانة	13	16	14	3
إجمالي الجمهورية						26	55	41	29

المصدر : التقرير الرئيسي لنتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر 1999م، نظام معلومات الفقر، الجهاز المركزي للإحصاء، مايو 2001م.

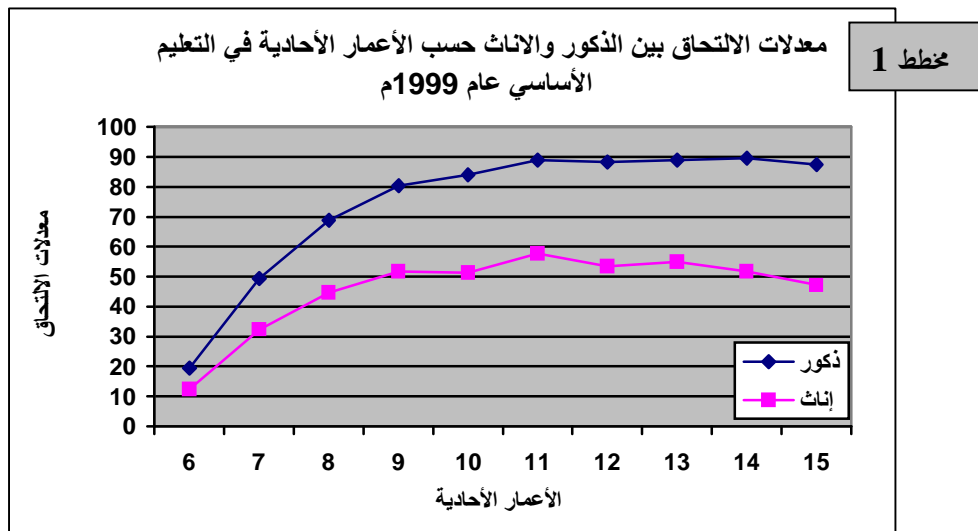


وتظل مشكلة الفجوة القائمة في معدلات الالتحاق بين الجنسين من المشكلات التي ترمي بظلالها على مستقبل تعليم الفتاة في اليمن بالرغم من أنها تبدو محدودة في بداية سن التعليم الأساسي عند العمر 6-7 سنوات (7، 17%) إلا أنها تزداد اتساعاً لتبلغ قيمتها عند العمر الأخير 15 سنة (40%).

لقد بذلت الحكومة جهوداً كبيرة في مجال التوسع الأفقي للتعليم الأساسي ببناء المزيد من الفصول والمدارس في العديد من مناطق الجمهورية خلال عقد التسعينيات وخاصة في السنوات الماضية، وبالرغم من ذلك فإن المؤشرات تبين أن معدل الالتحاق ينمو ببطء لا يتجاوز في المتوسط 1% سنوياً، حيث كان معدل الالتحاق بالتعليم للأعمار (6-15) سنة في تعداد ديسمبر 1994م حوالي 55% وبلغ المعدل لنفس الفئة عام 1999م 59% وهذا يعكس حجم المشكلة التعليمية في اليمن في السنوات القادمة، وفي أحسن الأحوال وعلى افتراض ثبات نمو هذا المعدل للسنوات القادمة أيضاً (1%) مع زيادة النمو السكاني فإننا نحتاج إلى 40 سنة حتى يتم استيعاب جميع من هم في عمر التعليم الأساسي. إن هذا الوضع يستدعي مراجعة جادة ودراسات متعمقة لقضية التعليم في اليمن ووضع استراتيجيات ملائمة وتنفيذ سياسات وبرامج مناسبة بما يحقق رفع المعدل سنوياً عما هو عليه الآن للوصول خلال فترة معينة إلى الالتحاق الكامل لمن هم في سن التعليم بما في ذلك الزيادة في النمو السكاني وإعطاء أولوية قصوى لألتحاق الأناث وذلك لإحداث نقلة نوعية وتأثير كمي وتضييق الفجوة القائمة بين الجنسين في التعليم الأساسي.

جدول 2 معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي حسب الأعمار الأحادية والنوع عام 1999م

العمر	ذكور	إناث	كلا الجنسين	فجوة الالتحاق بين الجنسين
6	20	12	16	7
7	49	32	41	17
8	69	45	57	24
9	80	52	66	29
10	84	51	68	33
11	89	58	74	31
12	88	54	72	35
13	89	55	73	34
14	90	52	71	38
15	87	47	67	40
15-6	74	45	59	29



الأمية

تشكل الأمية تحدياً كبيراً لمسيرة التنمية في اليمن حيث مازالت نسبة الأمية بين السكان من أعلى النسب عالمياً، وخاصة في أوساط الإناث، وفي الريف على وجه التحديد. ورغم التناقص المستمر في نسب الأمية التي تسجل بين وقت وآخر إلا أن الأعداد المطلقة للأميين ما زالت تتزايد سنوياً بفعل النمو السكاني المتسارع ومحدودية فرص التعليم الأساسي مع شدة الاحتياج للخدمات التعليمية، وهذا الوضع يسهم في زيادة حجم الأمية وعدم إمكان محاصرتها والقضاء عليها على المدى القريب. وتبين نتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر عام 1999م أن نسبة الأمية بين البالغين 15 سنة فأكثر للجنسين تصل إلى 55%، كما أن نسبة الأمية بين السكان 10 سنوات فأكثر تبلغ 49% وهي نسبة عالية مقارنة بمثيلاتها في الدول النامية. كما أن الفجوة بين الذكور والإناث في نسب الأمية هي الأخرى كبيرة.

وبين الجدول (3) تفاوت نسب الأمية للسكان في العمر 10 سنوات فأكثر بين المحافظات حسب النوع حيث تصل إلى أعلى مستوى بين الجنسين في محافظة الجوف 68% وتزداد حدة بين الإناث لتصل إلى أعلى مستوى في محافظة صعدة 88%.

جدول 3 نسب الأمية بين السكان في الأعمار (10 سنوات فأكثر) حسب النوع والفجوة في نسب الأمية بين الجنسين في المحافظات وإجمالي الجمهورية عام 1999م

المحافظة	ذكور	إناث	كلا الجنسين	الفجوة بين الجنسين	المحافظة	ذكور	إناث	كلا الجنسين	الفجوة بين الجنسين
عدن	12	30	21	18	إب	29	70	50	41
المهرة	40	59	50	19	مأرب	31	73	51	42
الإمانة	11	34	22	23	لحج	22	66	45	44
الحديدة	43	72	58	29	الخويت	36	81	59	45
الجوف	53	83	68	30	ذمار	35	81	58	46
حجة	49	83	65	34	صعدة	42	88	64	46
حضرموت	19	53	37	34	صنعا	34	82	58	48
تعز	22	60	43	38	الضالع	24	72	48	48
أبين	22	61	42	39	عمران	28	79	53	51
البيضاء	33	72	53	39	شبو	23	76	50	53
إجمالي الجمهورية					30	68	49	38	

المصدر: التقرير الرئيسي لنتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر 1999م، نظام معلومات مراقبة الفقر، الجهاز المركزي للإحصاء، مايو 2001م

وتتصاعد نسب الأمية بتصاعد الفئات العمرية فهي (30%) في الفئة العمرية (10 - 14) وترتفع إلى 37% للفئة 20-24 وهي أكثر من 80% للفئات فوق سن الخمسين (الجهاز المركزي للإحصاء، 1999) وتسهم نسبة النمو السكاني العالية، في إعادة إنتاج الأمية وإبطاء التقدم لمخاصرتها.

جدول 4 نسب الأمية بين السكان حسب الفئات العمرية والنوع عام 1999م

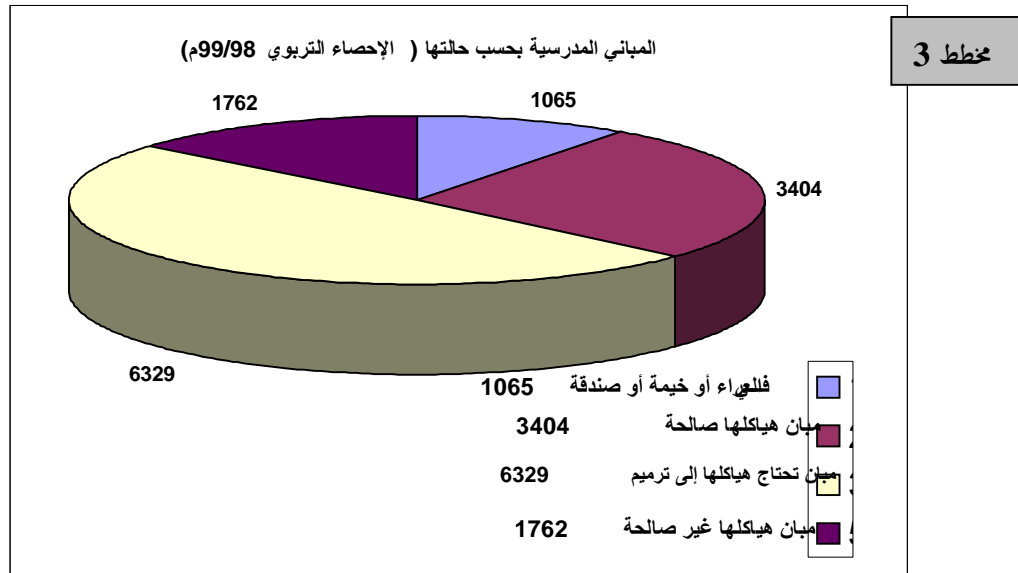
فئات العمر	ذكور	إناث	كلا الجنسين	فئات العمر	ذكور	إناث	كلا الجنسين
14-10	14	47	30	44-40	55	92	75
19-15	12	51	32	49-45	61	94	79
24-20	13	59	37	54-50	68	97	84
29-25	19	71	47	59-55	71	98	84

87	97	79	64-60	58	80	31	34-30
89	97	82	65+	67	87	42	39-35
49	68	30	الإجمالي				

المباني المدرسية

تشير بيانات الإحصاء التربوي (2000/99م) إلى أن هناك 9901 مدرسة أساسية وحوالي 3026 مدرسة أساسية 235 مدرسة ثانوية. ويبلغ عدد الصفوف المستخدمة للتعليم الأساسي حوالي 91,200 صف يدرس فيها حوالي 3,2 مليون طالب وطالبة ومقارنةً ببيانات المسح التربوي عام 1999/98م فقد كان هناك 9523 مدرسة أساسي / ثانوي و 204 مدرسة ثانوي بينما كان عدد الصفوف المستخدمة للتعليم الأساسي حوالي 83,887 فصلاً وكان عدد الطلاب 2,96 مليون طالب وطالبة، أي بنسبة التحاق إجمالية (للجنسين) محدود 60%، (وزارة التربية والتعليم 1999/1998) في سن التعليم الأساسي ما زالوا خارج التعليم ويستهدف إلحاقهم، وبافتراض الوصول إلى نسبة التحاق 80% بحلول عام 2010م، فإن أكثر من 116000 فصل جديد مطلوب إنشاؤها.

ويزيد من اتساع صورة الاحتياج التشتت الكبير للسكان والطبوغرافيا الصعبة، وكذلك حقيقة أن حوالي 23% من المدارس الحالية هي عبارة عن مبانٍ مؤقتة أو كهوف أو خيام في العراء أو مباني هياكلها غير صالحة⁴. فضلاً عن أن 27% فقط من المباني القائمة بحالة جيدة.



التزام

عادة ما يتركز اهتمام الدارسين للوضع التعليمي في اليمن على مدى إتاحة فرص التعليم وتفاوتها بين الحضر والريف وبين الذكور والإناث، وكذلك على قضايا نوعية التعليم، ثم قضايا قطاعية أخرى، ولم تحض مسألة التزام في الفصول الدراسية بالاهتمام الكافي، رغم تأثيرها العميق على أداء الطلاب والمدرسين وتفاقمها المستمر.

وتظهر النتائج النهائية للمسح التربوي الدوري لعام 2000/1999م أن معدل عدد الطلاب في الصف الواحد في الحضر (على مستوى التعليم الأساسي) يزيد على 90 طالبا (كمتوسط)، وتقترب هذه الأرقام من 200 طالب للصف الواحد في بعض الحالات (كما تدل

الدراسات الميدانية لبعض المدارس في المدن تحديداً). أما تقرير التنمية البشرية لليمن لعام 1998 فيشير إلى زيادة هذا المعدل عن 100 طالب للفصل في الحضر، (وزارة التخطيط 1998).

لقد أصبح واضحاً أن ظاهرة شدة التزاحم تمثل عائقاً حقيقياً ومنتامياً يقف أمام جهود التحسين الكمي والنوعي للتعليم. ويسهم في تفاقم هذه الظاهرة في الحضر محدودية المواقع المتاحة لبناء المدارس في المدن مع تسارع النمو السكاني والارتفاع النسبي في معدلات الالتحاق. وفي الريف تنشأ المشكلة عن عدم كفاية عدد المدارس وسوء توزيعها.

دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم القطاع التعليمي

يتبنى الصندوق استراتيجية التدخل في التعليم الأساسي ويسعى لاستهداف المناطق المحرومة والأكثر احتياجاً، ويستحوذ هذا القطاع على أكثر من 50% من موارد الصندوق. ويتدخل الصندوق في المجالات التالية:

- دعم التوسع في تغطية الخدمة التعليمية في المناطق الأشد فقراً واحتياجاً من خلال تشييد المباني المدرسية وتجهيزها.
- تفعيل ودعم دور المجتمعات المحلية للمساهمة في كلفة تنفيذ المباني المدرسية وتشكيل مجالس الآباء ولجان الصيانة.
- منح تعليم الفتاة أولوية قصوى.
- التدخل للحد من مشكلة التزاحم في المباني المدرسية القائمة.
- دعم نشاطات محور الأمية وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

2- الوضع الصحي

المؤشرات الصحية للسكان في اليمن تدل على أن الوضع الصحي واحد من أسوأ الأوضاع في المنطقة العربية والإقليمية، حيث تصل وفيات كل من الرضع والأطفال دون الخامسة إلى 75 و98 (على التوالي) لكل 1000 ولادة حية، وتعد وفيات الأمهات من أعلى المعدلات العالمية حيث تبلغ ما بين 1000-1400 لكل 100000 ولادة. توقع الحياة عند الولادة هو الأدنى في المنطقة العربية (54 سنة). كما أن سوء التغذية ما زال يمثل مشكلة كبيرة يعاني منها الكثير من أطفال اليمن، حيث بلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من تأخر حاد ومتوسط في النمو 45%. وتشكل معدلات الخصوبة العالية (6.0 مواليد في المتوسط) خطورة على صحة الأمهات بسبب تكرار الولادات وتقاربها، وخاصة في غياب الرعاية المناسبة (حيث لا تتجاوز نسبة الحاصلات على رعاية الحوامل 26%) (الجهاز المركزي للإحصاء، 1997).

وبالرغم من نمو الخدمات الصحية في العقود الثلاثة الماضية، إلا أن نسبة الحاصلين على الخدمات الصحية لم تتعد 45% من السكان ومعظمها مركّز في المناطق الحضرية (الجهاز المركزي للإحصاء، 1999) زالت رقعة كبيرة من الريف اليمني تفتقر إلى الخدمات الصحية الأولية، وخاصة تلك المناطق التي تتصف بطبوغرافيا وعرة. إلا أن المشكلة لا تكمن فقط في محدودية انتشار الخدمات الصحية، بل في ضعف جودة الخدمات والافتقار إلى الأدوية الأساسية والنفقات التشغيلية المناسبة، والكوادر الصحية.

ويمكن تلخيص أهم سمات الوضع الصحي بالتالي:

- ضعف التغطية بالخدمات.
- ضعف جودة الخدمات المتوفرة.
- شحة الموارد وسوء استخدامها.
- ضعف الرؤية (النهج، السياسات، التشريعات) على المستوى الوطني.
- ضعف الإدارة الصحية.

لذلك، فإن هناك ضرورة للعمل في اتجاهين، أولهما توسيع نطاق التغطية في المناطق التي ما زالت محرومة من أدنى مستويات الخدمة، وثانيهما تحسين وضع الخدمات الموجودة. إلا أن الوضع الاقتصادي، بالإضافة إلى معدلات النمو السكاني المرتفعة، تجعل التحدي كبيراً ويتطلب حشداً كبيراً للموارد والطاقات للنهوض بوضع هذا القطاع في اليمن.

الصحة والفقير

لا شك ان تحسين الوضع الصحي للسكان يساهم في التخفيف من الفقر ويساهم في التنمية الاقتصادية. فغياب الخدمات الصحية المناسبة يزيد من حالات الإصابة بالأمراض، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية. إضافة إلى ذلك، فإن غياب النظام الصحي الفاعل يقلل من فرص الاستفادة من الخدمة الصحية المتاحة بالإضافة إلى أنه يكلف الأسرة أعباءً مالية يمكن استخدامها لسد احتياجات أخرى. وهناك دراسة تشير إلى أن الإنفاق على الصحة يأتي ثالث أعلى بند من بنود إنفاق الأسرة، وتشير الدراسة إلى أن 18-40% من الأسر التي أحتاج أحد أفرادها إلى تطبيق في مستشفى تعرضت للدين، ونسبة 7-27% من الأسر تضطر لبيع ممتلكاتها للإنفاق على صحة أفرادها (وزارة الصحة، 1998).

كما أن قطاع الصحة يعتبر المجال الأساسي في توفير خدمات تنظيم الأسرة ونشر ثقافته، وله علاقة مباشرة بمواجهة تحدي النمو السكاني والضغط الذي يشكله على خدمات: التعليم، والصحة، والمياه، والرعاية الاجتماعية.

دور الصندوق في دعم القطاع الصحي

يحتل قطاع الصحة أهمية خاصة ضمن تدخلات الصندوق حيث يعتبر ثالث قطاع من حيث حجم الاستثمار بعد التعليم والمياه وتركز سياسات الصندوق في التدخل في قطاع الصحة على:

1. دعم التوسع في تغطية الخدمات الصحية الأساسية وتأسيس خدمات الرعاية الصحية الأولية في المناطق الأشد فقراً واحتياجاً لتلك الخدمات، من خلال بناء وتجهيز وحدات ومراكز صحية مع تقديم الدعم الإداري والمؤسسي لها.
2. تدريب الكوادر الصحية المساعدة في المناطق الريفية من خلال دعم دورات تدريبية في مجالات متعددة، وكذلك توسيع القدرة الاستيعابية للمعاهد الصحية القائمة وبناء معاهد جديدة في المحافظات المختلفة.
3. إيجاد الكوادر الصحية النسائية في المناطق الريفية (حيث يعتبر وجود العنصر النسائي المقدم للخدمة أساسياً لتمكين المرأة من الاستفادة من الخدمة الصحية)، ويتم ذلك من خلال دعم وإقامة الدورات التدريبية الهادفة لتخريج مرشدات وقابلات صحيات، إضافة إلى تدريب المولدرات الشعبيات، وكذلك يشجع الصندوق المعاهد الصحية لاستيعاب المتدربات من الفتيات بواسطة دعم السكن الملائم اجتماعياً هن.
4. دعم جهود سياسات إصلاح قطاع الصحة، بواسطة تفعيل ودعم دور المجتمعات المحلية في إدارة الخدمات الصحية لتصبح أكثر كفاءة وبالتالي تشجيع مساهمة المجتمع في كلفة الخدمات.
5. دعم البرامج الصحية على المستوى الوطني لتعزيز خدماتها، مثل الصحة الإنجابية، الصحة المدرسية، برنامج مكافحة الملاريا.
6. دعم أنظمة الإدارة الصحية بمشاركة المجتمع، والتشجيع على الإقبال على خدمات الوقاية.

3- الوضع المائي

تعتبر اليمن من البلدان الفقيرة في موارد المياه، حيث يبلغ معدل هطول الأمطار 200 مم في السنة. أما وديانه فتجري فيها المياه أثناء مواسم الأمطار وتجف بقية العام. وقد اعتمد اليمنيون في بناء حضارتهم على تجميع مياه الأمطار في سدود وخزانات لتغطية احتياجاتهم أثناء موسم الجفاف. ويعتبر الري في اليمن من أقدم حضارات الري في العالم. وفي دراسة قام بها الصندوق لإحدى العزل في محافظة عمران وجد أن هناك أكثر من 500 بركة حصاد مياه منتشرة في أنحاء متفرقة من العزلة بأحجام تتراوح بين 200 م³ و3000 م³ وبأشكال مختلفة. وقد تفنن اليمنيون في استخدام المواد الخلية البسيطة في تنفيذ المنشآت. وحديثاً وقعت اليمن في أزمة مياه من أهم خصائصها زيادة الطلب على المياه بسبب أنماط الاستهلاك الحديثة وزيادة السكان و الاستنزاف الجائر للمياه الجوفية، والنقص الحاد في إمدادات المياه للمدن الرئيسية ومحدودية فرص السكان في الحصول على مياه شرب نظيفة.

شحة المياه

يقدر إجمالي الموارد المائية المتجددة سنوياً بنحو (2.1) مليار م³. فإذا كان عدد السكان حوالي 18 مليون نسمة فإن الموارد المتاحة للفرد الواحد لا تتجاوز (120) م³ في العام. هذا بالمقارنة مع (1250) م³ هو متوسط حصة الفرد في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و(7500) م³ هو المتوسط العالمي. وطبقاً للمقاييس العالمية يحتاج الفرد من الماء إلى ما يبلغ (1100) م³ في العام.

استنزاف المياه

قدرت المياه المستخدمة في عام 94م بحوالي (2.8) مليار م³، مما يعني أن البلاد استنزفت مواردها المتاحة والتي تقدر بحوالي (2.1) مليار م³ وتتجاوزها بحوالي (0.7) مليار م³. وفي معظم المناطق تتعرض المياه الجوفية للاستغلال إلى درجة تفوق مستويات التغذية. ويقدر أن هناك حوالي (45 ألف) بئر خاص وحوالي (200) منصة حفر.

مشكلة المياه في الجزء الغربي من البلاد

ويُقصد بهذا الجزء الجبال والسهول التي تضم أكثر من (90%) من السكان. وفي هذا الجزء من البلاد قدرت كمية المياه الجوفية المستخدمة في عام 94م بنحو (1.8) مليار م³ بالمقارنة مع تغذية سنوية تقدر بـ (1.1) مليار م³. أي أن السحب يفوق التغذية بنحو (60%). ويقدر المخزون القابل للاستخدام في هذا الجزء الغربي بحوالي (35) مليار م³ مما يعني أن المنطقة ستستنزف مياها كلياً في غضون (50 سنة) فيما لو استمرت في استخراج المياه بهذا المعدل.

الوضع المائي في المناطق الجبلية

الوضع المائي في حوض صنعاء ووديان وهضاب المرتفعات الجبلية حيث الكثافة السكانية العالية هو أكثر سوءاً ففي حوض صنعاء - حيث يعيش نحو 12% من السكان (2.3 مليون نسمة) - بلغت كمية المياه المستخرجة في عام 94م نحو (224) مليون م³، في حين لم تتجاوز التغذية (42) مليون م³، أي أن الاستهلاك زاد عن خمسة أضعاف التغذية. ويتوقع أن تجف خزانات حوض صنعاء الجوفية في غضون عشر سنوات. وفي قاع البون وهو السهل الواقع بمحافظة عمران هبط منسوب المياه الجوفية خلال العشرين سنة الماضية نحو (60) متراً، منها حوالي (30) متراً في السنوات الخمس الأخيرة.

إن الاستنزاف الوحيد من هذه الصورة القائمة هو حضرموت التي تقع في الجزء الشرقي من البلاد، حيث تبين من الدراسات التقييمية الحديثة للموارد المائية هناك وجود مورد مائي يمكن أن يصل إلى (280) مليون م³ من التغذية السنوية بالإضافة إلى مخزون كبير يكفي لآلاف من السنين بمعدلات الاستخدام الحالية للمنطقة (البنك الدولي-2000).

دور الصندوق في دعم قطاع المياه

1. اتخذ الصندوق قرارا بوقف تدخلاته في مشاريع المياه الممكنة والتي مصادرها المياه الجوفية، وذلك لسببين:
 - تجنب استنزاف ما تبقى من المياه الجوفية.
 - عدم مقدرة المجتمعات المحلية على تحمل تكاليف التشغيل والصيانة لهذه المشاريع الأمر الذي لا يمكنها من الاستمرارية .
2. تقديم الدعم المؤسسي والفني لمشاريع المياه الممكنة التي ساهم الصندوق في تمويلها (إضافة إلى بعض المشاريع الممولة من قبل جهات أخرى) ، ويتم التركيز على تشغيل وصيانة هذه المشاريع والتوعية الصحية والبيئية للمجتمعات المحلية المستفيدة من هذه المشاريع ، حيث تم تدريب عدد كاف من الاستشاريين لمتابعة هذه المشاريع وإشراك المجتمع المحلي في حل العقبات التي تواجه إستمراريتها.
3. تبني الصندوق استراتيجية تعتمد على التدخل في مجال حصاد مياه الأمطار ولذلك طور الصندوق برنامج خاص بحصاد المياه.

4-منظمات المجتمع المدني في اليمن

شهد قطاع المنظمات غير الحكومية نمواً سريعاً خلال فترة التسعينيات غير أن هذه المنظمات تعاني من قصور مؤسسي، بل إن بعضها يفتقر إلى أي شكل من أشكال المؤسسة الأهلية ناهيك عن المؤسسة الحديثة. ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب التي تعود إلى حداثة التجربة وغياب القدرات لدى القائمين عليها، في حين يرتبط البعض الآخر بالبيئة المحيطة بالمجتمع المدني. ويبرز عدم تجذر ثقافة المجتمع المدني في اليمن كأحد الأسباب الرئيسية لهذا الضعف.

مجالات أنشطة منظمات المجتمع المدني

تنشط غالبية مؤسسات المجتمع المدني في مجالات تقليدية مثل الأعمال الخيرية وبعض أنشطة التنمية المحلية المحدودة (1248 جمعية) ومحو الأمية والأمومة والطفولة (96 جمعية) والتعاونيات (661 جمعية) وجمعيات المعاقين. وتمارس معظم هذه الجمعيات أنشطتها في المدن، مع ضعف تواجد خدماتها في الريف حيث يقطن غالبية السكان الفقراء. كما ظهرت منظمات نوعية لم تكن معروفة من قبل مثل المنظمات العاملة في حقوق الإنسان، وحماية المستهلك، وحماية الآثار والبيئة، ومكافحة العنف ضد المرأة، ورعاية اللاجئين والعائدين، فضلاً عن تزايد المنظمات النسائية التي تعمل غالبيتها في نشاطات تقليدية تدور حول مجالات الأمومة والطفولة، والرعاية الاجتماعية، والتعليم، وتدريب المرأة على الحياطة والتطريز.

الفئات المستهدفة من نشاط منظمات المجتمع المدني

تتعدد الفئات التي يستهدفها نشاط مؤسسات المجتمع المدني في الريف والحضر، لتشمل الأسر الفقيرة، المرأة والطفل، المعاقين والمسنين، الفئات المهمشة، المتسولين، السجناء، الأيتام، واللاجئين، والعاطلين عن العمل، وأعضاء النقابات المهنية والتخصصية، والجمعيات المحلية الريفية، وأفراد المجتمع عموماً نتيجة نشاط الجمعيات ذات المنافع العامة مثل حماية البيئة وحماية المستهلك وحماية حقوق الإنسان. وبالرغم من ذلك، فإن حجم المستفيدين ومقدار الاستفادة لا يزال محدوداً وموسمياً.

جدول 5 نمو المجتمع المدني في اليمن

العام	عدد الجمعيات	العام	عدد الجمعيات
1990	286	1996	123
1991	93	1997	161
1992	175	1998	348
1993	159	1999	495
1994	61	2000	399
1995	121	غير محدد	465
الإجمالي		2786	

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية، 2001م.

البنية المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني

تعاني منظمات المجتمع المدني في اليمن من القصور المؤسسي، وهو العامل الذي يؤثر في مستوى أداء هذه المنظمات ومدى إسهامها في تقديم الخدمات التطوعية للمجتمعات المحلية. ويتنوع هذا القصور وفقاً لطبيعة نشوء وتشكل هذه المنظمات. ومن أبرز الأمثلة على ذلك: الاعتماد على النشاط الموسمي والهيمنة من قبل شخص واحد أو أفراد عائلة واحدة، والقصور في المهارات الإدارية والفنية، وعدم توفر مقرات رسمية للجمعيات، وغياب الأنشطة التدريبية التي تساهم في توفير فرص عمل للفئات الفقيرة في المجتمعات المحلية، وعدم توفر سجلات محاسبية تبين موارد المنظمة وصرفياتها.

دور الصندوق الاجتماعي

بغرض تحسين وتطوير أداء هذه المنظمات يعمل الصندوق على تقديم الدعم التالي:

1. تقديم الدعم للمنظمات الفاعلة لتسيير بعض الأنشطة التدريبية التي تستهدف الفئات الفقيرة في المحيط الذي تخدمه المنظمة .
2. تأهيل وتدريب قيادات الجمعيات في المجالات الإدارية والمالية والفنية، وإحاق مدربي الأنشطة في الجمعيات بالدورات التأهيلية المناسبة لرفع قدراتهم التدريبية. وخاصة في القضايا المتعلقة بالإدارة المالية وتطوير المنتجات والتسويق.
3. العمل على تكريس الشفافية فيما يخص أنشطة المنظمات التي يدعمها الصندوق، وخاصة الجوانب المالية، وذلك من خلال تدريب المختصين في هذه المنظمات في المحاسبة وفتح دفاتر وسجلات منتظمة. ويتم ذلك من خلال التدريب الموقفي، إضافة إلى الدورات التدريبية الجماعية.

ثانياً: سياسات ومنهجيات وآليات الصندوق

يتبع الصندوق في تنفيذه للمشروعات سياسات ومعايير أساسية تعتمد على استخدام البيانات المعلومات عن المؤشرات السكانية والاجتماعية والاقتصادية للاستهداف المناطق والفئات الأكثر فقراً واحتياجاً كما يعمل على تعزيز مشاركة المجتمع ووضع الترتيبات اللازمة لاستمرارية تقديم المشروعات لخدمتهما كما عمل على تطوير قدراته المؤسسية وعمل على وضع نظام معلومات اداري لتابعة اداء المشروعات.

1- استخدام البيانات والمعلومات

بدأ توجه الصندوق منذ وقت مبكر في وضع أسس وخطوات مهمة وعملية لإنشاء وتأسيس قاعدة معلومات ومؤشرات سكانية واجتماعية واقتصادية، وخاصة تلك المتعلقة بالفقر أو تعكس مستويات المعيشة بين السكان بشكل مباشر وغير مباشر، أو تلك التي لها علاقة بتدخلات وبرامج وأنشطة الصندوق على مستوى الوحدات والتقسيمات الإدارية المختلفة، والتي أمكن من خلالها معرفة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للسكان ومستويات الفقر بأبعاده المختلفة وبما يخدم سياسة الاستهداف ومجالات عمل الصندوق وتدخلاته. وفي هذا الصدد، فقد تحقق للصندوق وفروعه قاعدة بيانات ومؤشرات عديدة ومهمة أمكن توفيرها من بعض المصادر المختلفة مثل تعداد ديسمبر 1994م، وبعض المسوحات المتخصصة مثل المسح التربوي الشامل (الدورة الأولى عام 1998/ 98م والدورة الثانية عام 1999/ 99م) والمسح الصحي الشامل لعام 1998م، والمسح الوطني لظاهرة الفقر لعام 1999م، والمسح القاعدي للمنشآت الصغيرة 2000م. واستطاع الصندوق أن يقطع شوطاً مهماً في هذا التوجه، ويعتبر ما تم تحقيقه إنجازاً كبيراً ومحاوله نوعية ونموذجية للتعامل مع البيانات والمؤشرات الإحصائية والسكانية. كما استفاد من تلك البيانات والمؤشرات عدد من الجهات الأخرى العاملة في مجالات التنمية من خلال استخدامها والاسترشاد بها في تصميم بعض البرامج والمشروعات التي تقوم بتنفيذها .

1-1 قاعدة البيانات والمؤشرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان من واقع تعداد ديسمبر 1994م

من بيانات تعداد ديسمبر 1994م تم استخلاص مجموعة من البيانات والمؤشرات على مستوى التقسيمات الإدارية المختلفة ابتداءً من القرية ثم العزلة ثم المديرية لكل محافظة من محافظات الجمهورية، وتم ترتيبها وإعدادها في قاعدة بيانات ومعلومات أساسية لكل مستوى جغرافي على حدة، وكذلك تصميم جداول تحليلية لمجموعة المؤشرات والبيانات التي يمكن أن تخدم أغراضاً متعددة يمكن من خلالها معرفة التباينات والاختلافات في مستويات الخصائص لمجموعة القرى في العزلة الواحدة أو مجموعة العزل في المديرية الواحدة أو مجموعة المديرية في المحافظة الواحدة. ويمكن من خلال هذه القاعدة الحصول على أي بيان أو مؤشر لأي مستوى إداري أو جغرافي، كما يمكن إجراء المقارنات المختلفة بين المستويات الإدارية أو الجغرافية لمعرفة التباينات والاختلافات في القيم والمؤشرات.

1-2 قاعدة البيانات المستخلصة من المسح التربوي الشامل لكل مدارس الجمهورية (التعليم الأساسي والثانوي) للعام الدراسي

(1999/98م) و(2000/1999م)

تم إعداد قاعدة بيانات مدرسية من المسح التربوي الشامل (الدورة الأولى 1998/ 98م والدورة الثانية 1999/ 99م)، على مستوى المنشآت التعليمية (المدارس) وخصائصها المختلفة وبياناتها الجغرافية حتى أدنى مستوى إداري في المدينة أو القرية. وتشمل هذه المعلومات والبيانات أهم خصائص كل مدرسة ابتداءً من اسم هذه المدرسة واسم القرية أو المدينة التي تقع فيها هذه المدرسة ونوع المدرسة (بنين - بنات - مختلط) والمرحلة التعليمية في المدرسة (أساسي - ثانوي - أو كلاهما معاً) وفترة عمل المدرسة (صباحية - مسائية - ليلية - صباحية/مسائية) والخصائص العامة للمبنى (مبنى مدرسي - مسكن مستقل - عمارة - شقة - صندقة - خيمة - عشة - مسجد - في العراء أو تحت الشجر - كهف أو جرف .. وما شابه ذلك) وصلاحية المبنى (ما إذا كان : مبنى صالحاً - مبنى غير صالح - مبنى يحتاج إلى ترميم) وعدد غرف الدراسة فيه وعدد الشعب

(الفصول الدراسية القائمة فعلياً) وعدد المدرسين (ذكوراً - إناثاً) وعدد الطلبة (ذكوراً - إناثاً - كلا الجنسين) ووضع المدرسة (ما إذا كانت : عاملة - مغلقة مؤقتاً - مغلقة نهائياً - قيد التشييد) وعدد الفصول والشعب وعدد الطلاب في كل فصل.

1-3 قاعدة البيانات المستخلصة من مسح المنشآت الصحية للعام الدراسي 1998م

تم إعداد قاعدة لأهم البيانات والمؤشرات المتاحة من المسح الصحي الشامل لعام 1998م، لكل المنشآت الصحية في ذلك الوقت حوالي (2150 منشأة) وفقاً للاستبيانات المستخدمة للخدمات الصحية الأساسية والمنشآت الصحية ذات الأسرة وخصائصها المختلفة، حيث تم العودة إلى البيانات الخام للمسح آلياً ومكتيباً وإعداد وترتيب وتصحيح بياناتها الجغرافية حتى أدنى مستوى إداري (المدينة والقرية)، ومن ثم تحديث بياناتها الجغرافية وفقاً للتقسيم الإداري الجديد (محافظات - مديريات) ومعالجة البيانات من خلال تعريف الرموز كما وردت في الاستبيانات المستخدمة، وإعداد وتنظيم ملفات متكاملة لقواعد البيانات. كما تم إضافة قائمة بالمنشآت الصحية التي تم بناؤها وإنشائها أو استكمالها بعد عام 1998م وحتى عام 2001م والتي بلغت حوالي 350 منشأة.

1-4 قاعدة البيانات المستخلصة من المسح الوطني لظاهرة الفقر لعام 1999

تم الاستعانة بالبيانات والمؤشرات الحديثة والمتاحة في توزيع المخصصات للمرحلة الثانية (2001-2005) على مستوى المحافظات والمديريات بهدف تحقيق أكبر قدر من التوزيع بما يتناسب مع الموارد المتاحة وبما يتفق مع أهداف وسياسات الصندوق، حيث تم الاستفادة من أهم المؤشرات والبيانات المستخلصة من المسح الوطني لظاهرة الفقر والتي تعكس أبعاد الفقر المختلفة، والأوضاع المعيشية للأسر، ومدى توفر الخدمات على مستوى المحافظات والمديريات. وتتلخص أهم هذه المؤشرات في الآتي :

1- نسبة الأسر تحت خط الفقر الأعلى (مؤشر فقر الإنفاق على الغذاء والاحتياجات الأساسية)

ويمثل هذا المؤشر نسب الأسر التي تعيش تحت خط الفقر الأعلى في كل محافظة وفي كل مديرية اعتماداً على بيانات إنفاق الأسرة على الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى مثل الإنفاق على التعليم والصحة والملابس والمواصلات... الخ.

2- مؤشرات فقر الخدمات (مؤشر فقر الاحتياجات الأساسية)

وهي مجموعة من المؤشرات الأساسية التي تمثل أبعاد الفقر المختلفة، والتي في معظمها مؤشرات تعكس مستوى عدم توفر الاحتياجات والخدمات الأساسية في جانب التعليم والصحة والخدمات الأساسية الأخرى مثل (المياه النقية - الكهرباء - الطرق المناسبة - الصرف الصحي - معدلات البطالة - سوء التغذية بين الأطفال في العمر أقل من 5 سنوات) والتي تعبر عن تدني مستوى المعيشة للسكان من حيث عدم توفر الخدمات. وأهم هذه المؤشرات هي:

- § نسبة الأمية بين الذكور والإناث البالغين في الأعمار 15 سنة فأكثر على مستوى المحافظات والمديريات.
- § معدل عدم الالتحاق بالتعليم الأساسي للسكان في عمر التعليم الأساسي على مستوى المحافظات والمديريات.
- § متوسط نسب الأطفال (ذكوراً وإناثاً) في العمر أقل من 5 سنوات الذين يعانون من مشكلة نقص الوزن مقابل العمر (سوء التغذية المؤقت) وقصر القامة مقابل العمر (سوء التغذية المزمن) على مستوى المحافظات.
- § معدل البطالة بين الذكور والإناث (كلا الجنسين) من نتائج مسح القوى العاملة لعام 1999م على مستوى المحافظات.
- § متوسط نسب الأسر التي لا تتوفر لها مياه شرب مأمونة (نقية) ولا تتوفر لها خدمات الكهرباء ولا خدمات الصرف الصحي ولا تتوفر لها الطرق المناسبة على مستوى المحافظات والمديريات.
- § متوسط نسب الأطفال دون سن الخامسة الذين لم تتوفر لهم خدمات التحصين، ولم يتلقوا كل الجرعات ضد أمراض الطفولة الستة المقاتلة على مستوى المحافظات.
- § متوسط نسب الأسر التي لا تتوفر في مناطقها أي من الخدمات الصحية الأساسية (مستشفى، مستوصف أو مركز صحي، وحدة صحية، مركز أمومة وطفولة) على مستوى المحافظات والمديريات.

1-5 المسح القاعدي للمنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن:

عندما شرع الصندوق في تنفيذ برنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر واجه مشكلة تتعلق بشحة المعلومات والبيانات المتوفرة عن هذا القطاع، لذا قام الصندوق بتبني مسحاً هدف إلى إيجاد قاعدة بيانات إحصائية حول المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن، وقد شمل المسح أكثر من 5000 منشأة في 120 منطقة مسح على مستوى اليمن. نتائج الدراسة التي تمت في عام 2000م (ونشرت في 2001م) بينت تقديرات لعدد المنشآت والعاملين في هذا القطاع وخصائصه، بالإضافة إلى أهم المشاكل والاحتياجات برأي المستثمرين. يعتبر المسح من أهم مصادر المعلومات المتوفرة حول قطاع المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن ومن المتوقع أن يساهم في تزويد الصندوق وجميع المهتمين بهذا القطاع بمعلومات تمكنهم من وضع خططهم لتنمية القطاع بشكل أفضل.

1-6 نظام المعلومات الجغرافية

مع بداية عام 2001 بدأ الصندوق بتطوير نظام المعلومات الجغرافية، وقد تمكن من أعداد خرائط لأحوال المعيشة والفقر والتعليم، وغيرها من الخصائص الجغرافية المختلفة على جميع المستويات. وخلال عام 2001م استطاع الصندوق إنجاز العديد من الأعمال في مجال ربط البيانات والمؤشرات بنظم المعلومات الجغرافية (GIS) أهمها:

- 1- إعداد وتطوير خارطة الفقر بأبعاده المختلفة (خط الفقر الأعلى - فقر الخدمات - فقر التعليم - نسب الأمية حسب النوع - معدلات الالتحاق وعدم الالتحاق بالتعليم الأساسي حسب النوع - نسب الأسر التي لا تتوفر لها المياه المأمونة - نسب الأسر التي لا تتوفر لها الخدمات الصحية - الكهربائية - الصرف الصحي... الخ) على مستوى المحافظات والمديريات من بيانات المسح الوطني لظاهرة الفقر 1999م، وقد تم إعداد ذلك من خلال إسقاط هذه المؤشرات على الخرائط في نظام المعلومات الجغرافية (GIS).
- 2- إعداد خارطة الفقر (الفقر التقريبي) على مستوى العزل من بيانات تعداد 1994م من خلال ربط أهم المؤشرات الديمغرافية والسكانية بالخرائط المتاحة في نظام المعلومات الجغرافية (GIS) مثل مؤشرات انتشار الأمية، وتدني معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي، ونسبة الأسر التي تستخدم مصادر مياه شرب غير مأمونة... الخ، وكذلك إعداد خارطة فقر التعليم ومؤشرات التعليم المختلفة حسب النوع الاجتماعي.
- 3- إعداد مجموعة من الخرائط التي تعكس المواقع الجغرافية لمدارس الجمهورية وفقاً للخصائص والبيانات المتاحة عن كل مدرسة مثل (نوع المدرسة - نوع المبنى - عدد الغرف الدراسية... الخ) من نتائج المسح التربوي لعام 2000م مع ربطها بالتجمعات السكانية والكثافة الطلابية وغيرها من الخصائص.
- 4- إعداد خارطة للمواقع الجغرافية لمشاريع الصندوق وتوزيعاتها على مستوى القرى والعزل والمديريات والمحافظات مع البيانات والمعلومات الأساسية عنها، وتحديثها باستمرار.
- 5- الحصول على مجموعة من الخرائط والبيانات لتوزيع الخدمات الأساسية (المنشآت التعليمية - الخدمات الصحية - الطرق الإسفلتية - الطرق الترابية - التجمعات السكانية حسب عدد السكان وعدد الأسر وحسب توفر بعض الخدمات الأساسية مثل مصادر مياه الشرب - توفر الكهرباء - نوع الطرق... الخ) والمنشآت الزراعية والمواقع الأثرية والتي تم جمع بيانات عنها في مسح الأطر الإحصائية بنظام المعلومات الجغرافية خلال الفترة (1997 - 2001م).

2- الاستهداف

يخضع توزيع موارد الصندوق إلى سياسة تعتمد على بيانات ومؤشرات موضوعية تساعد على تحقيق هدفه الرئيسي المتمثل في المساهمة في الحد من الفقر، باستهداف المناطق الفقيرة.

لذلك طور الصندوق قاعدة بيانات عن المجتمعات المحلية وعن بعض القطاعات مثل التعليم الأساسي والمياه، من التعداد العام للمساكن والسكان لعام 1994م والمسح الوطني لظاهرة الفقر لعام 1999م، وكذا المسوح المتخصصة مثل المسح التربوي الشامل للعام 1999/98م وللعام 2000/1999م. كما جرى خلال العام 2001 ترتيب وتحديث بيانات مسح المنشآت الصحية لعام 1998م.

وتشمل سياسات الاستهداف :

1. الاستهداف الجغرافي.

2. الاستهداف ببرامج خاصة.

3. الاستهداف الاجتماعي.

2-1 الاستهداف الجغرافي

يتوزع السكان على مساحات شاسعة ومتناثرة في كل المناطق الساحلية والجبلية والصحراوية وفي أكثر من 120 ألف تجمع سكاني بين مدينة وقرية ومحلة تتوزع على ما يقرب من 320 مديرية إدارية، ويمثل الاستهداف الجغرافي سياسة مهمة في برامج وتدخلات الصندوق حتى يمكن الوصول إلى المناطق النائية والأكثر احتياجاً و فقراً وعلى هذه الأساس فقد قام الصندوق بتوزيع الجزء الأكبر من الموارد المتاحة حوالي (70%) على محافظات الجمهورية ومن ثم على المديرية في كل محافظة وفقاً لمؤشرات الفقر من منظور خط الفقر الأعلى (نسبة الأسر تحت خط الفقر الأعلى) ومن منظور فقر الاحتياج للخدمات الأساسية (الأسر التي لا تتوفر لها الخدمات الأساسية بشكل مباشر) وقد استعان الصندوق بأحدث البيانات والمؤشرات المتوفرة من المسوحات والدراسات الميدانية.

وفي إطار المخصصات التي حددت لكل مديرية يستهدف الصندوق جغرافياً أكثر المناطق فقراً و احتياجاً للخدمات من خلال عدة خطوات تتم مكتبياً وميدانياً. عملية الفرز المكتبي تتم من خلال دراسة الطلب ودراسة المناطق المستهدفة واستعراض المؤشرات والبيانات السكانية والاجتماعية المتاحة عنها والإطلاع على البيانات والمؤشرات والبيانات الخاصة بالخدمات المتوفرة فيها من خلال قواعد البيانات ونظم المعلومات الجغرافية المتاحة.

لا يُكتفى باستخدام البيانات والمؤشرات للوصول إلى المناطق أو التجمعات المستهدفة، بل يتم أيضا الزول الميداني المباشر للتعرف على مناطق تواجد جيوب الفقر، وكذا التغيرات التي تكون قد حدثت للمناطق والتجمعات المستهدفة نتيجة لتدخل جهات أخرى، ولدراسة الأوضاع الاجتماعية وتحديد الأولويات الخاصة بالمنطقة.

2-2 الاستهداف ببرامج خاصة

يخصص الصندوق جزءاً من موارده لتطوير برامج خاصة وذلك للتخفيف من أزمة حادة على المستوى الوطني عن طريق تكثيف التدخل بشكل موجه ومدروس في القطاع التي تحدث فيه الأزمة وعلى أساس شدة الاحتياج، مثل برنامج حصاد المياه في قطاع المياه، وبرنامج تخفيف التزام المدارس في قطاع التعليم.

كما خصص الصندوق جزءاً من موارده لخوض تجربة جديدة في برنامج خاص يستهدف المناطق الأكثر فقراً، والتدخل المتعدد في عدة مجالات خدمية بغرض توفير الاحتياجات التنموية الأساسية، مع التركيز على تنمية القدرات البشرية، وتفعيل دور المجتمعات المحلية للمشاركة في تنمية مناطقها من خلال إحياء آليات العمل الجماعي المنظم، وتدريبها على تعبئة الموارد المتاحة بكفاءة أكبر.

2-3 الاستهداف الاجتماعي

يحرص الصندوق على تأمين الوصول إلى الجماعات المهمشة اجتماعياً والأكثر عرضة للفقر. ونظراً لعدم توافر المؤشرات والبيانات التي تحدد أماكن تواجد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة والمهمشة اجتماعياً لذا يتم استهداف هذه الفئات عن طريق الاتصال بالجهات الحكومية وغير الحكومية التي تهتم بها أو تمثيلها، إلى جانب الاستفادة من الدراسات والبحوث والمسوح الاجتماعية المتاحة.

3- الصندوق وحقوق الانسان

توسع المفهوم التقليدي لحقوق الإنسان ليشمل بالإضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية والمتمثلة في حق التعبير عن الرأي وحرية الصحافة وحق التصويت والتجمع ليشمل حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لكي يجيا حياة حرة يتوفر فيها مستوى المعيشة اللائقة والتغذية الكافية وحق التعليم والسكن والرعاية الصحية .

ويسهم الصندوق بطريقة مباشرة وغير مباشرة في دعم جهود الحكومة للارتقاء بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية التي عبر عنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال تسهيل الحصول على خدمات التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والمياه والبيئة والصرف الصحي ودعم الفئات الأكثر حاجة من ذوي الاحتياجات الخاصة ، والحفاظ على الموروث الثقافي ، وخلق فرص العمل والحفاظ عليها من خلال تسهيل حصول الفقراء ، والذين لا يمكنهم الحصول على الخدمات من المؤسسات المالية القائمة ، على خدمات الادخار والإقراض، وتنفيذ برامج الدعم المؤسسي والتدريب للمنظمات غير الحكومية وتمكينها من تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها للمستهدفين من أنشطتها وخدماتها.

ويسهم الصندوق بطريقة غير مباشرة من خلال السياسات والمنهجيات التي يتبعها مثل استهداف المناطق الفقيرة والحرومة والوصول إليها ، ومشاركة وتمكين المجتمعات المحلية في اختيار وتنفيذ المشروعات ، واتباع مبدأ شفافية السياسات والإجراءات. إن الصندوق يعمل على إيجاد ثقافة جديدة تعتمد على الاستجابة للاحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية وتذليل العقبات التي تحول دون الوصول إلى الفئات والمناطق الحرومة و الاستجابة للطلبات القادمة من المجتمعات المحلية وتمكينها عبر المشاركة من تحديد أولويات التنمية واتباع سياسات وإجراءات وأسس لتمويل المشروعات مبنية على الشفافية.

الفئات ذات الاحتياجات الخاصة

يخص الصندوق ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات المهمشة وتلك التي تعيش في ظروف صعبة باهتمام خاص وأولوية في التدخل، ويسعى لتمكينهم من الاندماج في المجتمع، وتوفير الخدمات المساعدة لهم ليصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع، وذلك عوضاً عن النظرة التقليدية لهم كمتقبلين للإحسان فقط، ومنذ نشأته عام 1998 بدأ الصندوق العمل مع هذه الفئات، ولتعزيز عمله معها ، استحدثت الصندوق قطاعاً جديداً يعني بالفئات ذات الاحتياجات الخاصة.

يعرف الصندوق ذوي الاحتياجات الخاصة بأنهم: "أفراد أو فئات ضمن المجتمع العام، يعيشون في ظروف اجتماعية أو جسدية أو نفسية تحول دون وصولهم إلى الموارد التنموية المتاحة كغيرهم من الأفراد في الظروف الاعتيادية، مما ينتج عنه عزلة ومحدودية للخيارات المتاحة أمامهم للتنمية الذاتية." و عليه، فإن تمكين هذه الفئات من التغلب على هذه الظروف والعوائق تعتبر استجابة وتطبيقاً لأهم الحقوق الإنسانية وأكثرها إلحاحاً.

و يقسّم الصندوق الفئات ذات الاحتياجات الخاصة إلى أربع مجموعات :

1. المعاقون.
2. الأطفال المعرضون للمخاطر (مثل الأيتام ، الأحداث ، أطفال الشوارع ، أطفال السجينات).
3. النساء في ظروف صعبة (مثل السجينات).

4. المهمشون اجتماعياً (مثل المرضى النفسيين في المصححات النفسية وكبار السن ممن يعيشون في دُور المسنين وسكان المناطق العشوائية (الأخدام). إلخ).

نفذ الصندوق حتى نهاية عام 2001، عدد 53 مشروعاً موجهاً للفئات ذات الاحتياجات الخاصة تبلغ كلفتها حوالي 7 ملايين دولار.

- و يتبع الصندوق في العمل مع ذوي الاحتياجات الخاصة منهج الدمج الاجتماعي من خلال ما يلي :
- التأهيل المجتمعي (التوعية والتعليم والتدريب والتسهيلات الإنشائية) من أجل تحقيق الدمج الشامل لهذه الفئات و تسهيل إعادتهم إلى المجتمع ، وتكيفهم معه.
- إيجاد قنوات اتصال بين الفئات الخاصة والمجتمع.
- تأهيل الفئة نفسها للدمج من خلال نظام المؤسسات المفتوحة.
- بناء قدرات الجهات العاملة في برامج دمج هذه الفئات.

المعاقون:

إن تدخل الصندوق في العمل مع المعاقين باتباع منهج الدمج الاجتماعي يأتي انسجاماً مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والتي دعت إلى ضرورة حصول الطفل المعاق على التعليم و التدريب وخدمات إعادة التأهيل والإعداد لممارسة عمل، ومنحه الفرص الترفيهية بصورة تؤدي إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي للطفل المعاق و نموه الفردي، بما في ذلك نموه الثقافي والروحي على أكمل وجه ممكن. و ينعكس ذلك في تدخلات الصندوق عبر مشاريع تأهيل مسبق (تعليم لغة "البرايل" – لغة الإشارة – العلاج الطبيعي – فن الحركة)، ومن ثم دعم مشاريع تعليم و تدريب مهني وتأهيل مجتمعي، وتوفير الوسائل والتجهيزات اللازمة لتعليم ودمج المعاق –تدريب وتأهيل كوادرات متخصصة في مجالات الإعاقة. ودعم جمعيات المعاقين مؤسسياً ودعم تأسيس الجديد منها، ودعم وتوسيع وفتح فروع لمراكز خدمات العلاج الطبيعي والأطراف الصناعية في الجمهورية والمعينات السمعية والتدريب المهني والأنشطة الثقافية مثل الموسيقى والرياضة. كما يدعم الصندوق تكيف المباني الدراسية لتسهيل دخول وخروج المعاقين حركياً وبناء فصول إضافية في المدارس النظامية لتعمل كفصول للطلبة الصم ضمن منهجية الدمج. ويتم دعم هذه المشاريع من خلال دعم جهود الجمعيات غير الحكومية العاملة في الإعاقة وجهود وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. و تدخل الصندوق في (26) مشروعاً في الإعاقة في كل من صنعاء، عدن، تعز، ذمار، إب، الحديدة والمكلا وسيئون وعمران

الأطفال المعرضون للمخاطر:

كما دعت الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل إلى تشجيع التأهيل البدني والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي للأطفال المعرضون للمخاطر . ويجري هذا التأهيل وإعادة الاندماج في بيئة تعزز صحة الطفل و احترامه لذاته وكرامته. وهذا ما تؤكد عليه تدخلات الصندوق الموجهة للأيتام والأطفال الذين يجدون أنفسهم في خلاف مع القانون وأطفال الشوارع. يقوم الصندوق ببناء دور ومراكز لرعاية هؤلاء الأطفال وتوسيع وتحسين القائم منها وتجهيزها بما يتناسب مع احتياجاتهم للعيش فيها ضمن ظروف صحية ونفسية ملائمة، وفي هذا تدخل الصندوق في (3) مراكز للرعاية الاجتماعية للأحداث بالبناء أو التوسيع أو التحسين والتجهيز في كل من صنعاء والحديدة ، وعمل على إخراج الأحداث من السجن المركزي في صنعاء الى دار للرعاية الاجتماعية. كما تدخل الصندوق لبناء 7 دور للأيتام في كل من امانة العاصمة وعدن وعمران والحويت وذمار وتوسيع وتحسين وتجهيز 3 من الدور في

الطويلة وامانة العاصمة ، كما دعم الصندوق تأسيس أول مركز في الجمهورية لرعاية وتأهيل وحماية أطفال الشوارع والواقع في أمانة العاصمة.

ويدعم الصندوق أنشطة تعليمية وتأهيلية وثقافية وترفيهية تهدف إلى توجيه طاقات هؤلاء الأطفال لنمو سليم. هذا بالإضافة إلى جهود الصندوق لتدريب العاملين في تلك المراكز والدور لتمكينهم من العمل والتعامل مع هؤلاء الأطفال على أسس واعية ومراعية لحقوق الطفل.

المهمشون اجتماعيا من المسنين والمرضى النفسيين

دعم هذه الدور من خلال تحسين وضع المباني وشبكات المجاري ودعمها بالتجهيزات الضرورية للتلاءم مثل الكراسي المتحركة لتسهيل حركتهم ، بالإضافة الى توفير التجهيزات التي تمكن ادارات الدور من تقديم خدماتها بشكل افضل وتدريب الكوادر التي تقوم برعايتهم. و تدخل الصندوق في تحسين وتجهيز دور المسنين في كل من تعز وعدن و بناء وتحسين وتجهيز دور للأمراض النفسية والعصبية في كل من صنعاء ، والحديدة.

سكان المناطق العشوائية

تم دعم هذه الفئات لتأهيلها ودمجها في المجتمع وذلك من خلال الاستجابة لاحتياجاتها مثل بناء المدارس بالقرب من تجمعاتها مثل مدرسة وادي الجهاش.مديرية المواسط.محافظة تعز و مدرسة النهضة بمدينة تعز، مدرسة عامر وعقي.مديرية زبيد.محافظة الحديدة او توصيل المياه اليهم. وكذلك بناء قدرات الجمعيات التي تخدم قضايا هذه الفئات او التي تستهدفها.

المغتربون العائدون

تم انشاء برنامج تنمية الأنشطة المدرة للدخل بمدينة الحديدة لاستهداف العائدين بعد أحداث حرب الخليج الثانية في ثمان مناطق من مدينة الحديدة وقد بلغ عدد القروض التراكمية التي تم توزيعها الى نهاية عام 2001م مايقارب 8000 قرض ، كما تم تنفيذ مشروع مياه لحي السلخانة ويخطط الصندوق لتنفيذ مشروع تنمية متكاملة لمخيم الهلال الاحمر للعائدين بمنطقة الهلال بالحديدة على طريق الحديدة - حيزان وكذا مشروع مياه لحي الصادقية والربصة التي يقطنها أولئك المستهدفون بمدينة الحديدة .

السجناء:

تمشياً مع ضرورة معاملة المسجونين والمسجونين على أهم ما زالوا جزءاً من المجتمع وليسوا منبوذين منه أو معزولين عنه، فقد دعا الاعلان العالمي لحقوق الانسان هيئات المجتمع لمساعدة موظفي السجون في مهمة التأهيل الاجتماعي للمسجونين والمسجونات ونوه كذلك إلى ضرورة المحافظة على كل الصلات المرغوب قيامها وتنميتها بين السجناء وأسرهم وكذلك مع الهيئات الاجتماعية التي يمكنها إفادتهم. وفي هذا الصدد يوفر الصندوق مراكز تعليمية وتأهيلية للسجناء والسجينات ويعمل على تحسين الأوضاع السكنية والبيئية للسجون.

و انسجاماً مع ضرورة توافر الرعاية اللازمة للسجينات الحوامل قبل الوضع وبعده، وضرورة توفر الرعاية للأطفال في السجون يعمل الصندوق على دعم وتوفير رعاية صحية مناسبة للسجناء، مراعيًا بذلك الصحة الإنجابية للسجينات وصحة أطفالهن في السجن، وكذلك تحسين البيئة التي تعيشها السجينات، كما يعد الصندوق لدعم مشروع لتقديم الرعاية والإيواء والاستشارة

للنساء الخارجات من السجن ممن تتخلى عنهن أسرهن أو يواجهن تهديداً من هذه الأسر ويقوم الصندوق ببناء وتجهيز المدارس ورياض الأطفال والوحدات الصحية وتحسين العنابر والمرافق وتحسين شبكات الصرف والمياه والصرف الصحي والملاعب.

دمج المرأة في التنمية :

يتبع الصندوق الاجتماعي للتنمية سياسة تهدف إلى الاستفادة المثلى من مشاركة جميع أفراد المجتمع نساءً ورجالاً في اختيار وتصميم وتنفيذ المشاريع التنموية التي يمولها وبنفس الوقت يحترم الصندوق ثقافة المجتمع اليميني وخصوصياته. ويتبع الصندوق في هذا الاتجاه السياسات التالية:

- q - رفع الوعي المجتمعي بأهمية مشاركة المرأة في العملية التنموية من خلال اللقاءات والنقاشات مع المجتمعات المحلية.
 - q تطوير وتطبيق آلية لإشراك النساء في المجتمعات الريفية في عملية تحديد أولويات الاحتياجات .
 - q تشجيع النساء في الترشيح في لجان التنمية المجتمعية .
 - q الاستمرار في إعطاء أولوية للمشاريع التي تخدم النساء و الفتيات .
 - q تضمين فرق الدراسات الميدانية كوادر نسائية لتسهيل الوصول للمرأة الريفية ومعرفة أولويات احتياجاتها ومشاكلها.
 - q - دعم الجمعيات التي تستهدف خدماتها النساء وتشجيع فصول محو الأمية فيها.
- هذه السياسات و التوجهات التي يتيحها الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال تمكين النساء من الوصول لحقوقهن الأساسية في الصحة والتعليم والمشاركة الفعالة في العملية التنموية جاءت منسجمة مع مبادئ حقوق الإنسان

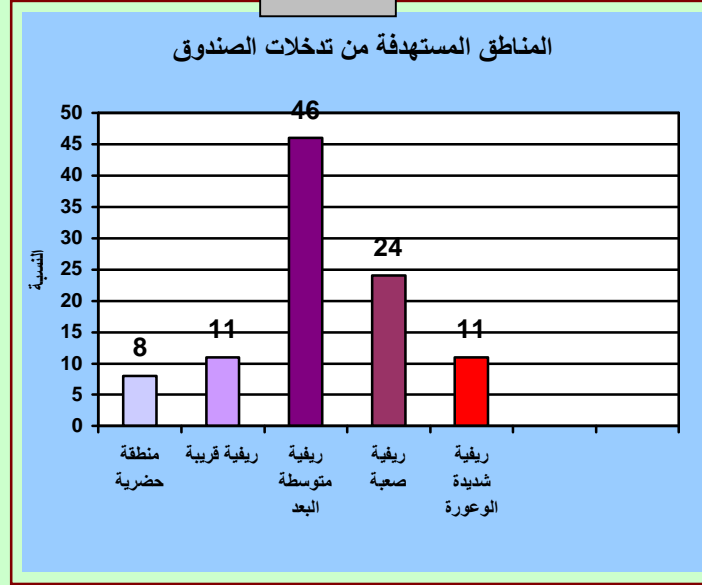
إطار (1)

- تدخل الصندوق في تطوير وتمويل وتنفيذ (26) مشروعاً للمعاقين .
- تدخل الصندوق لإخراج الأطفال الأحداث من السجن المركزي وإيداعهم في دار للرعاية الاجتماعية بعد تجهيزها .
- تدخل الصندوق في دعم (3) مراكز للرعاية الاجتماعية للأحداث.
- تدخل الصندوق في تطوير وتمويل وتنفيذ (10) دور للأيتام منها (7) دور جديدة و(3) إستكمال وترميم أو تجهيز .
- تدخل الصندوق في دعم (2) دور للمسنين .
- تدخل الصندوق في دعم (2) دور مستشفيات للمرضى النفسيين .
- تدخل الصندوق ب (6) مشروعات لتحسين أوضاع السجون وبناء وتجهيز الخدمات التعليمية والصحية والبيئية مع التركيز على الإحتياجات الخاصة للسجينات .
- تدخل الصندوق بدعم أول مركز تأهيل اجتماعي لأطفال الشوارع في الجمهورية .

إطار (2)

استهداف المناطق النائية

مخطط 4



لأغراض تحليلية داخلية، تم تحليل 104 مشروعاً أخذت بطريقة عشوائية من إجمالي 588 مشروعاً من واقع المشروعات التي تم التعاقد على تمويلها عام 2001 أبرمت فيها أيضاً عقود تنفيذ الأعمال المدنية. وقد بلغت نسبة المشروعات التي تركزت في مناطق حضرية 8%، وفي المناطق الريفية القريبة 11%، والمشروعات في المناطق الريفية المتوسطة البعد بلغت نسبتها 46% أما المشروعات التي تركزت في المناطق الريفية الصعبة فقد بلغت نسبتها 24%، والمشروعات التي تركزت في مناطق ريفية شديدة الوعورة 11%.

منطقة حضرية: ما كانت واقعة داخل المدينة أو المركز أو ضمن ضواحيها.

منطقة قريبة وسهلة الوصول: ما كانت قريبة من طريق إسفلتي ثم ترابي، أو ترابي سهل بحيث لا تقل مسافة الوصول إليها عن (30 كم) ولا تزيد عن (100 كم)، وبحيث يستغرق الوصول إليها بالسيارة ما بين ساعة واحدة إلى ساعتين.

منطقة متوسطة البعد: ما كانت على مسافة تتراوح بين (100-200 كم) على طريق إسفلتي، أو إسفلتي ثم ترابي، أو ترابي سهل، أو كانت على مسافة أقل من ذلك لكن الوصول إليها بالسيارة يحتاج إلى فترة تزيد عن ساعتين وتقل عن أربع ساعات.

منطقة ريفية بعيدة أو صعبة: ما كانت واقعة في منطقة يحتاج الوصول إليها (لصعوبة الطريق) إلى فترة تتراوح بين أربع ساعات وسبع ساعات، أو كانت الطريق إليها تزيد عن 200 كم ويقع معظمها في طريق ترابي.

منطقة ريفية نائية وشديدة الصعوبة: ما كانت واقعة في منطقة يحتاج الوصول إليها (نتيجة الصعوبة الشديدة أو المسافات الطويلة أو كليهما) إلى فترة تزيد عن سبع ساعات بالسيارة.

4- تفعيل مشاركة المجتمعات المحلية

يضع الصندوق الاجتماعي للتنمية ضمن أهم أولوياته تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في جميع مراحل دورة حياة المشروع من تحديد وتطوير وتنفيذ وتشغيل وصيانة المشاريع. وقد حقق الصندوق خطوات مهمة نحو ضمان مشاركة حقيقية وفاعلة للمستهدفين في المجتمعات المحلية المستفيدة تمثلت في قيام مختصين من الجنسين بعد تأهيلهم من قبل الصندوق بمنهجيات البحث بالمشاركة بدراسة طلبات المجتمعات المحلية وتحديد أولوياتها والمشاركة في اقتراح الحلول في حل مشكلاتها. واتجه الصندوق نحو أسلوب التنفيذ المباشر للمشاريع عبر المجتمعات المحلية المستفيدة في مجال حصاد المياه، كما سيتم توسيع نطاق هذا الأسلوب من التنفيذ وتطويره أيضاً ليشمل عدداً من المشاريع في قطاع الطرق الريفية، وعبر برنامج خاص في قطاع التعليم. وخلال العام تم تنفيذ أربع دورات تدريبية في مجال البحث السريع بالمشاركة، وإعداد فرق من المتدربين وتفعيل الوحدات الصحية بمشاركة المجتمع.

إطار (3) مراحل المشاركة المجتمعية

1. مرحلة التخطيط للمشروع: من حيث تحديد نوع المشروع ومكوناته، الموقع، تحديد نوع وطبيعة مساهمة المجتمع عبر:
 - الزيارات الميدانية الأولية التي ترمي إلى استهداف مناطق التدخل وإشراك أفراد المجتمع في تحديد أولويات احتياجاتهم.
 - الزيارات الميدانية الثانية التي تتم للتخطيط للمشروع المستهدف وموقعه، وللمساهمة في تشكيل اللجان المجتمعية الخاصة بالمشروع.
2. مرحلة التنفيذ: يتم خلالها إشراك المجتمع في الإشراف على تنفيذ المشروع أو المساهمة في تنفيذه.
3. مرحلة التشغيل: يشارك المجتمع في هذه المرحلة بالإدارة من خلال لجنة المشروع (مثل: لجنة مستخدمي المياه، واللجنة الصحية، و مجالس الآباء) و التي يتم انتخابها من الأهالي مباشرة للمشاركة أو تولي إدارة الخدمات التي سيتم تقديمها وتحسينها وفقاً للاحتياجات.

و لتفعيل عملية إشراك المجتمع بشكل أكبر، قام الصندوق بما يلي:

1. توظيف مجموعة من المختصين في مشاركة المجتمع (معظمهم من النساء).
2. تدريب ضباط المشاريع على مهارات التواصل والحوار والإقناع و دراسة الواقع بالمشاركة.
3. تأهيل بعض استشاريين في مهارات التواصل والبحث السريع.

5- استمرارية الخدمات التي تقدمها المشروعات

يقوم الصندوق بوضع ترتيبات لاستمرارية التشغيل والصيانة للمشروعات من خلال:

- دراسة حجم الاحتياج للمشروع في المنطقة
- إشراك المستفيدين في تمويل المشروع لرفع الإحساس بملكية لمشروع والحرص على صيانتته وتشغيله لأداء الخدمة المرجوة.

- التنسيق والشراكة مع الجهات ذات العلاقة بتشغيل المشروعات مثل وزارة التعليم ووزارة الصحة لضمان توفير الكوادر ومستلزمات التشغيل
- مشاركة المستفيدين في وضع ترتيبات التشغيل والصيانة ففي مشروعات الطرق على سبيل المثال يطلب من المستفيدين من المشروع وضع ترتيبات مقنعة لرسوم الاستخدام والترتيبات تشمل الصيانة الروتينية والدورية والموسمية
- البناء المؤسسي ووضع الانظمة الادارية والمالية و تدريب كوادر التشغيل والصيانة في مشروعات المياه و الصحة و المشروعات الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة
- التركيز على تدريب المدربين وبناء قدرات الجمعيات التي يتم دعمها في قضايا التسويق والحصول على الموارد وجمع التبرعات
- تقييم اداء المشروعات بعد اكتمالها واثناء تقديمها للخدمة لتطوير هذا الأداء ومعالجة أي مشكلات تواجه التنفيذ وخلال العام تم تقييم اداء جميع الوحدات الصحية التي تم تنفيذها من قبل الصندوق وتمت الاستفادة من نتائج التقييم في استهداف تلك المشاريع لتفعيل دور اللجان الصحية وتنشيط دور المجتمعات المحلية في إدارة الوحدات الصحية. كما تم تقييم مدى الاستفادة من التدريب الموجه لعدد من الجمعيات الأهلية والوحدات وجرى على اثرها تطوير المادة التدريبية وتنفيذ تدريب موقعي لعدد من هذه الجهات.

6- تطوير نظام للمتابعة والتقييم

تم خلال العام الاتفاق على مؤشرات المتابعة والتقييم، ووضع خطة لتقييم اثر مشروعات المرحلة الأولى للصندوق، تعتمد على:

- إجراء تحليل مكثفي لمناطق استهداف مشروعات الصندوق تعتمد على بيانات مسح الفقر لعام 99م كأساس لهذا التحليل .
 - إجراء تحليل مكثفي يعتمد على مسح الفقر لعام 99م لعدد 200 تجمع محلي استفادت من تدخل الصندوق، ومقارنته بجمتمعات مماثلة لم يتدخل بها الصندوق.
 - إجراء مسح لعينة من 3800 أسرة و179 منشأة تدخل بها الصندوق لتقييم اثر تدخلاته.
 - إجراء دراسات حالات واستطلاع آراء المستفيدين لمعرفة اثر الخدمات في حياتهم لعدد 17تجمعاً محلياً.
- ويقوم الصندوق بصفة دورية بتقييم بعض المشروعات المكتملة.

7- التطوير المؤسسي

1- نظام المعلومات الإدارية

قام الصندوق بتطوير نظام معلومات إدارية تمثل في أتمتة معظم الإجراءات الإدارية والأنظمة المعلوماتية المتعلقة بأعمال الصندوق، وربطها عبر شبكة مركزية تربط جميع العاملين في المركز الرئيسي والفروع عبر أجهزة الكمبيوتر حتى يتمكن المعنيون من مراقبة تطور تنفيذ المشاريع من الناحية الفنية والمالية والإحصائية خلال دورة حياة المشاريع منذ تقديم الطلب إلى أن يتم إنجاز تنفيذه، وبما يتناسب مع متطلبات التخطيط وإعداد التقارير. بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير قواعد بيانات خاصة بشركاء الصندوق من المقاولين والاستشاريين والتجمعات المحلية.

وقد مر نظام المعلومات الإدارية بعدة مراحل من التطوير والتعديل لمواكبة الاحتياجات المتزايدة للصندوق أما أهم مكونات النظام فهي :

- 1- النظام الأساسي (MIS) لمتابعة دورة المشروع والمعلومات المتعلقة بالمشاريع المختلفة واستخراج التقارير الإحصائية عن المشروعات.
- 2- النظام المالي وقد تم التوجه خلال عامي 2000-2001م إلى نظام المعلومات الإدارية (MIS) لأتمتة عمليات الصرف، بتحويلها من النظام اليدوي إلى النظام الآلي، بدءاً بتحرير العقود ومروراً بالصرف (شيكات / تحويلات) وانتهاءً بالقيود في السجلات وإصدار التقارير. وما حققه هذا الإنجاز يتمثل في :

- تخفيف العبء الملقى على عاتق ضباط المشاريع، وحصص التدخل اليدوي في أضيق نطاق.
- إحكام الرقابة على العقود والمبالغ المنصرفة.
- دقة وسرعة تجهيز المستخلصات.

• سرعة إصدار التقارير والبيانات المالية.

3-النظام المحاسبي من خلال قاعدة بيانات ORACLE تم تصميم وإعداد وتطبيق نظام محاسبي للصندوق يتمشى مع المبادئ والقواعد العامة المتعارف عليها دولياً في المحاسبة، ومع طبيعة وخصوصية نشاط الصندوق ليكون أساساً في توفير التقارير والبيانات المالية المعتمدة ويتميز بالآتي :

• توفير التقارير والبيانات المالية بشكل فوري.

• تعدد العملات بما يلي احتياجات الجهات الممولة.

• قابلية الاستيعاب لمواجهة أي توسع مستقبلي في حجم وطبيعة نشاط الصندوق.

من الجدير بالذكر أن كل الأنظمة السابقة متكاملة، ويتم فيها انتقال البيانات آلياً.

7-2- تطوير ادلة العمل وقدرات العاملين

تم خلال العام تحديث دليل العمليات الخاص بالصندوق، وتطوير استراتيجيات لتدخلات الصندوق في قطاعي الصحة وذوي الاحتياجات الخاصة، وأدلة عمل للتنفيذ المباشر في مجال حصاد المياه وتشكيل اللجان الصحية.

7-3- دعم قدرات الصندوق

بالإضافة إلى دعم قدرات الموظفين من خلال الدورات التدريبية المتخصصة، تم استقطاب عدد من الكفاءات، وخاصة من العنصر النسائي، وذلك لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمستفيدات من مشروعات الصندوق من النساء.

7-4- تطوير قدرات العاملين

يولي الصندوق اهتماماً كبيراً بتطوير قدرات ومهارات العاملين من خلال إقامة ورش العمل والدورات التدريبية لرفع قدرات العاملين داخلياً وخارجياً، وبواسطة خبرات فنية عالية. وخلال العام 2001م تضمنت الدورات التدريبية مجالات البحث السريع بالمشاركة، والإقراض الصغير والأصغر، وتنمية المهارات الإشرافية، وتزويد الفروع ببيانات ومؤشرات الفقر إلى أدنى مستوى إداري وهو (القرية) بشكل أوسع، وبيانات وخصائص مدارس الجمهورية حسب نتائج المسح التربوي لعام 2000/1999م والتي تساعد في التعرف على الأوضاع التعليمية، بالإضافة إلى الاستمرار في عقد الاجتماعات الدورية الخاصة بموظفي الصندوق بغرض مراجعة الأداء وتحسين التدخلات.

7-5- تكلفة المشاريع

واصل الصندوق جهوده لتحسين الشروط التي تؤدي إلى خفض تكلفة تنفيذ المشروعات، مع تحسين جودة التنفيذ. واستمرت كلفة المشاريع التعليمية في الانخفاض عن الأعوام السابقة، رغم وقوع معظم هذه المشاريع في مناطق بعيدة وناحية.

جدول 6 كلفة المتر المربع من المشاريع التعليمية في الأعوام (98/97) - 2001م

متوسط الكلفة (دولار/م ²)	المباني ذات الطابقين		المباني ذات الطابق الواحد		العام
	كلفة المتر ² (\$)	عدد المشاريع	كلفة المتر ² (\$)	عدد المشاريع	
163.14	155.09	43	180.27	31	1998/97
139.42	131.52	35	152.18	88	1999
137.24	125.53	37	147.06	101	2000
126.98	120.97	103	147.75	72	2001

ثالثاً: عمليات الصندوق خلال العام

استطاع الصندوق في العام 2001م أن يقطع شوطاً كبيراً في مضمار الاستجابة لطلبات المجتمعات المحلية، وحقق إنجازات ونجاحات ملموسة على مستوى برامجه الثلاثة: برنامج تنمية المجتمع، وبرنامج بناء القدرات، وبرنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر. وزادت نسبة إنجاز الصندوق خلال العام 2001م بمقدار 65% عن إنجازه في عامه السابق 2000م من حيث الصرف، و80% من حيث الالتزامات. بلغت عدد المشاريع التي جرى تطويرها خلال العام، حتى دخول مرحلة التنفيذ، 774 مشروعاً، وبلغت مساهمة الصندوق في تكلفتها التقديرية 56.5 مليون دولار وحجم المنصرف خلال نفس الفترة حوالي 32.5 مليون دولار، وذلك على مستوى برامجه الثلاثة (برنامج تنمية المجتمع، برنامج البناء المؤسسي، وبرنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر). وضمت هذه البرامج قطاعات التعليم والصحة والمياه والأنشطة البيئية والطرق الريفية، وبرامج الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وقطاع الموروث الثقافي وقطاع القروض الأصغر، والأنشطة المدرة للدخل، وتدريب وبناء القدرات.

— ويبلغ إجمالي عدد المستفيدين المباشرين من عمليات الصندوق خلال العام حوالي 1.8 مليون مستفيد، تشكل نسبة المستفيدات الإناث 49% مقابل 51% للذكور. كما يتوقع أن يتجاوز عدد أيام العمل المتولدة 2.4 مليون يوم عمل مؤقتة، وما يزيد عن 2700 فرصة عمل دائمة.

التوزيع على البرامج

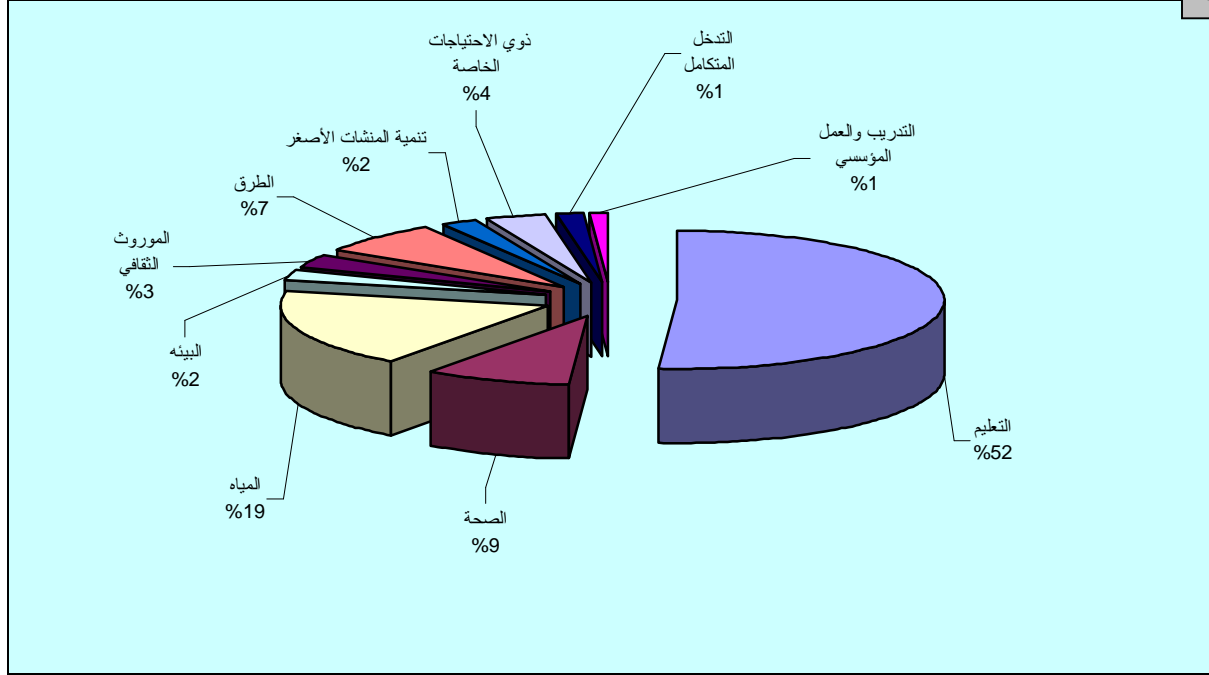
توزعت مشروعات الصندوق على برامجه، فكان نصيب برنامج تنمية المجتمع حوالي 50.6 مليون دولار، وبرنامج البناء المؤسسي حوالي 3.2 مليون دولار، أما برنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر فقد بلغ نصيبه حوالي 1.1 مليون دولار.

جدول 7

البرنامج	الالتزامات التقديرية (مليون دولار)	المنصرف (مليون دولار)
تنمية المجتمع	52	30.9
البناء المؤسسي	3.4	1.3
تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	1.1	0.3
الإجمالي	56.6	32.5

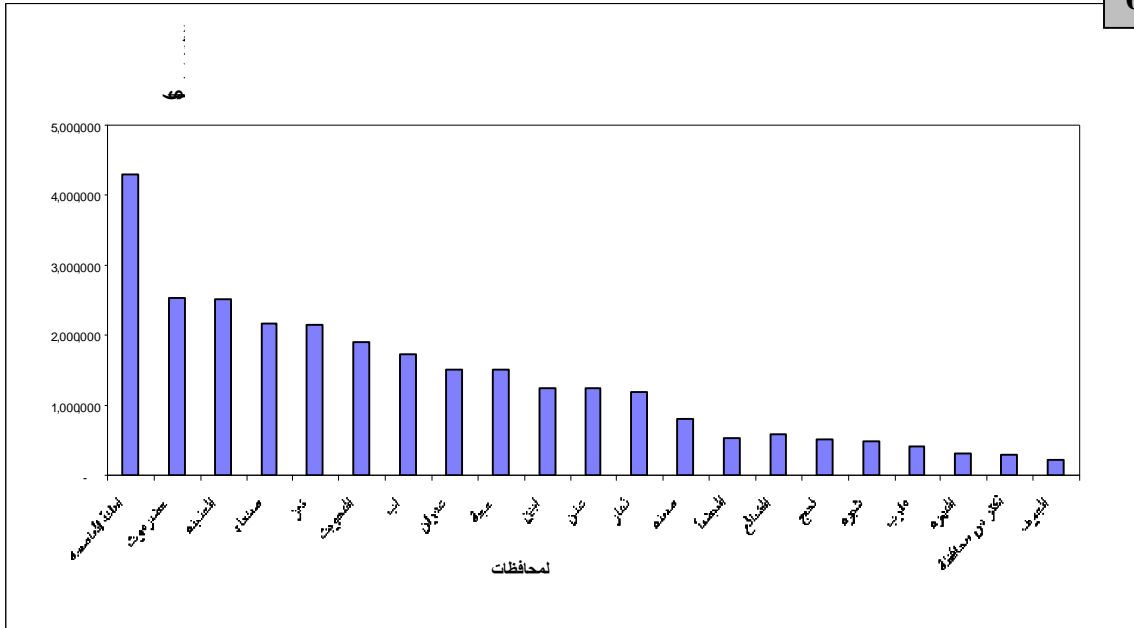
التوزيع القطاعي

توزعت التزامات الصندوق خلال العام 2001م على قطاعات التعليم والفئات ذات الاحتياجات الخاصة وتنمية المنشآت الصغيرة والطرق والموروث الثقافي والمياه والبيئة والتدريب والدعم المؤسسي. ويلاحظ من الرسم البياني أدناه أن قطاع التعليم استأثر بنصيب 52% من الالتزامات على المشاريع.



التوزيع الجغرافي

استأثرت أمانة العاصمة بالنصيب الأكبر من الاستثمار خلال العام. ويعزى ذلك لكبر حجم المشاريع التي تنفذ في أمانة العاصمة، وأيضاً لوجود أكبر عدد من مشاريع برنامج تخفيف النزاح في مدارس الأمانة.



العمالة والمستفيدون خلال العام 2001

المستفيدون

بلغ عدد المستفيدين المتوقعين من مشاريع العام حوالي 2.4 مليون مستفيد منهم 1.8 مليون مستفيد بشكل مباشر وحوالي 0.6 مليون مستفيد بصورة غير مباشرة. ويولي الصندوق اهتماماً خاصاً بتحقيق التوازن بين الذكور والإناث وقد بلغت نسبة المستفيدات المباشرات من الإناث بصورة مباشرة 49% مقابل 51% للذكور.

العمالة

من أهداف الصندوق إيجاد فرص عمل مؤقتة للتخفيف من حدة الفقر ومن المتوقع أن الصندوق سيوفر 2.4 مليون فرصة عمل مؤقتة من عملياته خلال العام 2001م.

جدول 8

العمالية بالمليون		المستفيدون بالمليون		فئة المستفيدين
دائمة	مؤقتة (شخص/يوم)	غير مباشرين	مباشرون	
0.002	2.4	0.3	0.9	ذكور
0.001	0.3	0.3	0.9	إناث
0.03	2.4	0.6	1.8	الإجمالي

عمليات الصندوق على مستوى الوحدات

أولاً: وحدة البنية الأساسية

تضمنت أنشطة الوحدة لعام 2001م أهدافاً كمية ونوعية تنطوي على التحسين في السياسات والإجراءات، وكذلك التوسع في عدد المشاريع الأمر الذي ينعكس إيجابياً على مستوى تقديم الخدمات الأساسية للفئات المستهدفة .
وفيما يلي إنجاز لما تحقق :

1- قطاع التعليم

تلمس مجالات تدخل أخرى في التعليم

إضافة إلى عملية بناء المدارس وتأثيثها، والتي تمثل النشاط الرئيسي في قطاع التعليم، فقد بدأ الصندوق في البحث والتدخل في جوانب أخرى من العملية التعليمية كدعم المكتبات المدرسية وتحسين البيئة الصحية، وذلك في المدارس التي تتمتع بالحد الأدنى من الإدارة الجيدة التي تضمن تحقيق أهداف التدخل. كما تم تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج تخفيف التزاحم في المدارس في المناطق الحضرية.

تطوير طرق تحديد التدخل في مجال التعليم

1 - استمراراً لسياسة التحسين المستمر لتدخلات الصندوق، تم ربط حجم التدخلات بالبيانات التي توفرت عن أعداد الأطفال في سن الدراسة وتوقعات تزايد معدلات الانخراط في التعليم الأساسي في نطاق خدمة المدارس التي اتفق على أن لا تتجاوز مسافة زمنية قدرها ساعة واحدة مشياً على الأقدام بدلاً من الاعتماد على مسافات معينة نتيجة لتفاوت التضاريس. وتم تضمين ذلك في استثمارات تقديم المشاريع للمناقشة.

2 - تم إدماج بيانات الإحصاء التربوي بالخرائط الإلكترونية في نظام معلومات جغرافية (GIS) بما يمثل أول خارطة شاملة لوضع المدارس القائمة في اليمن.

3 - تم تعزيز قدرة فروع الصندوق على فرز وإعداد مشاريع التعليم عبر تزويدها بآخر قواعد بيانات الإحصاءات التربوية المتوفرة، حيث تم إمدادها بنتائج الإحصاء التربوي لعام 2000 الذي يوفر معلومات مفصلة عن المدارس القائمة وأنواعها ومستوياتها حتى أدنى مستوى إداري، بالإضافة إلى بيانات مسح الفقر لعام 99م والذي يتضمن مؤشرات الأمية وانخراط الأولاد والبنات في التعليم، وكذلك السكان في سن التعليم الأساسي للمستويات الإدارية المختلفة.

إن التوسع في تمويل مشاريع التراث الثقافي يواجه صعوبات جمة فيما يخص المعرفة والمهارة في التوثيق والتصميم والإشراف والتنفيذ، وكذلك التوظيف المناسب للمباني والمعالم التي يمكن ترميمها بما يضمن الحفاظ عليها مستقبلاً. ولهذا فإن الصندوق يتقدم بمحذر في هذا القطاع.

تطوير البرامج والمشروعات

تضمنت خطة العام 2001 تمويل 297 مشروعاً تعليمياً بتكلفة تقديرية تبلغ 19,7 مليون دولار (مساهمة الصندوق)، ولكن عدد المشاريع التي تم التعاقد على تمويلها بلغ 321 مشروعاً بتكلفة تقديرية بلغت 27.2 مليون دولار أي أن التنفيذ تجاوز ما كان مخططاً ويعزي الفارق إلى دخول برنامج تخفيف التزاحم في مدارس المدن والتي عادة ما تتطلب تدخلات أكبر حجماً، بالإضافة إلى التطوير النوعي للمدارس التي تم تمويلها من خلال بناء الأسوار وخزانات حصاد المياه في المشاريع الريفية. وبدأت المرحلة الثانية من برنامج تخفيف التزاحم ليشمل في المرحلة الثانية المناطق الريفية بالإضافة إلى المناطق الحضرية، كما تم إنجاز مرحلة الدراسة الميدانية لبرنامج تعليم الفتاة الريفية.

مشاريع التعاقدات المجتمعية

يتبنى الصندوق الاجتماعي للتنمية تقديم أكبر استفادة ممكنة للمجتمعات المحلية عبر المشاريع التي يمولها، وتحفيز وإتاحة أبعد مدى ممكن من المشاركة المجتمعية في جميع مراحل بلورة وإعداد وتنفيذ وتشغيل وصيانة المشاريع.

إطار (5) مدرسة السويري / حضرموت

بالرغم من أن التعليم بدأ مبكراً في المنطقة ومنذ العام 1950م، إلا أن عدد الفتيات المتحجرات من الثانوية العامة في عام 2001م كان ثلاث فتيات فقط نتيجة أن المدرسة القديمة التي بناها الأهالي (وهي مكونة من 23 فصلاً دراسياً) تعمل على فترتين (صباحية ومسائية) وتكتظ بالطلبة والطالبات مما يؤدي إلى تسرب عدد كبير من الطالبات في المراحل العليا من التعليم الأساسي نتيجة الاختلاط.

وقد وافق الصندوق بتاريخ 98/11/22 على طلب مجلس آباء الطلبة ببناء تسعة فصول دراسية مع الإدارة، وغرفة للمدرسات، والمرافق الضرورية الأخرى، وتخصص للبنات. وتم إنجاز المشروع في عام 1999م. ونتيجة لبناء المدرسة تزايد الالتحاق بالمدرسة من قبل الفتيات بشكل كبير بحيث لم تعد التسعة الفصول التي بناها الصندوق (والتي تشغل على فترتين) تستوعب الطالبات مما حدا بالاجتماع إلى السعي لدى بعض الميسورين المغتربين من أبناء القرية لبناء تسعة فصول أخرى تستوعب المنحدرات من البنات وتضمن استمراريتهن .

2- قطاع الطرق

رفع قدرات الفروع في مجال تنفيذ مشروعات الطرق

تم تنفيذ دورة تدريبية لكوادر فروع الصندوق حول سياسات وإجراءات التدخل في مجال الطرق الريفية، كما تم التعاقد مع (7) استشاريين لتطوير ومتابعة تنفيذ مشاريع الطرق، بما أمكن معه نقل صلاحية فرز وتطوير مشاريع الطرق الريفية كقطاع ناشئ إلى فروع الصندوق كخطوة أخرى باتجاه التفويض واللامركزية.

وتوسع الصندوق في هذا القطاع خلال العام لما له من أهمية في عملية التنمية وتحسين أحوال المعيشة من حيث خفض تكلفة المواد الغذائية الأساسية وتسهيل وتقليل تكلفة النقل من المناطق النائية إلى المدن الثانوية والرئيسية لتسويق المنتجات والوصول إلى الخدمات وقد ارتفع نصيب القطاع من استثمار الصندوق من 2% عام 2000م إلى 7% عام 2001م. وقد بلغ عدد المشروعات التي تم تطويرها خلال العام 41 مشروعاً بكلفة تقديرية بلغت 4 مليون دولار. ووصلت نسبة التنفيذ إلى 172 % من العدد المخطط له.

إطار (6) مشروع طريق السلف (مديرية سامع – محافظة تعز)

يعتبر طريق السلف من الطرق الجبلية الوعرة ذات المنحنيات الأفقية الضيقة والحادة والميول الرأسية العالية. مسار الطريق ضيق، وينقطع بالعديد من مجاري السيول، بالإضافة إلى كونه مجرى للمياه في كثير من المقاطع، الأمر الذي يزيد من وعورته وصعوبة سير المركبات عليه، وتعرضه للانقطاع . ويترتب على ذلك معاناة مستمرة للمواطنين من حيث صعوبة الوصول إلى المراكز الخدمية وارتفاع تكلفة النقل... الخ.

مول الصندوق أعمال الحماية ومنشآت تصريف المياه التي تعد النية الأساسية لهذا الطريق الذي يبلغ طوله 7 كم، وكذلك أعمال

3- قطاع الموروث الثقافي

إدخال عنصر التدريب في مشاريع الموروث الثقافي

نظراً للحساسية البالغة والأهمية التي ينبغي أن يتسم بها التدخل في هذا المجال ولحدودية الخبرة والموارد البشرية المتوفرة على المستوى المحلي، فقد اتجه الصندوق إلى التعامل مع جهات ذات خبرة واسعة كجهات كفيلة لتنفيذ بعض المشاريع بالتنسيق مع المؤسسات المحلية، كتدريب عملي لها بجانب ضمان قدر أكبر من ملاءمة التدخل.

تمثل هذا من خلال التعاقد مع برنامج التطوير الحضري بشبام (حضر موت) المدعوم فنياً من قبل المؤسسة الألمانية للتعاون الفني GTZ والتفاهم مع برنامج التراث الحضري الثقافي UCHP الممول من قبل الحكومة الهولندية، كما تم التعامل مع المركز الإيطالي

للدراست الأثرية والترميم C.C.A كاستشاري لدراسة نقوش سقف الجامع الكبير بصنعاء ، ويجري الترتيب حالياً للاستفادة من الخبرة الفنية لهذا المركز في تدريب كوادر يمنية في مجال ترميم النقوش والزخارف القديمة.

تم التعاقد على تمويل (9) مشاريع في مجال الموروث الثقافي تم وضعها في خطة العام 2001م بنسبة إنجاز بلغت 100% وتمثل الصعوبات النوعية المشار إليها عائقاً يحول دون التقدم السريع في هذا القطاع. ومع هذا فإن حصة القطاع قد زادت من 1% فقط من استثمارات عام 2000م إلى 3% من استثمارات هذا العام.

إطار (7) الجامع الكبير (صنعاء القديمة)

يعتبر الجامع الكبير في مدينة صنعاء أحد أقدم المساجد التي بنيت في صدر الإسلام ويعتبر المسجد الجامع الأول الذي بنى خارج المدينة المنورة وقد كان بناؤه في السنة السادسة للهجرة بأوامر مباشرة من الرسول صلى الله عليه وسلم ، وتم بناء المسجد في بستان باذان الوالي الفارسي على اليمن ، واستخدمت في بنائه أحجار وأعمدة من قصر غمدان التاريخي المشهور ومن بعض المعابد السنيية وغيرها من مآثر الحضارات السابقة.

ولعل أهم ما يميز جامع صنعاء الكبير هو أسقفه الخشبية المزخرفة وأرقاها تلك الموجودة في الرواق الشرقي التي تكاد تكون أحد أندر وأهم الأعمال الخشبية الإسلامية في العالم.

ولكن الجامع الكبير وعلى مر السنين تعرض للكثير من الضرر لأسباب عدة ، بل أنه تعرض لبعض الكوارث الطبيعية كالسيول والأمطار الغزيرة إضافة إلى بعض التخريب المتعمد والخراب بفعل الحروب والتقلبات السياسية التي حدثت لمدينة صنعاء خلال فترات تاريخية معينة ناهيك عما يسببه تسرب المياه من المطاهير وأماكن الوضوء الملاصقة لمبنى الجامع من إتلاف وخلخلة لطبقات التربة حول وتحت أساسات الجامع ، وكذلك ما يناله من ضرر جراء وجود مباني مشوهة ومتهالكة تحيط به وتلاصقه. وبالتالي أولت القيادة السياسية الجامع اهتماماً كبيراً بصورة تناغمت مع تزايد الاهتمام المحلي والدولي بالحفاظ على هذا الأثر الروحي والفني وترجم ذلك بصدور قرار جمهوري بتشكيل مجلس أمناء للإشراف على ترميم وتحسين الجامع الكبير .

وترجمة لذلك بدأ الصندوق بجملة من الإجراءات والخطوات باتجاه:

حصر وجمع الدراسات السابقة عن الجامع.

التواصل مع خبرات عالمية لإشراكها في أعمال الإعداد لخطط الترميم والصيانة.

تكليف شركة CCA وهي إحدى الشركات العالمية المتخصصة بالنقوش والأعمال الخشبية بتنفيذ دراسة خاصة عن حالة السقوف المزخرفة وتحديد نوع الأضرار التي تتعرض لها وتحديد ما يجب عمله بشأنها وقد أنجزت الشركة تلك الدراسة.

استكمال الدراسات الأولية التي من شأنها وضع مجلس الأمناء بالصورة عن الحالة الراهنة للجامع.

5. عملية توثيق شامل للجامع بكل مرافقه لوضع الصورة الكاملة عن حالته الراهنة أمام المخططين لأعمال الصيانة

والترميم .

جدول 9 يوضح الجدول المرفق مستوى التقدم في إنجاز المشاريع في وحدة البنية الأساسية

الموروث الثقافي		الطرق		التعليم		البيان
تراكمي حتى نهاية 2001	خلال عام 2001	تراكمي حتى نهاية 2001	خلال عام 2001	تراكمي حتى نهاية 2001	خلال عام 2001	
13	9	45	41	1018	321	عدد المشروعات
2.2	1.6	5.4	4	66.9	27.2	التكلفة التقديرية بالمليون الدولار

0.6	0.4	1.9	1.5	37.3	15.4	المنصرف بالمليون دولار
0.04	0.03	0.3	0.2	0.7	0.3	المستفيدون المباشرون* بالمليون
%40	%33	%50	%50	%46	%49	نسبة المستفيدات المباشرات من النساء
0.1	0.08	0.3	0.2	2.7	1.2	عمالة مؤقتة متوقعة (يوم /عمل) بالمليون

* يشمل بالإضافة إلى المستفيدين من الفصول الدراسية، المستفيدين من المقاعد المدرسية والمرافق التعليمية مثل المكتبات والملاعب.

ثانياً: وحدة المياه والبيئة

1- قطاع المياه

استمر الصندوق في إتباع أساليب فنية مناسبة للبيئة المحلية، وتوحي التدخل في مشاريع المياه الممكنة، وتبني مشروعات حصاد المياه التقليدية وتطويرها وتحسينها مثل إنشاء وصيانة برك تجميع مياه الأمطار والحواجز والسدود المائية. كما تلقى مشاريع المياه التي تعمل بالانسياب الطبيعي والمشاريع التي تعتمد على الابار السطحية بمضخات يدوية كل القبول والدعم من الصندوق . وبلغ عدد مشاريع المياه التي أنجزت والتي دخلت مرحلة التنفيذ خلال هذا العام 197 مشروعاً، وبلغت كلفتها التقديرية 10 ملايين دولار . تراكمياً بلغت عدد المشاريع في هذا القطاع 393 مشروعاً منها 304 مشاريع تعتمد أساساً على حصاد مياه الأمطار والعيون والعيون لمصدر المياه 79 مشروعاً يمكننا بالإضافة الى 10 مشاريع تهدف الى رفع قدرات المجتمعات المحلية في الصيانة والتشغيل لدعم وصيانة المياه الممكنة.

تطوير الأداء

- أعدت الوحدة خلال العام آلية جديدة للتنفيذ المباشر لمشاريع حصاد مياه الأمطار تعتمد أساساً على نظام محاسبة المستفيدين على الكميات المنجزة، حيث يتم الاتفاق مع لجان المشاريع على أسعار وحدات البناء وكمية الأعمال المطلوبة مسبقاً قبل التوقيع على اتفاقية التمويل، وغالبا ما تكون هذه الأسعار أقل من أسعار المقاولات في منطقة المشروع بحوالي 15-25%. وقد أدت هذه الآلية بالفعل إلى تحسن أداء ضباط المشاريع، حيث وفرت عليهم الكثير من الوقت والجهد الذي كان يُبذل في إعداد ومراجعة الاستمارات التي كانت تُستخدم في الآلية السابقة، والتي كانت تعتمد على محاسبة المستفيدين على فواتير العمالة والمواد والمعدات.

- تم تعريف المستفيدين بطرق غير مكلفة لتنقية مياه البرك، حيث تم البدء بإضافة فلتر رملي بطيء بحجم مترلي، يوضع في مكان عام كالمدرسة أو الوحدة الصحية أو المسجد. ويقوم الصندوق بالتدريب العملي للمستفيدين على كيفية استخدامه وطريقة تنفيذه وتشغيله باستخدام المواد المتوفرة محلياً.

نفذت الوحدة العديد من الأنشطة التي تهدف إلى رفع القدرات في تنفيذ المشروعات، منها:

- عقد أربع دورات تدريبية لأطقم تشغيل وصيانة مشاريع المياه التي ساهم في تنفيذها الصندوق. وتهدف الدورات الأربع إلى رفع قدرات أطقم التشغيل والصيانة لمشاريع مياه الشرب والسدود، وضمان استمرارية الخدمات المتوقعة من هذه المشاريع.
- دورة تدريبية لضباط المشاريع، وتأهيل 23 استشارياً من مختلف محافظات الجمهورية في متابعة مشاريع المياه الممكنة وقد حضر هذه الدورة أثنان.
- تدريب ضباط المشاريع على استخدام الأجهزة الخاصة بفحص المياه ، حيث تم تدريبهم على إجراء الفحص الكيميائي والبكتريولوجي للمياه.
- شاركت الوحدة بورقة عمل عن خبرات الصندوق في مشاريع المياه والصرف الصحي، وذلك في ورشة العمل الخاصة بتدشين مشروع المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية، والتي رتب لها وزارة الإدارة المحلية والبنك الدولي.

البرنامج الخاص بحصاد مياه الأمطار

بدأ الصندوق في عام 1999 برنامج خاص بحصاد المياه تم فيها استهداف المناطق التي تعتمد بشكل كبير على حصاد مياه الأمطار وخصص لهذا البرنامج مبالغ من خارج مخصصات المناطق التي يستهدفها. تم إنجاز المرحلة الأولى من البرنامج والتي استهدفت 24 عزلة تم تنفيذ 106 برك.

بدأ الصندوق في عام 2000 المرحلة الثانية للبرنامج والتي تستهدف 625 قرية تعتمد على مياه الأمطار بنسبة 95% أو أكثر .

خلال هذا العام بلغ عدد المشاريع التي تم تنفيذها من برنامج حصاد المياه للمرحلة الثانية 114 مشروعاً شملت ترميم وتوسيع وتحسين عدد (200) بركة، وبلغت كلفتها التقديرية 3.4 مليون دولار، وذلك من إجمالي 197 مشروعاً قامت الوحدة بتنفيذها في قطاع المياه وبلغت كلفتها التقديرية 6 ملايين دولار. وبلغ عدد أيام العمل المتولدة من هذا البرنامج حوالي 200 ألف يوم عمل. وترجع كثافة العمل بهذا البرنامج إلى كونه يعتمد على استخدام الطرق التقليدية في تنفيذ البرك وهي تتطلب الكثير من اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة.

إطار (8) مشروع حصاد مياه الأمطار لقرية عوالي سامد / اليمانية / الجعفرية / ريمة / صنعاء

إن نسبة الاعتماد على تجميع مياه الأمطار في البرك للحصول على مياه الشرب، وللاغراض المنزلية و سقي الحيوانات، تبلغ 100 % في هذه القرية. و يبلغ التعداد السكاني للقرية 1814 نسمة، وتطبق هذه الأرقام على المعايير التي استخدمت في المرحلة الثانية من برنامج حصاد مياه الأمطار. السعة التخزينية للبرك الأربع التي تم تمويلها 2790م مكعباً، و يبلغ معدل استهلاك المياه للشخص الواحد 20 لتراً في اليوم، عند امتلاء البرك فإنها تغطي الاحتياجات لمدة 6 اشهر. وهناك موسمان للأمطار في العام بمعدل سقوط 400 مم ولمدة شهرين في كل موسم، وعندها تمتلئ البركتان من هطول الأمطار خلال أسبوع من المطر.

بلغت التكلفة الفعلية للمشروع 53985 دولاراً، كما بلغ عدد العمالة الفعلية 7573 عاملاً / يوم. و يعتبر المشروع واحداً من المشاريع التي نُفِذت بواسطة المجتمع المحلي (أو ما يسمى بالتعاقدات المجتمعية)، حيث تعاقد الصندوق مع المجتمع بحيث يقوم بتنفيذ هذا المشروع وتقديم مساهمة في كلفته. و تمثلت في البدء بتسوية الموقع وتقديم عمالة غير ماهرة بنصف أجر. إن تنفيذ المشروع بواسطة الأهالي يرفع درجة الإحساس بالملكية، كما يرفع من قدرات المجتمع المحلي في إدارة المشاريع الأخرى.

وتمتاز المنطقة بتوفر الأحجار على شكل أعمدة سداسية المقطع تصل أطوالها إلى 12متراً، وهو ما تم الاستفادة منه في تغطية البرك (كما توضحه الصورة) وبناء قنوات للمياه وحوض لترسيب الأتربة قبل أن تصب المياه في البركة وهذا سيؤدي إلى تحسين كبير في نوعية المياه.

ومن ضمن مكونات المشروع تركيب مضخة يدوية لأخذ المياه من الخزان وبهذا لن يضطر الأهالي لدخول الخزان والنزول لطلب الماء الأمر الذي كان يسبب تلوث المياه المخزونه كما كان يسبب بعض الحوادث المأساوية مثل السقوط والغرق في البرك.

إن هذه المشاريع توفر مياهاً قليلة التكلفة لسكان الجبال من حيث التشغيل والصيانة، فالبرك يتم تنظيفها مرتين في العام فقط قبل بدء موسم المطر. ومن المفترض أن يعمل النظام بعد اكتماله بدون أي مشكلات أو كلفة إضافية لفترة العشرين عاماً القادمة.

2-قطاع البيئة

- نفذت الوحدة دورة تدريبية خاصة بطرق حساب خطوط المياه والصرف الصحي داخل وخارج المباني، وكذا خيارات معالجة المياه العادمة. شارك في الدورة جميع ضباط المشاريع إضافة إلى 23 استشارياً.
 - شاركت الوحدة في الورشة الخاصة بالطرق الاقتصادية لإدارة المياه العادمة في التجمعات السكانية الصغيرة والتي رتب لها الهيئة العامة لكهرباء ومياه الريف، حيث استدعت خبيراً من منظمة الصحة العالمية متخصصاً في هذا المجال.
- تنفيذ البرامج والمشروعات
- تم التعاقد على تمويل 14 مشروعاً في قطاع البيئة تتضمن في معظمها مشاريع صرف صحي واعمال حماية وجمع القمامة

جدول 10 تنفيذ البرامج والمشروعات في قطاع المياه وقطاع البيئة

البيان	قطاع المياه		قطاع البيئة	
	عام 2001م	تراكمي	عام 2001م	تراكمي
عدد المشاريع المنجزة والتي تحت التنفيذ	197	393	14	35
التكلفة التقديرية بالمليون دولار	10	23	1.3	5.3
المنصرف بالمليون دولار	6	12.2	1.6	3.1
المستفيدون المباشرون بالمليون	0.5	1.1	0.2	0.6

نسبة المستفيدات المباشرات من النساء	49%	50%	49%	49%
عمالة مؤقتة متوقعة (يوم / شخص) بالمليون	0.2	0.06	1	0.5

إطار (9) مشروع مجاري حارة الصباح _ المرحلة الأولى

يسكن حارة الصباح مناطق شعوب إحدى في العاصمة صنعاء وعدد سكانها عشرون ألف نسمة وغالبيتهم من ذوي الدخل المحدود وبالرغم من تنفيذ الخط الرئيسي لمشروع المجاري في المنطقة فإنه لم يتم تغطية الحارة بهذه الشبكة .

نفذت المؤسسة العامة للمياه والمجاري في عام 1985م شبكة مجاري في مدينة صنعاء غطت ما نسبته 20% من المدينة في حينه ، وقبل تدخل الصندوق كان أهالي حارة الصباح مثلهم مثل بقية الجارات غير المخدومة يقومون بتصريف المياه العادمة إلى بيارات ، ومع التوسع العمراني والزيادة في عدد البيارات أصبحت الأرض متشعبة بالمجاري مما أدى إلى طفق المجاري في شوارع وأزقة الحارة مسببة الأمراض والأوبئة إضافة إلى الأضرار بالململكات والخدمات كشبكة المياه والطرق الأسفلتية ومنذ ما يقرب عن عشر سنوات وأهالي حارة الصباح يتابعون الجهات المختصة لربط حارتهم بالشبكة العامة ، إلى أن تأسس الصندوق وبدأ بمزاولة نشاطاته ، تعرف أهالي حارة الصباح بالصندوق وقدموا طلباً لحل مشكلتهم ، وقد مثلهم أمام الصندوق في تقديم الطلب وفي جميع مراحل المشروع جمعية الصباح الخيرية التي عينت لها امرأة كمديرة للمشروع ، وقد لعبت دوراً متميزاً في متابعة المشروع وتدليل الصعوبات أثناء التنفيذ.

وقد تم تنفيذ المشروع بالمشاركة بين الصندوق والمؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي واجتمع على النحو التالي:

- 1- المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي : توفير الأغطية وأعمدة التهوية وملحقات الأنابيب بما قيمته \$21000 وبنسبة 24%.
- 2- الصندوق : الأعمال المدنية : بتكلفة \$50.000 وبنسبة 56\$.
- 3- جمعية الصباح : توفير التوصيلات المنزلية وبنسبة 20%.

قبل انتهاء المشروع تقدم أهالي الجزء المتبقي من الحارة إلى الجمعية يطالبون إستكمال ربط ما تبقى من الحارة إلى الشبكة العامة ، ونظراً لنجاح المشروع الأول وافق الصندوق على تمويل المرحلة الثانية لمجاري حارة الصباح.

وبهذا تم التغلب على مشكلة بيئية ظل يعاني منها المجتمع لفترة طويلة وتحسين ظروف الحياة للناس الذين يعيشون في هذه المنطقة بشكل كبير وخاصة من الناحية الصحية وهذا نموذج لتدخلات الصندوق في كثير من المناطق المتضررة في المدن مثل صنعاء وعدن وتعز والحديدة.

ثالثاً : وحدة الحماية الاجتماعية

تضمنت أنشطة الوحدة العديد من الأهداف الخاصة بتطوير الأداء وتنفيذ المشروعات في قطاعات الصحة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة والتدخل المتكامل.

1- قطاع الصحة

- تم خلال العام إعداد استراتيجية الصندوق للتدخل في قطاع الصحة، وإجراء تقييم لكامل المشاريع الصحية المنفذة في المناطق الريفية، وتمت الاستفادة من نتائج التقييم في تطوير مشروع جديد يستهدف تلك المشاريع ويسعى إلى تفعيل دور اللجان الصحية وتنشيط دور المجتمعات المحلية في إدارة المشاريع الصحية. كما يسعى المشروع إلى دعم تلك المشاريع بالتدريب والمواد اللازمة لخلق إدارة صحية فاعلة بمشاركة المجتمع.
- نفذت الوحدة دورة في تدريب مدربين في الإدارة الصحية بمشاركة المجتمع شارك فيها 25 استشارياً واستشارية و6 من ضابطات فروع الصندوق ممن ستوكل لهم مهام إدارة المشاريع الصحية. وسيتم الصندوق مستقبلاً على هؤلاء المدربين في تشكيل وتدريب اللجان الصحية المجتمعية.
- قامت الوحدة بإعداد وتطوير دليل تدريبي لمدربي الإدارة الصحية بمشاركة المجتمع "تفعيل الإدارة الصحية بمشاركة المجتمع - دليل تشكيل وتدريب اللجنة الصحية".

تطوير البرامج والمشروعات

تم التعاقد خلال العام على تمويل 76 مشروعاً بقيمة 5 ملايين دولار، وبلغت قيمة الصرف 2.7 مليون دولار. وتضمنت التدخلات في قطاع الصحة هذا العام:

- 1) تدريب كوادر صحية متوسطة من المناطق الريفية التي سبق للصندوق دعمها بإنشاء خدمة صحية وتعاني من نقص في الكوادر المحلية، مع التركيز على الكوادر النسائية.
- 2) تدريب الإدارات الصحية واللجان الصحية المحلية في مجال "الإدارة الصحية بمشاركة المجتمع"، وهو تدريب أثناء العمل ويتضمن دعم المرافق بالنظم الإدارية المختلفة، وكذلك الإسهام في تفعيل نظام إعادة الكلفة.
- 3) توسيع ونشر الخدمات التعليمية للمعاهد الصحية بهدف تسهيل وصول أبناء وبنات المناطق الريفية لها للإسهام في معالجة النقص في الكوادر الصحية المتوسطة في المناطق الريفية، وكذلك تحسين القدرة الاستيعابية لبعض المعاهد القائمة.
- 4) تحسين خدمات أقسام الأمومة والطفولة في عدد من المراكز الصحية والمستشفيات.
- 5) بناء وتجهيز عدد من المرافق الصحية في مناطق خضعت للتدخل المتدرج (حيث يتم تأسيس الخدمة وتشغيلها ومراقبتها لفترة كمرحلة تسبق الموافقة على البناء).
- 6) دعم أنشطة توعية صحية وتدريب المولدرات الشعبيات.
- 7) تحسين خدمات طوارئ الولادة وخدمات العناية بالمواليد الخدج.

إطار (10) الوحدة الصحية بقرية ذي عطا

يواجه قطاع الصحة تحديات كبيرة في التشغيل وتوفير واستقرار الكوادر الصحية، وخصوصاً في المناطق الريفية، غير أن هناك مشاريع في عدد من المناطق الريفية، استطاعت الاستمرار في تقديم خدماتها. وتعد الوحدة الصحية التي أسسها الصندوق في "ذي عطاء" من أقدم الوحدات الصحية التي تدخل فيها الصندوق، حيث تم التوقيع على عقد التمويل بالشراكة مع جمعية الفلاح التعاونية الزراعية (إحدى التعاونيات الزراعية المجتمعية الموجودة في المنطقة)، وذلك في عام 1998. ويقع هذا المشروع في قرية ذي عطاء التي تبعد 40 كم عن مدينة يريم التي توجد فيها أقرب خدمة صحية إلى القرية. لقد استطاعت الجمعية توفير الكوادر الصحية من خلال المبالغ التي يتم توفيرها من عائد تقديم الخدمة الصحية منذ بدء تشغيل الوحدة وضمان استمراريتها وتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية لمنطقتها والمناطق المحاورة لها، والتي يبلغ عددها ثمان تجمعات سكانية يصل عدد القاطنين فيها إلى حوالي ستة آلاف فرد ويعتبر هذا المشروع نموذجاً يعكس أهمية التعاون بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لتوفير الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية.

إطار (11) حكاية امرأة مع مولدة شعبية

منطقة عمقين بمحافظة شبوة، منطقة ريفية يستغرق الوصول إليها ساعتين من مدينة عتق على طريق وعرة عبر وادي عمقين. يكاد تعليم الفتيات فيها أن ينعدم، وبالتالي لا توجد أي مخارج نسائية تمكن المرأة من لعب دور في الحياة العامة، وبالتالي تفتقر المنطقة إلى الكوادر النسائية التعليمية والصحية. وتؤدي التقاليد المشددة تجاه حصول الفتيات والنساء على الخدمة من الرجال إلى حرمان الفتاة والمرأة من التعليم والخدمة الصحية وغيرها من الحقوق. قام الصندوق بدعم مشروع يهدف إلى تدريب وتوعية المولدات الشعبيات في المنطقة، وهن المقدمات الوحيدات لخدمة التوليد ورعاية الأم والطفل بعد الولادة. وعمل المشروع على إكساب المولدات الشعبيات ممارسات صحية سليمة وتعريفهن بالممارسات الخاطئة التي تسبب مضاعفات صحية لكل من الأم والطفل. وخلال متابعة نتائج المشروع من قبل مسؤولة المشروع في الصندوق، كان لها لقاء مع امرأة تم توليدها حديثاً من قبل إحدى المولدات اللواتي حصلن على التدريب.

قالت المرأة:

" الحمد لله، هذه المرة ولادتي كانت آمنة، وأجد نفسي وطفلي بصحة جيدة، وأقوم بإرضاع طفلي رضاعة طبيعية. أما في ولادتي السابقة، فقد تعرضت للكثير من الألم والتعب بعد الولادة، فقد كانت المولدة (غير المدربة) تنصحنني بعدم الأكل الجيد اعتقاداً منها بأن الأكل الجيد يؤدي إلى كبر حجم الجنين، وبالتالي إلى صعوبة الولادة (كما قالت). وتعرضت بعد ولادتي السابقة للالتهابات الشديدة ونزيف شديد وكان رأي المولدة أن خروج الدم بغزارة يعني أن جسمي يتخلص من الدم غير النظيف، وهكذا تدهورت حالتي حتى انتهى بي الأمر منقولة بحالة إسعافية بعد أسابيع من الولادة إلى مستشفى المدينة".

2- قطاع الفئات ذات الاحتياجات الخاصة

تم خلال العام اعداد استراتيجية الصندوق للتدخل مع الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، خططت الوحدة لتنفيذ 16 مشروعاً خلال العام، إلا أنها تمكنت من تطوير 34 مشروعاً بكلفة تقديرية تبلغ 2 مليون دولار (316% من المخطط) وبلغ إجمالي الصرف 1.5 مليون دولار (142% من المخطط). وبذلك يكون الأداء في هذا القطاع يفوق المخطط له.

وقد تنوعت التدخلات في هذا القطاع وتضمنت الكثير من التدريب في مجالات متعددة مثل: الإدارة ووسائل الاتصال - الدمج للمعاقين - تعليم الكفيف - لغة الإشارة - التأهيل ما قبل الدمج - تأهيل المعاقين ذهنياً - تدريب النطق. كما تضمنت تدخلات في التعليم والتأهيل المهني للمعاقين والعلاج الطبيعي، وتحسين الظروف المعيشية للدور الاجتماعية الإيوائية، وتحسين ظروف النساء في السجون والمسنين في دور المسنين. هذا بالإضافة إلى الأعمال الإنشائية التي استهدفت إيجاد منشآت لاحتواء الأنشطة المعينة أو ترميم مبان قائمة تعاني من وضع إنشائي غير مناسب، كذلك تم تجهيز عدد من المراكز والدور والجمعيات بالتجهيزات الإدارية التي تمكنها من تحسين أدائها، وخاصة الأنظمة الإدارية والمالية.

إطار (12) مشروع دمج الأطفال الصم في سن التعليم الأساسي في المدارس الحكومية

كان التوجه السائد في تعليم وتدريب الأطفال المعاقين هو عزلهم في مدارس خاصة بهم. وقد تدخل الصندوق بمشروع رائد في بداية العام 2001م (بمشاركة جمعية الإرادة لرعاية الصم والبكم بدمار ووزارة التربية والتعليم). ويهدف هذا المشروع إلى دمج الطلاب والطالبات الصم والبكم في المدارس العامة. اعتمد الصندوق الاجتماعي في إطار تنفيذ هذا المشروع على منهج الدمج الاجتماعي والمنهج البرامجي من خلال التدخل في أكثر من مجال بما يحقق أهداف المشروع. بدأ المشروع بدراسة ميدانية لحصر الأطفال الصم

إطار (13) معهد الأمان لتأهيل الكيفيات

يقدم هذا المشروع نموذجاً لتوجهات الصندوق في العمل مع المعاقين، و التي ترفض منهجية الشفقة و الإحسان، و تؤمن بحقوقهم الأساسية و قدراتهم في لعب أدوارهم في المجتمع و المشاركة في التنمية، متى ما أعطيت لهم فرص التأهيل و التعليم.

بدأ المشروع عام 98م ليمتد فترة ثلاث سنوات، قام الصندوق خلالها بدعم جمعية الأمان لرعاية الكيفيات من خلال البناء المؤسسي للجمعية ودعم أنشطتها ودعم برنامج لدمج فئاتها المستهدفة من الكيفيات في المدارس العامة و تمكين الكيفيات، خاصة الفقيرات و الريفيات منهن، من اكتساب المهارات من أجل مساعدتهن على كسر العزلة الاجتماعية التي تحيط بهن، و بالتالي مساعدتهن على الانخراط في المجتمع بشكل كبير لممارسة دورهن، و العمل عن كنب مع العائلات و المدارس من أجل زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع، و العمل على تغيير وجهة نظر هذه العائلات بخصوص قضية الإعاقة و العجز.

و يخدم المشروع بصورة مباشرة 61 كفيفة من أمانة العاصمة، و محافظة الحديدة، و الجوف، و عدن، و المكلا، و ذمار و رداع. و تنفذ المشروع جمعية الأمان لرعاية الكيفيات بدعم في من منظمة اوكسفام. و يعمل البرنامج على رفع الكفاءة الإدارية و تعزيز القدرة الفنية لمعهد الكيفيات – "معهد الشهيد فضل الحلاي" بأمانة العاصمة، و كذلك توفير أدوات تعليمية متخصصة و طباعة المناهج الدراسية لجميع المستويات الدراسية بطريقة "برايل" مما يسهل عملية دمج هؤلاء (و جميع المكفوفين و الكيفيات في أنحاء الجمهورية) في المدارس الحكومية.

و هذا الدمج تسبقه مراحل عدة، منها:

- تأهيل معلمات المعهد و معلمات المدارس التي سيتم فيها الدمج عن طريق توفير مدرّبين ذوي كفاءة عالية من دول عربية لها تجارب رائدة في هذا الشأن.
- استقطاب الكيفيات من الأمانة و مختلف المحافظات عن طريق برنامج توعية ودعوة في المساجد و مراكز الأمانة و الطفولة و المدارس في هذه المناطق.
- يتم بعد ذلك إيواء الكيفيات في السكن الداخلي للجمعية، حيث يتم تأهيلهن في المعهد و تعليمهن الطباعة بطريقة "برايل" والمبصر و اللغة الإنجليزية (لن تجاوزن الصف السادس من الأساس)، و ذلك لمدة ثلاث سنوات، حتى يصلن إلى المستوى الثالث من الأساس، فيتم إعادتهن إلى أسرهن و دمجهن في المدرسة القريبة منهن، باستثناء الطالبات اللواتي قد وصلن إلى مراحل دراسية متقدمة، فهؤلاء يتم تأهيلهن في نفس المجال لمدة 2-3 أشهر فقط، و من ثم يتم إرجاعهن إلى أسرهن و دمجهن في المدارس و الجامعات مع تزويدهن بالأدوات التعليمية المتخصصة مثل الآلة الكاتبة بطريقة "برايل" و آلة مبصر و جهاز تسجيل، مع منح دراسي كامل مسجل على أشرطة كاسيت إلى أن تتم طباعة المناهج الدراسية بطريقة "البرايل" بعد تزويد الجمعية بجهاز طباعة "البرايل" (ضمن تمويل المشروع)، و كذلك توعية الطالبات المقيمت في السكن، و ذلك في الجوانب الصحية و الاجتماعية و الثقافية.
- تم التنسيق مع معلمات مدارس الدمج و اللواتي تم تأهيلهن في هذا الشأن بحيث تقوم كل معلمة بالإشراف و المتابعة للطالبة الأقرب إليها من حيث المدرسة و السكن.
- متابعة الطالبات المدمجات في المحافظات، و مدى سير عملية الدمج، و في الوقت نفسه جذب طالبات جدد للمشروع
- تم التنسيق مع وزارة التربية و وزارة التعليم العالي لإصدار توجيهات بإعفاء الطالبات من مادة الرياضيات و رسم الخرائط، و الحق في الحصول على بيانات و إعداد استبيانات ذات علاقة بالمشروع.

3- قطاع التدخل المتكامل

عند وضع خطة العام 2001 كان برنامج التدخل المتكامل في بداياته، وتوقع أن تتم مرحلة الإعداد والدراسة الأولية والتخطيط للبرنامج ومن ثم التعاقد على 4 حزم مشروعات (مشروع في كل منطقة تدخل) على أن تحتوي كل حزمة على عدة تدخلات. وكان يتوقع أن يصل المبلغ المتعاقد عليه إلى 2.5 مليون \$.

وعند بدء العمل في البرنامج اتضح أن الإعداد للمشاريع قد أستغرق وقتاً أكثر بكثير عما كان متوقعاً، حيث تخلت عدة مراحل:

(أ) مرحلة تحديد مواقع التدخل:

تم فيها القيام بدراسة مكثبية (خرائط - إحصاءات - دراسات فقر - الخ...) ووضع معايير الاختيار، وجرى التحديد الأولي لسبع مناطق، ثم تم تدريب فرق من الباحثين الاجتماعيين، ومن ثم نزولهم إلى المواقع السبعة وإجراء دراسة اجتماعية اقتصادية، بعدها درست نتائج الدراسة وقورنت المناطق السبع وتم تحديد 4 منها للتدخل.

(ب) مرحلة المسح الاجتماعي:

أجريت دراسة اجتماعية اقتصادية خُصرت فيها جميع الأسر في مناطق التدخل للتعرف على الوضع الحالي، واستخدمت هذه الدراسة لدعم مرحلة التخطيط بالبيانات، وستستخدم مستقبلاً لقياس الأثر. وفي هذه المرحلة تم تدريب فرق من الإحصائيين والإحصائيات، ومن ثم إجراء المسح وتحليل النتائج وإعداد التقرير النهائي.

(ج) مرحلة تحديد أولويات التدخل:

تم في هذه المرحلة تدريب فرق من الباحثين على منهجية البحث الريفي بالمشاركة، ومن ثم نزولهم إلى مناطق التدخل لدراسة الاحتياجات والأولويات بمشاركة المجتمع، وكذلك تشكيل لجان التنمية من المجتمعات المعنية والتي ستوكل إليها مهام تمثيل المجتمع في المراحل القادمة للبرنامج. وقد انتهت هذه المرحلة بشكل كامل، وكانت نتائجها:

1. إخراج الدراسة الاجتماعية، وتحديد أولويات التدخل بمشاركة المجتمع، وتشكيل وبدء تدريب لجان التنمية الخلية.

2. تحديد 7 مشاريع في المناطق، أصبحت جميعها تحت التنفيذ قبل انتهاء العام.

أنشطة أخرى

— حرصاً من الصندوق على إشراك المرأة في مراحل المشروع المختلفة ومعرفة أولوياتها، قامت إدارة الصندوق بتعيين ضابطات مشاريع لفروع الصندوق لتسهيل الوصول إلى المرأة، وخاصة المرأة الريفية، وكذلك لتنشيط وتوسيع تدخلات الصندوق مع الفئات ذات الاحتياجات الخاصة. وقد لعبت الوحدة دوراً أساسياً في تدريب ضابطات المشاريع.. وكانت مدة التدريب شهراً واحداً التحقت بعده كل من المتدربات بالفرع المعني.

— شاركت الوحدة في العديد من الدورات وورش العمل في مجالات مشاركة المجتمع، والتغيير المؤسسي، والصحة، وقضايا النوع الاجتماعي، ومهارات الاتصال، وتخطيط المشروعات، وزيارة استطلاعية لعدد من المراكز والجمعيات العاملة في مجال الإعاقة، وذلك للإطلاع على التجارب الإقليمية في هذا المجال.

— بهدف تحليل المشكلة بمشاركة المجتمع إلى التعمية وتفعيل دور المجتمع المحلي في عمليات التنمية، فقد نفذت الوحدة 4 دورات تدريبية في تطبيق منهجية البحث الريفي بالمشاركة في دراسة احتياجات وأولويات المجتمع المحلي. وكان العدد الإجمالي للمشاركين في الدورات الأربع هو 106 مشارك ومشاركة منهم 67 استشارياً واستشارية، و32 ضابطاً وضابطة في فروع الصندوق والمكتب الرئيسي و7 مدراء لفروع الصندوق.

جدول (11) المشاريع التي دخلت حيز التنفيذ ضمن برنامج التدخل المتكامل

التكلفة التقديرية	المشروع	المنطقة
25,000	تدريب وتمكين لجان تنمية المجتمع لتعزيز المشاركة المجتمعية	كل مناطق التدخل
43,023	المرحلة التحضيرية لتنفيذ برنامج التدخل المتكامل	كل مناطق التدخل
100,000	مدرسة قرية النائف/ عزلة غشم/ م. حمر/ محافظة عمران	قرية النائف/ غشم/ عمران
70,000	مركز الخصامة للخدمات الاجتماعية	الخصامة/ أحور/ أبين
174,318	شبكة مجاري مدينة الليل/ معين / الأمانة	مدينة الليل/ معين/ الأمانة
58,520	مشروع مجاري قرية إمسطي/ أحور / أبين	إمسطي / أحور / أبين
140,715	مشروع مياه حناذ / أحور / أبين	حناذ / أحور / أبين
185,380	مشروع مياه قرى دير الرديني / العولة / دير موسى/ اللحية / الحديدية	قرى دير الرديني / العولة / دير موسى/ اللحية / الحديدية

إطار (14) برنامج التدخل المتكامل :

يمثل برنامج التدخل المتكامل إحدى آليات الصندوق المتكاملة للاستهداف ، و الموازية لمنهجية الاستجابة للطلب لضمان وصول الموارد المتاحة إلى المناطق الأكثر فقراً. و يهدف البرنامج إلى :

- تقديم خدمات اجتماعية متكاملة حسب الأولويات التي يحددها المجتمع، و قدرته على تسييرها.
 - التركيز على الإنسان في التغيير باعتباره الهدف الأول للتنمية، و ذلك من خلال التدريب و التمكين.
 - توليد الوعي الاجتماعي الداعم لمسيرة التنمية المحلية من خلال الوعي بالاحتياج ، و أهمية التغيير، و آلياته.
 - التركيز على مبدأ تمكين المجتمعات المحلية من تنظيم نفسها بإيجاد تنظيمات اجتماعية غير رسمية كنواة لتنظيمات اجتماعية رسمية.
 - المشاركة المجتمعية (المال- القرار- الخبرات - الموارد المتاحة) الواعية لأهمية تمكين الفئات الأكثر فقراً داخل المجتمع المستهدف
- سياسة تنفيذ برنامج التدخل المتكامل
- مشاركة المجتمع في مختلف مراحل البرنامج لتعزيز إحساس المجتمع بملكية المشاريع، و بالتالي تحقيق استدامة هذه المشاريع
 - العمل على رصد وإيجاد الموارد المحلية واستغلالها لتنفيذ أهداف البرنامج.
 - تنمية القدرات الذاتية للمجتمع المحلي المستهدف في جميع جوانبه.
 - التركيز على مشاركة المرأة و إبراز دورها، و كذا الفئات الاجتماعية الأكثر فقراً في مختلف جوانب البرنامج.
 - وضع اعتبار لفئات المجتمع ذوي الاحتياجات الخاصة.
 - تحفيز وحث المجتمع على التعرف على إمكانات النجاح التنموية المتوفرة لديه (اقتصادية، أنشطة اجتماعية، .. الخ)، و على كيفية استغلال هذه الإمكانات لتحقيق التنمية الاجتماعية.

مراحل برنامج التدخل المتكامل:

- اختيار مناطق التدخل المتكامل استناداً إلى مجموعة من المعايير التي وضعها البرنامج.
 - تدريب استشاريين على منهج التعلم والعمل بالمشاركة.
 - نزول الاستشاريين لتحديد احتياج المجتمع وأولوياته باستخدام منهج التعلم والعمل بالمشاركة.
 - إجراء مسح ديمغرافي، اجتماعي اقتصادي، للمنطقة بهدف إيجاد قاعدة بيانات تمكن البرنامج من التصميم الأنسب للتدخل و التقييم و قياس الأثر المستقبلي.
 - تشكيل لجنة التنمية المالية لكل منطقة على حدة.
 - تدريب لجان التنمية المحلية لتمكينها من التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتشغيل للمشاريع التنموية.
 - تشجيع لجان التنمية على التواصل مع المؤسسات التنموية الأخرى.
- أهم مؤشرات التغيير
- كسر حاجز الاغتراب بين الأهالي والمؤسسات التنموية، حيث وجد العاملون في البرنامج أن عزوف الأهالي عن الالتقاء بممثلي المؤسسات التنموية (الناتج عن مجموعة من العوامل) قد أمكن تجاوزه، فأصبح هناك إقبال للمشاركة بالرأي والخبرات والمال
 - تدريب لجان التنمية أوحد وسيطاً أساسياً و رئيسياً بين الممولين والأهالي، فقد ولد التدريب الإحساس بانتماء هذه اللجان إلى المجتمع، كما أوجد الثقة في مخاطبة الممولين.
 - ضم عضو من المجلس المحلي في لجان التنمية ساعد كثيراً في تفعيل دور لجان التنمية و إيضاح كثير من جوانب القصور في فهم مدى تداخل و ترابط عمل اللجان مع المجالس المحلية. و تحول اتجاه المجالس المحلية لتصبح الشريك الأول والفاعل في حل أي عقبات تعيق عمل اللجان، كما صارت هذه المجالس هي الجهة التي تعمد الخطة واللائحة التنظيمية لهذه اللجان.

- تغيير سلوكيات الأعضاء بإيجابية غير متوقعة من خلال التحمس للعمل مع الجماعة، و تقبُّل الانتقادات من الأهالي، وإيضاح جوانب الغموض فيها، و التحفيز للعمل التطوعي.
- أصبح الأهالي أكثر وعياً بمشكلاتهم و أبعادها، و أكثر توجهاً و قناعة بأهمية معالجتها.

جدول 12 يوضح الجدول المرفق مستوى التقدم في إنجاز المشاريع في وحدة الحماية الاجتماعية

التدخل المتكامل		ذوي الاحتياجات الخاصة		الصحة		البيان
تراكمي	خلال عام 2001	تراكمي	خلال عام 2001	تراكمي	خلال عام 2001	
9	8	53	34	220	76	عدد المشروعات
.8	.8	6.7	2	12.5	5	التكلفة التقديرية بالمليون الدولار
.05	.04	2.5	1.5	6.5	2.7	المنصرف بالمليون دولار
.01	.01	0.04	0.03	1.1	0.4	المستفيدون المباشرون بالمليون
%51	%51	%38	%39	%51	51%	نسبة المستفيدات المباشرات من النساء
0.03	0.03	0.2	0.06	0.4	0.2	عمالة مؤقتة متوقعة (يوم/ شخص) بالمليون

رابعاً: وحدة التدريب

نفذت وحدة التدريب العديد من الأنشطة الخاصة بتطوير الأداء وتنفيذ المشروعات في قطاعي التدريب والدعم المؤسسي. وقد بلغ عدد المشاريع في هذين القطاعين 60 مشروعاً. وشملت هذه المشاريع والأنشطة ما يلي:

التركيز على تدريب المدربين

ركزت الوحدة في برامجها التدريبية على تدريب المدربين في المجالات المختلفة، وضمن الإطار الذي يهدف إلى الإسهام في خلق مهارات للمستفيدين في المجتمعات المحلية. وتحرس الوحدة على توفير وتطوير مواد التدريب الملائمة قبل تنفيذ مثل هذه البرامج.

تنوع البرامج التدريبية وتطويرها من خلال دراسة الاحتياجات

تم تصميم وتنفيذ برامج تدريبية للهيئات الإدارية للمنظمات غير الحكومية لتمكين بعض هذه الجهات من أن تصبح مدربة لمنظمات أخرى. وقد تمت الاستعانة بمؤسسة استشارية إقليمية لتصميم وتنفيذ ثلاثة برامج تدريبية تخدم هذا الاتجاه، وهي: الإدارة المالية، وتحسين وتطوير نوعية منتجات الجمعيات الخيرية، والتسويق.

دعم قضايا التسويق

بدأت الوحدة مشروعاً تجريبياً لدعم الجمعيات والافراد الذين تخدمهم هذه الجمعيات في قضايا التسويق من خلال دعم إنشاء جمعية لتسويق منتجات الجمعيات الأهلية، لها مقر في صنعاء القديمة ليستغل كمعرض لتسويق المنتجات. وتشارك في إدارة هذا المعرض 7 جمعيات تزاوّل نشاطها في أمانة العاصمة. ويشمل الدعم تقديم الخبرة اللازمة لوضع النظام الأساسي واللائحة التنظيمية والدعم المؤسسي من خلال توفير أجهزة الكمبيوتر والتدريب موقِعياً لدى مراكز تدريب متخصصة لتمكين قيادات هذه الجمعيات من قيد حساباتها وتصرفاتها المالية ومعاملاتها اليومية من خلال نظام الكمبيوتر.

التدريب الموقعي

في مشاريع الدعم المؤسسي التي تتضمن تصميم وبناء قواعد بيانات لبعض المؤسسات الحكومية التي تقدم خدمات لفس المستفيدين الذين يستهدفهم الصندوق، يتم تدريب المختصين موقِعياً من خلال الاستشاريين المكلفين بتصميم النظام وبناء شبكة الكمبيوتر، إضافة إلى تدريبهم لدى بعض مراكز التدريب المتخصصة، وذلك لتمكينهم من تشغيل قواعد البيانات وصيانتها بعد انتهاء مشاريع الدعم المقدمة من الصندوق.

المراجعة المستمرة لتكاليف البرامج التدريبية

تقوم الوحدة بالمراجعة المستمرة لتكاليف البرامج التدريبية المختلفة التي تنفذها، وذلك لتخفيض معدلات كلفة التدريب قدر الإمكان.

التقييم المستمر للبرامج والمشروعات

تقييم البرامج التدريبية ومتابعتها من خلال التقييم المباشر في نهاية كل برنامج تدريبي من قبل الجهة المنفذة للتدريب بالإضافة إلى التقييم من خلال اختيار عينة عشوائية من المستهدفين الذين شاركوا في هذه الدورات لبيان مدى استفادة الجهة المستهدفة عملياً مما تم التدريب عليه. وقد تم خلال العام 2001م تقييم 8 دورات نفذت في مجال تنظيم الحسابات للجمعيات الأهلية. وتضمنت النتائج إجراء بعض التعديل والتطوير للمادة العلمية. والتقييم والمتابعة الدورية لمشاريع الدعم المؤسسي من خلال الزيارات الميدانية والتقارير الدورية.

1- قطاع التدريب

تم تنفيذ 31 مشروعاً في هذا القطاع وعلى النحو التالي:

التدريب في المجالات الفنية والإدارية للمنظمات والتجمعات (حكومية/غير حكومية)

14 مشروعاً تدريبياً للمنظمات غير الحكومية في مجالات أسس تنظيم الحسابات والإدارة المالية وتصميم وتطوير منتجات الجمعيات الخيرية، والتسويق، والأشغال اليدوية، والخياطة، والحياكة، وتربية النحل، والاقتصاد المنزلي. واستفادت من هذا التدريب جمعيات زراعية وجمعيات أهلية، من ضمنها جمعيات للفئات ذات الاحتياجات الخاصة في محافظات أمانة العاصمة وصنعاء والحويت وذمار والحديدة وتعز وإب وعدن ومأرب وحجة وصعدة.

14 مشروعاً تدريبياً للمنظمات الحكومية في مجال تدريب المدربين في المجالات الزراعية، ودعم قدرات الأخصائيين والفنيين في مجال الثروة الحيوانية والبيطرة، ودعم قدرات المرشدين الزراعيين، وتدريب المدربين في الأشغال والحرف اليدوية، ودعم البرامج التدريبية في مجال محو الأمية. واستفادت من هذه البرامج التدريبية مؤسسات وأجهزة حكومية في محافظات حضرموت وإب وذمار وأمانة العاصمة وعمران والحديدة وتعز والضالع ولحج وحجة وشبوة.

ورش عمل لتبادل المعلومات

- ورشة عمل تدريبية للإدارة العامة للجمعيات (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل) وفروعها في المحافظات.
- حلقات عمل تدريبية: الأساليب والطرق الجديدة لتعليم الكبار (تم تنفيذ ثلاث حلقات من مجموع أربع حلقات).

تطوير ورفع مستوى القدرات الفنية لاستشاريي الصندوق

بناء قدرات موظفي واستشاريي الصندوق الاجتماعي في المشاركة المجتمعية - عدة محافظات (برنامج تدريبي واحد شمل أربع دورات).

إطار (15) جمعية عبس

في العام 1997 دعم الصندوق جمعية عبس والتي تعتبر أول جمعية نسوية بمحافظة حجة، وتنشط بشكل أساسي في مجال محو الأمية. وقد دعم الصندوق الجمعية في عدة مجالات، منها مشروع نحو الأمية في منطقة عبس وأربع قرى أخرى، وتدريب مدربين في أعمال الحياكة، و في مجال البناء المؤسسي. وتم تدريب أعضائها في عدة مجالات إدارية وفنية، وزودت ببعض التجهيزات الإدارية، ودعمت في إصدار نشرة دورية تعبر عن نشاطات الجمعية لمدة قصيرة، وقد طورت الجمعية هذه النشرة وتوسع نطاق توزيعها، وأصبحت الصحيفة الوحيدة المعروفة عن منطقة عبس. وفي بداية نشاطها واجهت الجمعية صعوبات وعراقيل شديدة لعدم تقبل بعض ذوي المصالح الشخصية لها ونتيجة لدعم الصندوق للجمعية تمكنت الجمعية من التغلب على كل تلك الصعوبات، واكتسبت ثقة المجتمع واحترامه في كل من عبس والقرى المحيطة بها، وأصبح مشايخ وعقال ومواطنو القرى يتسابقون لدعوة الجمعية لفتح فصول نحو الأمية في مناطقهم وقراهم. وقام بعض المواطنين بفتح فصلين نحو الأمية في منازلهم، وزودتهم الجمعية بالمعلمات، وتوسعت الجمعية في نشاط نحو الأمية، وبلغ إجمالي المنتحقات في فصول نحو الأمية (609) منتحقات. وبلغ عدد المنتحقات في المرحلة الإعدادية 200 دراسة في كل من البتارية (20 دراسة) - (حسب إحصاءات 1994، كانت نسبة الأمية بين النساء 100%) - و بني المشطى (20 دراسة) وعبس (160 دراسة). وتتميز الجمعية بأسلوبها في طرق تدريس الكبار بما يتماشى وطرق التدريس الحديثة. وتلعب الجمعية دوراً كبيراً في متابعة مشاريع خدمية تحتاجها المنطقة.

2- قطاع الدعم المؤسسي

تم تنفيذ 29 مشروعاً في هذا القطاع:

§ سبعة مشروعات لمنظمات حكومية. وتضمن الدعم جانبيين أساسيين، الجانب الأول تمثل في توفير التجهيزات والمعدات المختلفة والتي تسهم في تطوير الأداء لخمس مؤسسات حكومية، هي: مشروع إدماج المرأة في التنمية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مركزان للتدريب الزراعي في ذمار وسيئون، مركز التدريب المهني (سيئون - حضرموت)، مركز مودية التنموي للتنمية الريفية في محافظة أبين التابع للبرنامج الوطني للأسر المنتجة. والجانب الآخر شمل إنشاء قواعد بيانات وتوفير الخبراء والأجهزة اللازمة لثلاث مؤسسات حكومية في أمانة العاصمة هي: المتحف الحربي، والهيئة العامة لرعاية أسر الشهداء ومناضلي الثورة اليمينية، والمتحف الوطني (المرحلة الثانية).

§ 22 مشروعاً لجمعيات ومنظمات غير حكومية: شمل الدعم توفير بعض المدربين والتجهيزات والمعدات الضرورية لتحسين وتطوير البرامج التدريبية الداخلية التي تنفذها المنظمات غير الحكومية وتستفيد منها بعض فئات المجتمعات المحلية في محافظات الحديدة وحضرموت وأمانة العاصمة وصنعاء وإب وذمار والحويت وعدن وتعز. كما ركز أحد هذه المشاريع على بناء قاعدة بيانات في مقر الاتحاد التعاوني الزراعي تكون مكملة لقاعدة البيانات التي تم تصميمها وتشغيلها في الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدعم من الصندوق، وبميت تصبح هاتان القاعدتان بعد التوسيع والتطوير وعاءاً للمعلومات المتعلقة بالتعاونيات والمنظمات غير الحكومية في مختلف أنحاء الجمهورية.

إطار (16) دعم صندوق الرعاية الاجتماعية

تقدم صندوق الرعاية بأول طلب تمويل في مطلع عام 1998م. كان صندوق الرعاية في حينها يحلل بيانات الاستثمارات الخاصة بالحالات المستفيدة يدوياً وكان عددها فقط 35,000 حالة، وكان إعداد المعونات المالية يدوياً يستغرق عدة أشهر. تدخل الصندوق الاجتماعي في برنامج دعم مؤسسي واسع لصندوق الرعاية مازال مستمراً حتى الآن ومثل نقلة نوعية كبيرة سواء في سرعة إعداد المعونات المالية أو في تتبع حالاتها التي بلغت 450,000 حالة في عام 2001. قام الصندوق الاجتماعي بعمل دراسة تحديد احتياج لصندوق الرعاية، وعليه قدم الدعم من خلال أربع مراحل: تركزت المرحلة الأولى في تصميم استمارة بحث الحالات المستحقة والتدريب. ثم انتقل الدعم إلى المرحلتين الثانية والثالثة، وتمثلنا بتصميم وبناء وتطوير قاعدة بيانات لحزن وتشغيل ومعالجة البيانات والمعلومات، واستخراج النتائج، والرد على الأسئلة والاستفسارات المطلوبة، وإصدار الجداول والإحصائيات والشيكات وفقاً لحاجة المستفيد. وتم دعم توسيع وتطوير قاعدة البيانات لتصبح "قاعدة بيانات سجل معلومات مركزية" تستوعب وتبادل بيانات الحالات المستفيدة آلياً مع الجهات الأخرى في الجمهورية، والتي تقدم مساعدات ماثلة للمستفيدين التابعين لها. وتتم حالياً معالجة الآلية لـ 450,000 حالة مستفيدة. وتم دعم تدريب المختصين في صندوق الرعاية على تشغيل وصيانة قاعدة البيانات. وأصبحت قاعدة البيانات الأساس في عمل صندوق الرعاية وجزءاً رئيسياً من هيكلته. من خلال المرحلة الرابعة، بدأ الصندوق الاجتماعي ومع الربع الرابع من عام 2001م بدعم صندوق الرعاية في تنفيذ عملية التتبع الميداني لـ 350,000 حالة مستفيدة، والتي ستضمن إدخال ومعالجة البيانات الخاصة بهذه الحالات، وكذا توثيق صور المستفيدين ضمن: البيانات في الحاسب الآلي، وإصدار بطاقتهم آلياً

§ المساهمة في دعم المجتمعات المحلية، وتحويل بعضها إلى كيانات رسمية، حيث تم إعداد دراسة أولية يتم على أساسها وضع خطة لتحويل بعض لجان المستفيدين لمشاريع مولها أو يمولها الصندوق إلى كيانات رسمية.

جدول 13 ويحتوي الجدول أدناه على التفاصيل الخاصة بمشاريع وحدة التدريب:

العمالة				المستفيدون				الكلفة (دولار)		عدد المشاريع	حالة المشاريع		القطاع
دائمة		مؤقتة فعلية		إناث		ذكور		منصرف	تقديري		منفذ	تحت التنفيذ	
إناث	ذكور	إناث	ذكور	غير مباشر	مباشر	غير مباشر	مباشر						
14	2	1108	5030	0	1347	24	0	286.841	289.075	31	19	12	التدريب
52	0	105	3344	500	10571	0	0	60.102	353.598	29	0	29	الدعم المؤسسي
66	2	1213	8374	500	11918	24	886	343943	642.673	60	19	41	الإجمالي

خامساً: وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

يهدف برنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر إلى تنمية القدرات الخلية لتقديم الخدمات المالية وغير المالية للمنشآت الصغيرة والأصغر، لما لذلك من أثر إيجابي في خلق فرص عمل جديدة وتنمية الأنشطة المدرة للدخل للفقراء، ويتكون البرنامج من قطاعين هما المنشآت الصغيرة والمنشآت الأصغر⁵.

1- المنشآت الصغيرة:

في عام 2000م تبنى الصندوق المسح القاعدي للمنشآت الصغيرة والأصغر، وتلقى الصندوق التقرير النهائي للمسح بنهاية العام. لقد هدف الصندوق من المسح إلى توفير قاعدة بيانات حول المنشآت الصغيرة في اليمن والتعرف على هذا القطاع ومميزاته ومشكلاته وآفاق تنميته، كما هدف المسح إلى التهيئة لإعداد برنامج لتدخل الصندوق في قطاع المنشآت الصغيرة.

تبين من نتائج المسح أن حجم قطاع المنشآت الصغيرة والأصغر يقدر بحوالي 310000 منشأة، (تلك التي توظف 1-50 عاملاً) فإذا اعتبرنا أن المنشآت الصغيرة هي تلك التي توظف أكثر من عامل واحد، فإننا نجد أن عدد المنشآت الصغيرة يقدر بأقل من 87000 منشأة، أما إذا عرّفنا المنشآت الصغيرة بأنها تلك التي توظف أكثر من 5-50 عاملاً فنجد عدد المنشآت الصغيرة ينخفض إلى حوالي 10000 منشأة (3%)، أي أن حجم قطاع المنشآت الصغيرة محدود جداً.

بين المسح أيضاً بعض المعطيات الهامة والخاصة بالمنشآت الصغيرة، حيث وجد أن المنشآت الصغيرة تسوق منتجاتها للمستهلك النهائي، بمعنى أنه لا توجد علاقات بين المنشآت الصغيرة وتلك الأكبر منها، وهذا مؤشر آخر على أن القطاع مازال في مراحل نموه الأولى، أما على صعيد أداء المنشآت فنجد أن 60% منها شهدت انخفاضاً في الناتج خلال السنوات الخمس الأخيرة بينما شهدت المنشآت الأكبر حجماً نمواً ضعيفاً، وقد بين المستثمرون في هذا القطاع أن أهم المشكلات التي يعانون منها هي ركود الأسواق والتضخم بينما تأتي مشكلتنا الضرائب وعدم توفر رأس المال في المراتب التالية، أما عن متطلبات المستثمرين فتمثلت في الدعم عبر توفير القروض الميسرة والإعفاء الضريبي، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية في مجال التسويق المحلي والتخطيط الاستثماري.

في عام 2001م قام الصندوق بترجمة التقرير ونشره، كما قام - في ضوء نتائج المسح - بإعداد استراتيجية وخطة عمل جديدة لتدخله في مجال المنشآت الصغيرة، تعتمد على القيام بعدد من المشروعات التجريبية في مجال التمويل وتقديم الخدمات الفنية لأصحاب المنشآت الصغيرة عبر دعم المؤسسات التي تقدم مثل هذه الخدمات، بالإضافة إلى إدخال أفكار جديدة للاستثمار في هذا القطاع، ويعي الصندوق الصعوبات المتعلقة بهذه التدخلات مثل محدودية الخدمات المتوفرة وعدم وجود مؤسسات كثيرة تخدم هذا القطاع، مما سيمثل عائقاً كبيراً أمام تدخل موسع للصندوق.

2- المنشآت الأصغر:

إن عدم توفر الخدمات المالية من إقرار وإقراض وغيره للسكان، خاصة الفقراء منهم، يمثل عائقاً أمام قدرتهم على تحسين مستوى دخلهم وتحسين أوضاعهم، لذا فإن الصندوق يسعى لتوفير تلك الخدمات للفقراء وأصحاب الأنشطة المدرة للدخل، وذلك عبر المنظمات الخلية، بالعمل على رفع قدراتها لتقديم مثل هذه الخدمات، ورغم الصعوبات المتمثلة في عدم وجود جهات وسيطة كفوءة ومؤهلة لإدارة برامج التمويل الأصغر، بالإضافة لعدم توفر الخبرات الخلية القادرة في هذا المجال، فقد قام الصندوق منذ بداياته في عام 98م بتمويل 28 مشروعاً متعلقاً بالتمويل الأصغر، واستثمر ما يقارب 3.4 مليون دولار، منها 1.1 مليون دولار خلال العام 2001م.

⁵ التفريق بين المنشآت الصغيرة والأصغر هو تفريق نسبي يعتمد على حجم المنشأة من حيث عدد العمال ورأس المال.

المشاريع الجديدة

قامت الوحدة خلال العام بتقييم عدد من الطلبات والجهات الكفيلة وإعداد دراسات متكاملة عن البرامج المزمع تنفيذها، وذلك في كل من أبن، لحج، صنعاء، تعز، عدن، زبيد، بيت الفقيه، الجراحي، شبوة. وقد وجد من تجربة الصندوق أن أهم المعوقات لتطوير برامج ناجحة تكمن في عدم وجود الجهة الوسيطة الكفوءة وتشتت السكان ووعورة الطرق وعدم توفر الخدمات الأساسية للسكان، وكل ذلك يزيد من كلفة تقديم الخدمة ويزيد من صعوبة استدامتها.

تم خلال العام التوقيع على الاتفاقيات التالية: إنشاء برنامج صنعاء للإقراض، إنشاء برنامج الادخار والإقراض بالمعلا في عدن، إنشاء برنامج تنمية الأنشطة المدرة للدخل بدار سعد في عدن، إنشاء برنامج الادخار والإقراض بحبس في محافظة الحديدة، إنشاء برنامج الادخار والإقراض ببيت الفقيه في محافظة الحديدة، كما تم الدخول في مرحلة ثانية في كل من برنامج تنمية الدخل بالمراعة في محافظة الحديدة، وبرنامج تنمية الدخل بالعدن في محافظة إب. وتمديد كل من مشروع الإقراض بمنطقة الدرجاج في محافظة أبين، و مشروع الصيخ في محافظة ذمار.

وفي جانب التدريب وبناء قدرات الجمعيات، والتي يقوم ضباط المشاريع في الوحدة بدور رئيسي في تنفيذها عبر الإعداد للدورات التدريبية وموادها والمشاركة في عملية التدريب، تم تنفيذ الآتي:

- مواصلة تقديم الدعم الفني لكافة المشاريع القائمة عبر الزيارات التي يقوم بها ضباط المشاريع.
- عقد دورة تدريبية في مجال التمويل الأصغر لمستولي الإقراض في البرامج، تم فيها تقديم المعارف الرئيسية لمستولي الإقراض الذين انضموا للبرامج المختلفة.
- تطوير مادة تدريبية خاصة بـ"إحاسبة لغير المحاسبين"، وعقد دورة تدريبية لمديري البرامج، حيث تعتبر هذه أول دورة من نوعها، وهذا النوع من المهارات من المتطلبات الرئيسية للمدير الناجح لبرامج التمويل الأصغر.
- عقد دورة تدريبية في التمويل الأصغر للجهات الكفيلة، تم فيها تقديم المعارف المتوسطة للجهات الكفيلة وتعريف المشتركين من الهيئات الإدارية للجمعيات ببعض المهارات الضرورية التي تمكنهم من الإشراف الفعال على البرامج.
- عقد ورشة عمل للتخطيط الاستراتيجي لبرنامج التمويل الأصغر بالحديدة، وقد تم في الورشة مناقشة مستقبل البرنامج وخطته الاستراتيجية وخطه العمل للسنوات الخمس القادمة.

لقد بلغ عدد المشروعات الموقعة خلال العام 11 مشروعاً بإجمالي استثمار قدره 1.1 مليون دولار، وبلغ عدد المستفيدين المستهدفين أكثر من 8000.

البرامج القائمة

إن وجود برنامج تمويل أصغر قادر على الاستمرار يعتمد على وجود مؤسسة قوية، بالإضافة إلى توفر الاستدامة المالية (وهي قدرة البرنامج على تغطية تكاليفه وتحقيق النمو). وبما أن تجربة التمويل الأصغر حديثة في اليمن، فإن هناك الكثير من التحديات التي يواجهها هذا القطاع، ومن ذلك ضعف المنظمات وقدراتها على إدارة مثل هذه البرامج، كما أن المنظمات الأكثر استقراراً من الناحية المؤسسية تركز بشكل رئيسي على العمل الخيري، متجنبين العمل التنموي.

يضاف إلى ما سبق من العوائق ارتفاع كلفة تقديم خدمات التمويل الأصغر نتيجة لعدم توفر طرق المواصلات المهددة، وتشتت السكان، وعدم وجود عناصر مؤهلة للعمل في البرامج، وعوامل اجتماعية أخرى.

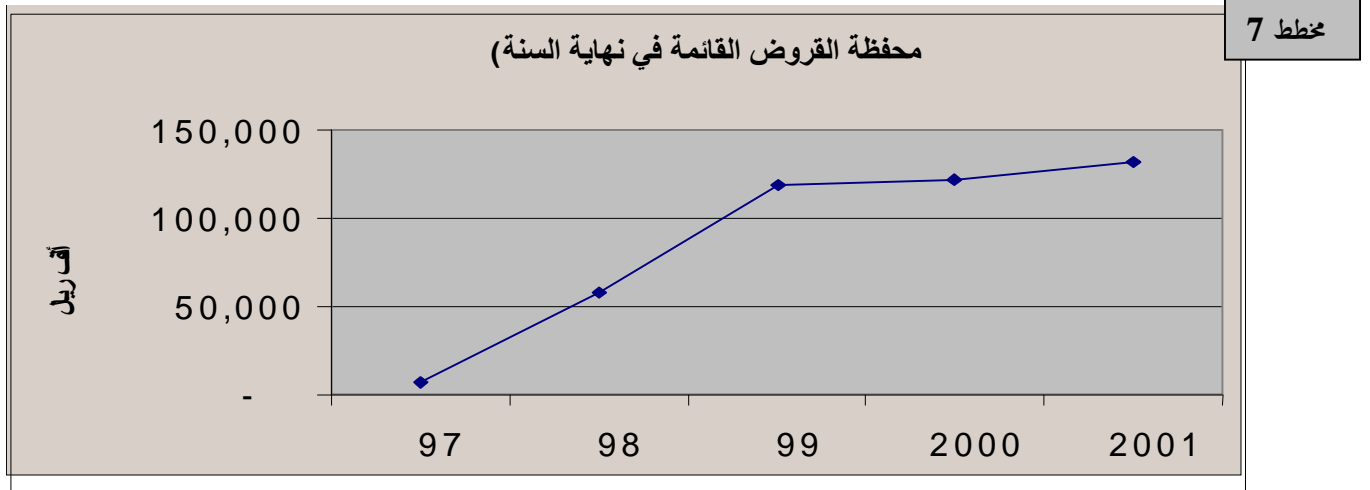
ومع ذلك قامت وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بمحاولة تجاوز العوائق عبر عدة إجراءات، أهمها العمل على تطوير خدمات مناسبة وبكلفة فعالة والتركيز على تقديم الدعم الفني والتأهيل للجهات الكفيلة والعاملين بالبرامج، وذلك بغرض إيجاد بنية مؤسسية قوية، حيث أثبتت تجربة الصندوق أن ذلك أهم من زيادة عدد المستفيدين في هذه المرحلة، وأهم أنشطة الوحدة في هذا الجانب:

- تقديم الدعم الفني والتدريب المباشر عبر ضباط المشروعات، وذلك لتطوير الأنظمة والإجراءات في البرامج المختلفة.

- التدريب في الدورات التدريبية المتخصصة.
- الرقابة من خلال التقارير الشهرية التي يتم مراجعتها واتخاذ الخطوات اللازمة بشأنها.
- الرقابة من خلال الزيارات الميدانية التي ينفذها ضباط المشروعات.
- الرقابة من خلال مراجعي الحسابات.

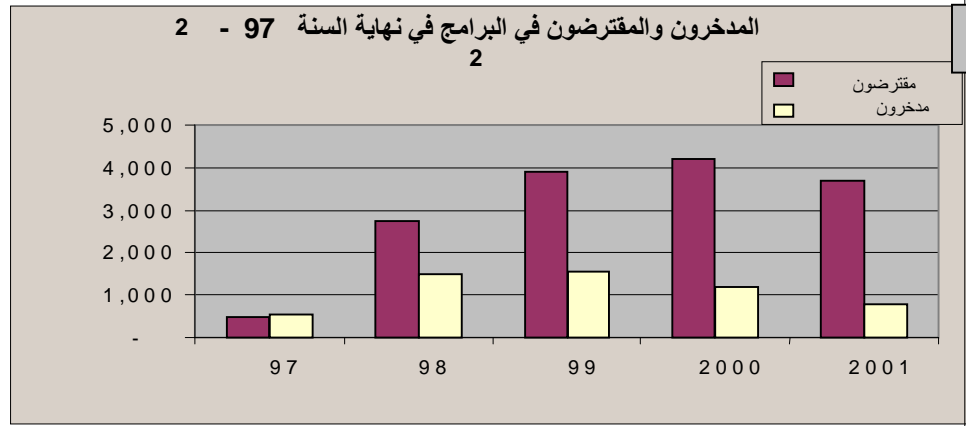
وتتم الوحدة كذلك بالتقييم المستمر عبر ضباط المشروع للتأكد من سير العمل في البرامج المختلفة، كما يتم تقييم البرامج وفقاً لخطط محددة وفي فترات معلومة. وقد تم خلال العام تقييم مشروعين أبن والعدين.

على صعيد البرامج القائمة ارتفع إجمالي محفظات القروض القائمة للبرامج من 121.6 مليون ريال بنهاية 2000م إلى 131.8 مليون ريال بنهاية 2001، وذلك نتيجة لزيادة متوسط حجم القرض، حيث أن كثيراً من المقترضين حصلوا على قروض تالية بمبالغ أعلى، وبذلك ارتفعت مبالغ القروض الموزعة تراكمياً من خلال برامج الصندوق من 444 مليون ريال في نهاية ديسمبر 2000 إلى ما يقارب 580 مليون ريال في ديسمبر 2001م (انظر الرسم البياني).



وبالرغم من زيادة عدد البرامج القائمة إلى 10 بنهاية ديسمبر 2001، بينما كانت 8 فقط بنهاية ديسمبر 2000، فإن عدد المستفيدين النشطين انخفض بنهاية ديسمبر 2001م إلى 3680 مقترضاً و787 مدخراً مقارنة بالعام الماضي الذي بلغ فيه عدد المقترضين 4219 مقترضاً والمدخريين 1192 مدخراً، ويعزى النقص في عدد المستفيدين إلى:

1. توقف الإقراض في ثلاثة من البرامج التي تأثرت بمرض حمى الوادي المتصدع في النصف الثاني من عام 2000م.
2. اتجاه بعض البرامج إلى تنوع محافظها مما تطلب وقتاً إضافياً لوضع السياسات والضوابط المتعلقة بذلك.
3. التوجه الجديد في الوحدة بالتركيز على بناء القدرات في المراحل الأولى للمشروع، والنمو التدريجي.



الجدول التالي يبين البرامج المختلفة ومحفظات القروض فيها. ويلاحظ أن بعض البرامج تحتفظ بمحافظ قروض صغيرة إما نتيجة لأنها في طور التأسيس (مثل حميس وسيتون والمعلا ودار سعد) أو لأن الإقراض توقف فيها خلال العام 2001م (مثل وادي مور).

جدول 14 جدول يوضح محافظ القروض في البرامج التي يدعمها الصندوق بنهاية ديسمبر 2001م

م	المشروع	عدد العملاء				محفظة القروض (ألف ريال)	المدخرات (ألف ريال)	الأعداد التراكمية	
		مدخرون		مقترضون				عدد المقترضين	مبالغ القروض (ألف ريال)
		النسبة	العدد	النسبة	العدد				
1	برنامج تنمية الأنشطة - الحديدة	نسبة	العدد	نسبة	العدد	غ.م.	310,998	4,976	
2	برنامج الادخار والإقراض حميس محافظة الحديدة	92	608	85	254	غ.م.	28,914	1,345	
3	برنامج الإقراض الأصغر الصبح محافظة ذمار	1	198	1	198	غ.م.	22,548	476	
4	برنامج تنمية الدخل المراوغة محافظة الحديدة	17	346	17	346	غ.م.	143,510	3,145	
5	برنامج تنمية الدخل الدرجاج محافظة أبين	28	380	28	380	غ.م.	19,731	454	
6	برنامج تنمية الدخل العدين محافظة إب	1	217	1	217	غ.م.	11,662	223	
7	برنامج تنمية الدخل وادي مور محافظة الحديدة	1	57	1	57	غ.م.	36,273	2,027	
8	برنامج الادخار والإقراض سيتون محافظة حضرموت	0	48	0	48	غ.م.	3,717	48	
9	برنامج تنمية الأنشطة دارسعد محافظة عدن	82	140	88	43	غ.م.	1,200	43	
10	برنامج الادخار والإقراض المعلا محافظة عدن	100	39	100	23	غ.م.	730	23	
	الإجمالي		787		3,680		579,283	12,760	
							738,080	131,764	

* غ.م: الخدمة غير متوفرة.

لقد تمكن الصندوق بالرغم من العوائق الكثيرة بما في ذلك عدم وجود جهات وسيطة وكوادر مؤهلة للعمل في البرامج، خاصة في المناطق الريفية، بالإضافة إلى الظروف الطارئة مثل انتشار الأوبئة كوباء حمى الوادي المتصدع في النصف الثاني من عام 2000 م والفيضانات وغيرها، تمكن من تطوير عدد من البرامج الواعدة، ويسعى لتعزيز تلك البرامج وتطويرها عبر تقديم الدعم المتواصل لجعلها أكثر قدرة على الاعتماد على نفسها وتحقيق الاستمرارية.

يقيم الصندوق تجربته بشكل مستمر للاستفادة منها، ويقوم بإجراء التعديلات المناسبة على تدخلاته، ومن التوجهات الجديدة في عام 2001م التركيز على البرامج التي تستهدف النساء، حيث أثبتت التجربة أن النساء أكثر التزاماً وأكثر طلباً لخدمة الادخار، وكذلك تمويل البرامج التي تقرض لأنشطة متعددة، ومن البرامج التي تم البدء فيها برنامج الادخار والإقراض بحسب وبرنامج تنمية الأنشطة المدرة للدخل بدار سعد وبرنامج الادخار والإقراض بالمعلا، بالإضافة إلى برنامج الادخار والإقراض ببيت الفقيه والذي سيبدأ بممارسة نشاطه خلال العام 2002م. وفي نفس الوقت، يسعى الصندوق للاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال عبر القيام ببرامج تجريبية جديدة، من المخطط أن يتم البدء بها في العام 2002م.

إطار (17) التمويل الأصغر - تجربة الصندوق في عدن

في منتصف عام 1999م بدأ الصندوق بتجربة جديدة في عدن عبر مشروع يهدف إلى المساعدة في تأسيس عدد من المجموعات النسوية بهدف تأهيلها للحصول على خدمات التمويل الأصغر من ادخار وإقراض، وقد نجح البرنامج خلال السنة الأولى في تكوين عشرين مجموعة نسوية مدربة ومؤهلة تأهيلاً مناسباً لإدارة شؤونها المالية، وكان الهدف الرئيسي هو إقامة اتحاد بين المجموعات يقوم بدور الوسيط في توفير الأموال والخبرة اللازمة لخدمة قطاع أكبر من السكان، وفي بداية عام 2000م بلغ عدد الأعضاء 446 عضواً وبلغ إجمالي المدخرات ما يقارب 2.9 مليون ريال موزعة كما يلي:

منطقة كريتر: ست مجموعات، عدد أعضائها، 135 و مدخراتها 1 ريال.

منطقة الشيخ عثمان: خمس مجموعات، عدد أعضائها 102 ، و مدخراتها 0.4 ريال.

منطقة دار سعد: خمس مجموعات، عدد أعضائها 111 ، و مدخراتها 0.3 ريال.

منطقة المعلا: أربع مجموعات عدد أعضائها 98 ، و مدخراتها 1.2 مليون ريال.

و اعتمدت سياسة المشروع على تأهيل مجموعات نسوية يتم تدريبها، وتقوم بالادخار لفترة 6 شهور في حسابات خاصة بها، تصبح بعدها مؤهلة للحصول على قرض، ويقوم المشروع في ظل معايير محددة بمنح المجموعة قروضاً فردية وبضمان مدخراتها (يمكن إن يصل القرض إلى ضعف مبلغ الادخار) مقابل فوائد تدفع للبرنامج ولحساب المجموعة، وخلال سنة من عمله قام البرنامج بإقراض هذه المجموعات ما اجماله 1.3 مليون ريال.

في منتصف عام 2000م تم تقييم هذه التجربة، حيث وجد أنه وبالرغم من نجاح المشروع في تأهيل عشرين مجموعة أصبحت قادرة على إدارة أموالها، إلا ان استدامة المشروع غير ممكنة نتيجة لصعوبة إقامة الاتحاد المفترض، كما ظهرت بعض المشكلات الأخرى تمثلت في الكلفة العالية لتقديم الخدمة، وكون خدمة الادخار المكلفة تُقدّم دون مقابل، ونتيجة لذلك، وبعد نقاش مع المجموعات، لُمس اهتمامها بتكوين جمعيات تضمها، وساهم الصندوق في تقديم المعلومات اللازمة للمجموعات لتكوين جمعيات، كما قام - اثر إنشاء الجمعيات - بعقد عدد من الدورات التدريبية حول النظام الأساسي للجمعيات و كيفية عملها، بالإضافة إلى معارف أخرى متعلقة بالإدارة ومهارات الاتصال، وغيرها.

تم إشهار أربع جمعيات غير حكومية في المناطق الأربع، ثلاث منها تنموية، و واحدة ربحية، وهي "جمعية المرأة العدنية" (أول جمعية في اليمن متخصصة في مجال التمويل الأصغر)، و قد قامت الجمعيات الأربع بطلب مساعدة من الصندوق للاستمرار في تقديم خدماتها في مجال الادخار والإقراض، وتم التعاقد مع ثلاث من الجمعيات لتنفيذ برنامجين: أحدهما في المعلا، و يغطي أربع مديريات مجاورة، و الآخر في دار سعد، و يغطي أربع مديريات أخرى في محافظة عدن، ويقوم البرنامج بالمساعدة في تكوين مجموعات ادخارية منتظمة، فبعد فترة تأهيل تستمر ثلاثة شهور، يقوم خلالها الأعضاء بالادخار، تتأهل المجموعة للحصول على قرض من البرنامج. و من المخطط أن يقوم البرنامج بتغطية محافظة عدن كاملة بعد انتهاء السنة الأولى التي سيتم فيها العمل في مناطق دار سعد والشيخ عثمان والمعلا وصيرة.

سلامه حالي - برنامج الادخار والإقراض في حيس

سلامة حالي امرأة من قرية القطابا في الخوخة، إحدى المناطق الساحلية الجميلة، تعول خمسة أولاد وزوجها العاطل عن العمل. لقد بدأت سلامة بتعليم جيرانها القراءة والكتابة مقابل أجر رمزي كان لا يكفي لإعالة أسرتها، وفي عام 99 انضمت لإحدى مجموعات برنامج الادخار والإقراض بحيس، وبدأت بالادخار. وبعد ستة شهور حصلت على أول قرض (بمبلغ 6000 ريال) قامت باستخدامه لشراء مستلزمات النقش (الخاصة بزينة النساء)، وسددت القرض الأول لتحصل على القرض الثاني بمبلغ 20000 ريال استخدمته لشراء أدوات النقش والبخور (تجهيز مطوسة لصناعة الحضاب والبخور)، وقد استطاعت سلامة تحقيق ربح مضاعف عبر بيع البخور، وبعد تسليدها للقرض الثاني بدأت تتوسع في بيع الملابس، وهي تخطط لفتح محل صغير في المنطقة.

رابعاً: مصادر تمويل العمليات

يعتمد الصندوق في تنفيذ مشروعاته على تمويلات خارجية وداخلية وخلال المرحلة الأولى كان لدى الصندوق ستة ممولين هما البنك الدولي، والصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، والحكومة الهولندية، والاتحاد الاوربي، وصندوق الاوبك، والحكومة الأمريكية واضياف الى هذه المصادر في المرحلة الثانية البنك الاسلامي للتنمية والحكومة اليابانية.

1. البنك الدولي، قرض هيئة التنمية الدولية لعام 1997

بموجب الاتفاقية المبرمة بتاريخ 24 - 9 - 97 حصلت حكومة الجمهورية اليمنية على قرض بمبلغ وقدره 21 مليون وحدة سحب أي ما يعادل 30 مليون دولار أمريكي. وقد منحت الحكومة القرض للصندوق الاجتماعي للتنمية للمساهمة في تمويل المرحلة الأولى من عملياته. تم استخدام المبلغ في تمويل التعاقد على 483 مشروعاً فرعياً في قطاعات التعليم، الصحة، المياه، البيئة، الطرقات، المنشآت الصغيرة، ذوي الاحتياجات الخاصة، التدريب، الدعم المؤسسي. ومع نهاية عام 2001 تم استخدام المبلغ بالكامل وسيتم أفضاله بنهاية عام 2002 وقبل انتهاء الموعد الأصلي المحدد للإقفال والذي كان مقرراً له بنهاية عام 2003.

2. الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي القرض رقم 97/350

بموجب الاتفاقية المبرمة بتاريخ 98/5/7، حصلت حكومة الجمهورية اليمنية على قرض بمبلغ وقدره ستة ملايين دينار كويتي، بما يعادل 19.8 مليون دولار أمريكي. وقد هبت الحكومة المبلغ للصندوق الاجتماعي للتنمية للمساهمة في تمويل المرحلة الأولى من عمليات الصندوق. تم استخدام المبلغ لتمويل 352 مشروعاً في قطاعات التعليم، الصحة، المياه، البيئة، الطرقات، والمنشآت الصغيرة.

3. الاتحاد الأوربي منحة رقم B7-3000/TB/97/0466

بموجب الاتفاقية المبرمة بتاريخ 98/7/21 حصلت حكومة الجمهورية اليمنية على منحة من الاتحاد الأوربي بمبلغ وقدره 15 مليون يورو، بما يعادل في ذلك الوقت 16 مليون دولار أمريكي لتمويل المرحلة الأولى من عمليات الصندوق الاجتماعي. بدأ استخدام المنحة في عام 2000م وتم إلى نهاية عام 2001م تمويل 112 مشروعاً فرعياً بلغت استثماراتها (التزامات) الصندوق في كلفتها ما يقرب من 4.13 مليون دولار أمريكي في قطاع الصحة، المياه، البيئة، الطرقات، قروض متناهية الصغر، الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، التدريب، الدعم المؤسسي.

4. الحكومة الهولندية منحة التنمية - TF 020452 YEM+TF 02451YEM

بموجب الاتفاقية المبرمة بتاريخ 98/05/18 ، حصلت حكومة الجمهورية اليمنية على منحة من الحكومة الهولندية بمبلغ 17 مليون جلدري أي ما يعادل 7 ملايين دولار أمريكي على أن تتم إدارتها من قبل البنك الدولي للمساهمة في تمويل عمليات الصندوق للمرحلة الأولى. تم استخدام المنحة لتمويل 86 مشروعاً في قطاعات التعليم، الصحة / المياه، البيئة، الفئات ذوي الحاجات الخاصة، التدريب، دعم مؤسسي، بالإضافة إلى تمويل أنشطة لبناء قدرات الصندوق المؤسسية وتنفيذ مسح قاعدي للمنشآت الصغيرة والأصغر. سيتم استكمال هذه المنحة وأفعالها مع نهاية عام 2002م.

5. منظمة الأوبك قرض رقم 721P

بموجب الاتفاقية المبرمة بتاريخ 98/5/27 ، حصلت حكومة الجمهورية اليمنية على قرض بمبلغ قدره 6 ملايين دولار أمريكي للمساهمة في تمويل عمليات الصندوق للمرحلة الأولى. بدأ استخدام القرض في منتصف عام 2000م لتمويل 115 مشروعاً فرعياً في قطاعات التعليم، الصحة، المياه. ومن المتوقع ان يتم استكمال استخدام القرض وأفعاله في نهاية عام 2002.

6. الحكومة الامريكية، المعونة السلعية برنامج 1999

بلغت حصة الصندوق من عائد المعونة السلعية الغذائية الامريكية والمقدمة للحكومة اليمنية مليار ريال اي ما يعادل 7.1 مليون دولار أمريكي في ذلك التاريخ. تم استخدام المنحة - وبناء على الاتفاق مع وزارة التخطيط والتنمية- في تمويل 30 مشروعاً في قطاعات الصحة، البيئة، الطرقات، الموروث الثقافي، الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، دعم مؤسسي.

7. الحكومة الهولندية منحة لتخفيف التزام المدرسي

بموجب الاتفاقية المبرمة بتاريخ 2000/2/29 حصل الصندوق الاجتماعي للتنمية على منحة من الحكومة الهولندية بمبلغ وقدره عشرون مليون جلدري، بما يعادل 7.8 مليون دولار أمريكي لتمويل برنامج خاص لزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس القائمة وبناء مدارس جديدة في المناطق الحضرية والحد من التزام، وكذلك لتمويل شراء 70 ألف مقعد لتأثيث عدد من المدارس التي تم تنفيذها من قبل وزارة التربية والتعليم. وقد تم التعاقد على تمويل 60 مشروعاً، منها أربعون مدرسة وفرت 400 فصل دراسي و20 مشروعاً لتمويل شراء المقاعد ومن المتوقع أن يتم استخدام المنحة كاملة وإفقالها مع نهاية عام 2002م.

8. البنك الدولي، قرض هيئة التنمية الدولية الثاني رقم 3353-YEM

بموجب الاتفاقية المبرمة في منتصف عام 2000م ، حصلت حكومة الجمهورية اليمنية على قرض من هيئة التنمية الدولية/البنك الدولي للبدء في تمويل عمليات المرحلة الثانية للصندوق الاجتماعي وبمبلغ وقدره 56 مليون وحدة سحب أي ما يعادل 75 مليون دولار أمريكي. وإلى نهاية عام 2001م تم التعاقد على تمويل 540 مشروعاً في قطاعات التعليم، الصحة، المياه، البيئة، الطرقات، الموروث الثقافي، قروض متناهية الصغر، منشآت صغيرة، الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، التدخل المتكامل، التدريب، دعم مؤسسي.

9. الحكومة اليابانية منحة رقم 026373

بموجب الاتفاقية المبرمة بتاريخ 2000/11/08 ، منحت الحكومة اليابانية هبة بمبلغ وقدره 209400 دولار أمريكي تدار من قبل البنك الدولي لبناء قدرات برنامج المنشآت الأصغر في الصندوق الاجتماعي. وقد تم استخدام المنحة لتمويل خدمات استشارية لهذا البرنامج.

10. البنك الإسلامي قرض رقم 2YAR /50

في منتصف عام 2000م حصلت حكومة الجمهورية اليمنية على قرض من البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ وقدره أربعة ملايين وأربعمائة دينار إسلامي بما يعادل ستة ملايين دولار أمريكي للمساهمة في تمويل عمليات الصندوق الاجتماعي. ويتوقع أن يتم تمويل 90 مشروعاً من حصيلة هذا القرض في برنامج تنمية المجتمع في قطاعين رئيسيين هما قطاع التعليم وقطاع المياه.

11. الحكومة الأمريكية، المعونة السلعية برنامج عام 2000

بلغ نصيب الصندوق الاجتماعي من عائدات المعونة السلعية الأمريكية لعام 2000م مبلغ مليار وأربعمائة مليون ريال أي ما يعادل 9 ملايين دولار أمريكي، وذلك بموجب الاتفاقية بين الصندوق الاجتماعي والحكومة اليمنية بتاريخ 2001/06/26. وقد تم تحديد استخدام المنحة لتمويل بناء 100 مدرسة أساسية بالإضافة إلى عدد من المشروعات التنموية.

12. الحكومة الهولندية منحة التنمية للمرحلة الثانية - YE 024601

بموجب الاتفاقية المبرمة بتاريخ 2001/11/16 ، حصل الصندوق على منحة من الحكومة الهولندية بمبلغ وقدره 55 مليون جلدري وما يعادل 22 مليون دولار أمريكي لتمويل عمليات المرحلة الثانية من الصندوق الاجتماعي. و إلى نهاية عام 2001 تم التعاقد على تمويل 108 مشاريع في قطاع التعليم، الصحة، المياه، البيئة، الطرقات، وذوي الاحتياجات الخاصة، التدخل المتكامل، التدريب، الدعم المؤسسي.

جدول 15 مصادر تمويل المرحلة الأولى*

المبلغ بالدولار	المبلغ بعملة الاتفاقية	تاريخ توقيع الاتفاقية	المصدر
30,000,000	21,700,000 وحدة سحب	24/09/1997	البنك الدولي قرض هيئة التنمية الدولية 2953
20,000,000	6,000,000 دينار كويتي	08/07/1997	الصندوق العربي للإئماء قرض 350/97
16,000,000	15,000,000 يورو	21/07/1998	الاتحاد الأوروبي منحة التنمية 3000
8,000,000	20,000,000 جلدري	29/02/2000	الحكومة الهولندية منحة تخفيف التزاحم المدرسي 9804
7,100,000	1000,000,000 ريال	11/02/1999	الحكومة الأمريكية المعونة السلعية برنامج عام 1999م
7,000,000	17,000,000 جلدري	18/05/1998	الحكومة الهولندية - منحة التنمية - 20452

6,000,000	6,000,000 دولار	27/05/1998	صندوق منظمة الأوبك قرض - 721
76,923	10,000,000 ريال يمني	1997	الاتحاد الاوربي - المعونة السلعية
28,997	28,997	1997	الحكومة الهولندية منحة لدعم برنامج تنمية الأنشطة المدرة للدخل بالحديدة
94,205,920			الإجمالي

جدول 16 مصادر تمويل المرحلة الثانية*

المبلغ بالدولار	المبلغ بعملة الاتفاقية	تاريخ توقيع الاتفاقية	المصدر
6,000,000	4,400,000 دينار إسلامي	14/05/2000	البنك الإسلامي للتنمية - قرض
75,000,000	56,000,000 وحدة سحب	09/06/2000	البنك الدولي قرض هيئة التنمية الدولية الثاني 3353
209,400	209,400 دولار	08/11/2000	الحكومة اليابانية منحة التنمية 026373
9,000,000	1,474,239,666 ريالاً	26/06/2001	الحكومة الامريكية - المعونة السلعية برنامج 2000
22,000,000	55,000,000 جلدري	16/11/2001	الحكومة الهولندية منحة التنمية 024601
206,415,320			إجمالي المصادر

* المبالغ في عقود التمويل بعملة الممول وتم تحويلها إلى الدولار بمتوسط سعر الصرف عند توقيع الاتفاقية

خامسا: ملاحق إحصائية

التوزيع على البرامج والتوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار للمشاريع (تراكمي)

العمالة والمستفيدون

قائمة المصادر والاستخدامات

الهيكل التنظيمي للصندوق

فروع الصندوق

توزيع المشاريع بحسب الممولين

التوزيع على البرامج

جدول 17 الالتزامات والمنصرف التراكمي للمرحلة الأولى والثانية إلى نهاية ديسمبر 2001م

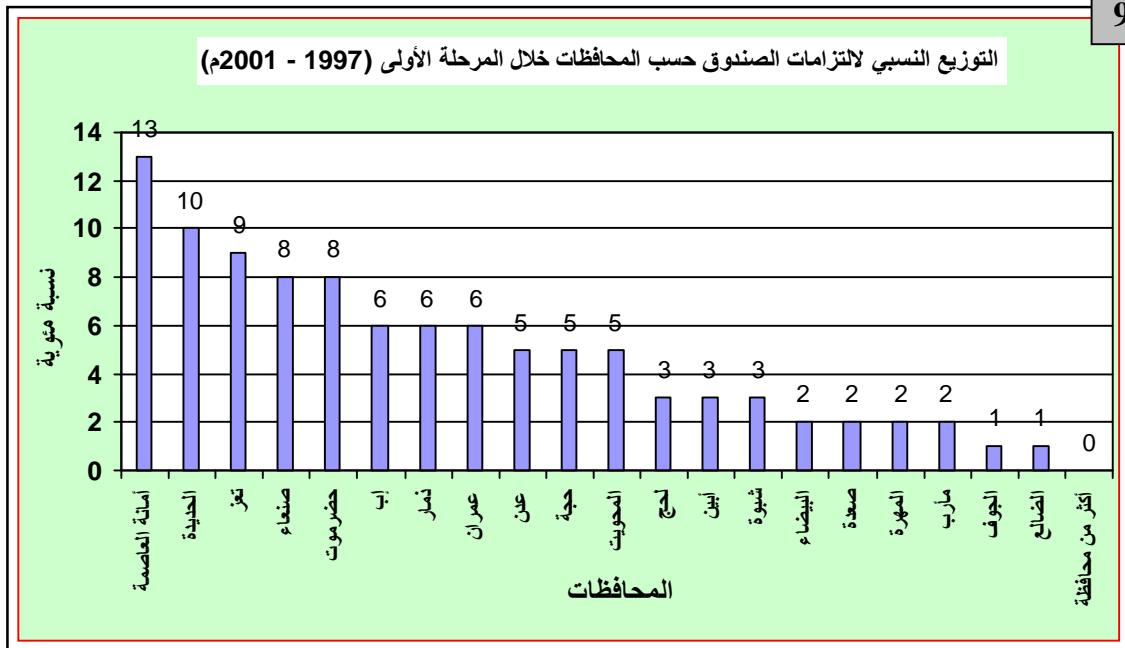
البرنامج	الالتزامات بالمليون دولار	المنصرف بالمليون دولار
تنمية المجتمع	124	65.6
بناء مؤسسي	10.8	8
تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	3.8	2.5
الإجمالي	138.6	76

جدول 18 التوزيع على البرامج للمرحلة الثانية 2001

البرنامج	الالتزامات بالمليون دولار	المنصرف بالمليون دولار
البناء المؤسسي	2.3	0.5
تنمية المجتمع	49.4	9
تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	0.9	0.1
الإجمالي	52.6	9.6

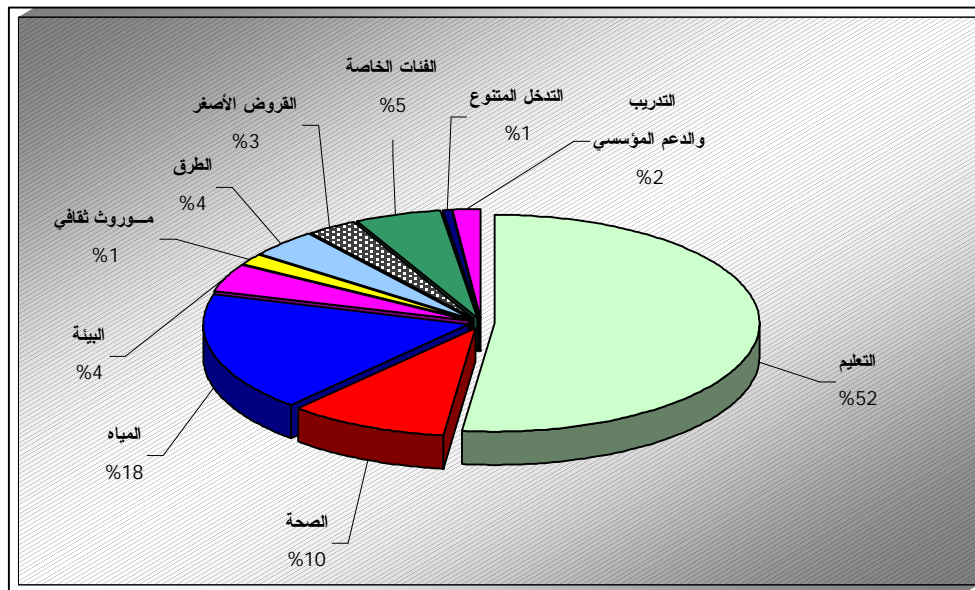
التوزيع الجغرافي تراكميا

مخطط 9



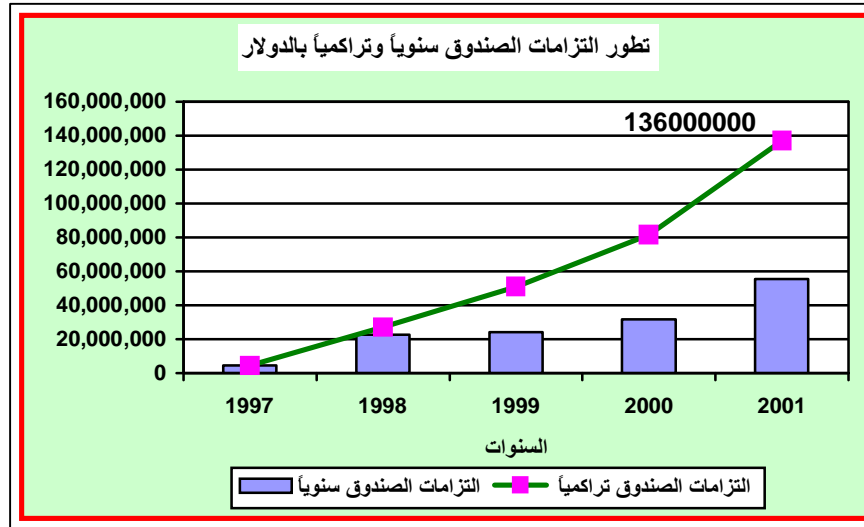
التوزيع القطاعي تراكميا والى نهاية 2001م

مخطط 10



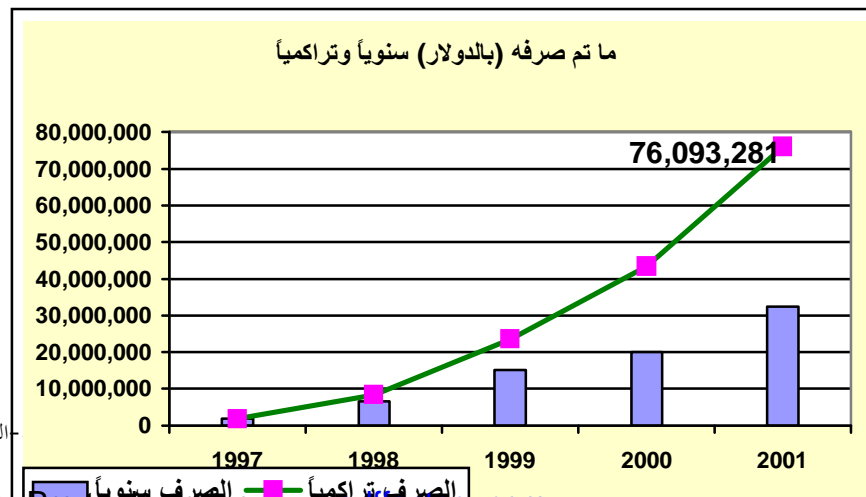
تطور التزامات الصندوق إلى نهاية 2001م

مخطط 11



المنصرف بالسنوات والتراكمي والى نهاية عام 2001م

مخطط 12



العمالة والمستفيدون (تراكمي)

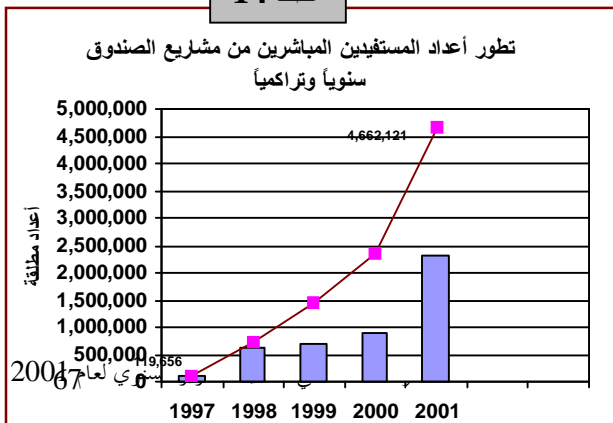
المستفيدون

بلغ عدد المستفيدين المتوقعين من المشاريع حوالي 5 مليون مستفيد منهم 4.1 مليون مستفيد بشكل مباشر وحوالي مليون مستفيد بشكل غير مباشر. ويولي الصندوق اهتماما خاصا بتحقيق التوازن بين الذكور والإناث وقد بلغت نسبة المستفيدات بصورة مباشرة من الإناث 49% مقابل 51% للذكور.

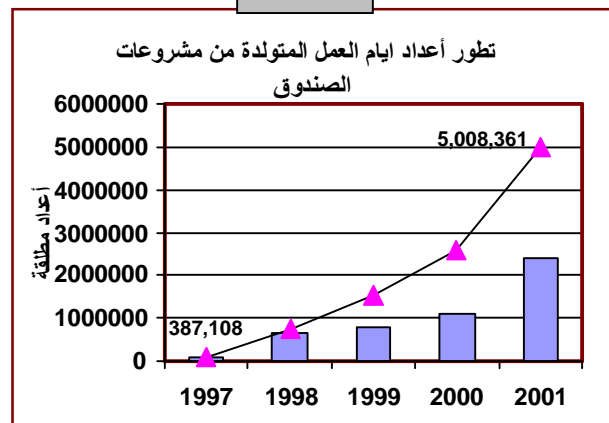
العمالة

من أهداف الصندوق إيجاد فرص عمل مؤقتة للتخفيف من حدة الفقر ومن المتوقع أن الصندوق سيوفر 5 مليون فرصة عمل مؤقتة من عملياته الى نهاية عام 2001م.

مخطط 14



مخطط 13



جدول 19 بيان مصادر واستخدامات الأموال - بالدولار الأمريكي - حتى شهر ديسمبر 2001

الإجمالي	2001 **	2000	1999	1998	1997 *	المصادر
29,179,708	2,115,281	4,555,602	14,145,398	6,237,451	2,125,976	البنك الدولي / هيئة التنمية الدولية 2953
2,064,640	884,956	591,652	588,033	0	0	مساهمة الحكومة اليمنية
76,923	0	0	0	0	76,923	الاتحاد الأوروبي منحة لبرنامج تنمية الأنشطة المدرة للدخل بالحدائق
2,125,638	967,651	1,157,987	0	0	0	الاتحاد الأوروبي منحة التنمية 3000
28,997	0	0	0	-6,003	35,000	الحكومة الهولندية منحة لبرنامج تنمية الأنشطة المدرة للدخل

						بالحديدة
3,683,859	485,775	2,543,328	654,756	0	0	الحكومة الهولندية منحة التنمية - 20452
6,069,565	1,971,163	4,098,402	0	0	0	الحكومة الهولندية - منحة تخفيف التراحم المدرسي 9804
19,552,215	7,355,431	10,246,784	1,950,000	0	0	الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي قرض - 350/97
9,697,754	6,567,079	0	3,130,675	0	0	الحكومة الامريكية، برنامج المعونة السلعية
4,980,490	3,667,554	1,312,936	.000	00	0	صندوق منظمة الأوبك قرض 721
50,000	50,000					الحكومة اليابانية منحة 26373
10,386,683	10,386,683					البنك الدولي القرض الثاني لهيئة التنمية الدولية رقم 3353
5,976,096	5,976,096					الحكومة الهولندية منحة التنمية 24601
93,872,568	40,427,668	24,506,691	20,468,862	6,231,448	2,237,899	إجمالي المصادر الخارجية
1,013,189	441,603	445,751	46,423	79,413	0	الفوائد المحصلة من الأرصدة البنكية
904,142	697,318	141,915	64,909	0	0	إيرادات متنوعة
235,401	54,193	181,208				نفقات مرتجعة (سنوات سابقة)
96,025,300	41,620,781	25,275,565	20,580,194	6,310,861	2,237,899	إجمالي المصارف

جدول 20 الاستخدامات

الإجمالي	2001	2000	1999	1998	1997	الاستخدامات
54,323,552	24,825,200	13,687,079	10,920,967	3,796,844	1,093,461	مواد وأعمال
1,442,446	133,673	335,164	314,986	601,900	56,723	إقراض
6,126,351	2,691,058	2,172,044	742,448	482,266	38,535	وسائل نقل وتجهيزات للمشاريع
7,556,006	3,057,694	2,155,653	1,634,877	539,597	168,184	خدمات استشارية وتدريب
1,122,865	155,081	113,970	318,770	291,797	243,248	أصول ثابتة للصندوق الاجتماعي للتنمية
5,522,062	1,646,142	1,595,950	1,224,018	835,142	220,809	نفقات التشغيل
76,093,281	32,508,848	20,059,861	15,156,066	6,547,546	1,820,960	إجمالي الاستخدامات

المراجع

1. تحليل حالة الأطفال في الجمهورية اليمنية 1998 (حكومة الجمهورية اليمنية - اليونيسيف- البنك الدولي - منظمة رادا بارن).
2. الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير النهائي لنتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر 1999م، نظام معلومات الفقر ، مايو 2001م
3. الجهاز المركزي للإحصاء، التعليم وتأثير الأمية في اليمن، 1999
4. وزارة التربية والتعليم، النتائج النهائية للمسح التربوي الدوري عام 2000/1999م
5. وزارة التربية والتعليم، المسح التربوي الشامل 1999/98م
6. الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الديمغرافي وصحة الأم والطفل، 1997.
7. الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 1999م

- .8 وزارة الصحة، إصلاح القطاع الصحي في الجمهورية اليمنية، 1998.
- .9 البنك الدولي، اليمن نحو استراتيجية جديدة، 1997
- .10 وزارة التخطيط والتنمية، تقرير التنمية البشرية لليمن لعام 1998
- .11 وزارة التخطيط والتنمية، تقرير التنمية البشرية في اليمن لعام 2001